وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : علوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الإنتقال الديموقراطي في الجزائر
واقع و آفاق

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم السياسية

التخصص: تعاون الدولي

من إعداد الطالب :

- فتحي دايم

تحت إشراف الأستاذ :

- د.فراحي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة .د .	بوجحفة رشيدة	رئيسا
الأستاذ د.	فراحي محمد	مشرفا مقررا
الأستاذ د.	عباسي عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم:2020/09/20

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أولا و أخيرا.

الشكر الجزيل للدكتور بن سالم كمال كان لي معينا

و مساعدا في التحاقي بقسم العلوم السياسية.

الشكر الخاص و الجزيل و تحية إكبار لأعضاء لجنة المناقشة

التي ستتفضل بقراءة ومناقشة المذكرة وتقييمها.

فرصة رائعة بعد مرور خمس سنوات من العلم الأكاديمي المتخصص ..

أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير

الى جميع الأساتذة الذين تشرفت و سعدت بمعرفتهم .. و استفدت و استثمرت منهم

قدر الإمكان في قسم العلوم السياسية

و العلاقات الدولية على مدار خمس سنوات .

أيضا .. زملائي و زميلاتي .. الطلبة و الطالبات ..تعرفت على مزيج رائع من الهمم العالية

وأصحاب العقول الراجحة و أمل التغيير المنشود في بلادنا الحبيبة.

الى كل من شجعني و حفزني على المضي قدما في سبيل تقوية رصيد عملي السياسي

بالتحصيل العلمي الاكاديمي

فتحي

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي .رحمه الله .

تذكرا و شكرا دائما له و أبدا ..و جعل هذه المذكرة كعلم ينتفع به .. صدقة جارية له.. فاللهم تقبل .

يا من يكرمني الله من أجلها فأكرمها بوافر الصحة و دوام العافية و البركة أمي .. في عمرها .

اخواتي : دليلة سامية أمينة فهيمة سارة . منبع الأنس و رفع الهامة.

ياسر. محمد. يسرى.سلسبيل. إسحاق. فتحي

زوجتي .. ملاك الروح .. كوثر و مروة قرة العيون .

محمد إياد .. أدعو الله أن يجعله خادما لدينه و مبلغا لرسالة نبيه الكريم محمد صلى الله عليه و سلم .

الى السائرين في طريق الحركة من أجل الخير و السلام و الحب .

الى الأصدقاء و الأحباب جميعا .

الى أرواح المناضلين من اجل الحرية و الديموقراطية و حقوق الإنسان الإمام احمد بن حنبل .. مارتن لوثر كينغ ، البوعزيزي .. سيادة الرئيس محمد مرسي ... خاجقجي ... محمد بوسليماني ...شهداء فلسطين ....

و غيرهم . رحمهم الله.

فتحي

مقدمة

تشهد الكثير من دول العالم تحولات سياسية تمحورت أساسيا حول الحريات ، والديمقراطية، وسيادة القانون، و العدالة الاجتماعية، و الإنتقال السلمي و الهاديء و المتوافق عليه من نظام يسوده التفرد و الإنفرادية ، العزلة و الإنعزالية ، الغلق والإنغلاقية؛ من نظام استبدادي دكتاتوري الى نظام ديموقراطي يحترم سيادة القانون الحريات و حقوق الانسان و يتيح فرص المشاركة السياسية بكل شفافية و يفتح مجال التداول السلمي على السلطة في ايطار انتخابات نزيهة.

ثم توالت صور سياسية رسمتها الدول تتمثل في عمليات بناء ديموقراطية قائمة على أساس الحكم الراشد كضرورة تكيفت من خلالها مع مدخلات البيئتين الداخلية و الخارجية، خاصة بعدما كشفت تدهور الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الثقافية عن عورات الأنظمة المغلقة او الاستبدادية و أضبحت نظم و مجتمعات هذه الدول تعيش في ظل أزمة شاملة تتفاقم بوما بعد يوم ، مما استوجب على هذه النظم ضرورة الاستجابة لمطالب و ضغوطات البيئتين الداخلية و الخارجية و هذا ما تم من خلال تبني تعديلات هيكلية و نوعية.

و في المقابل أصيبت الدول العربية بالعدوى الإيجابية و المحاكاة ؛ فشهدت حراكا اجتماعيا تلقائيا رافضا للبنيات والأنساق القائمة، حاملا لرسالة محكمة مفادها " بناء دولة ذات نظام سياسي ديمقراطي " تقوم أولا بمناهضة الحكم البائد و المستبد و المغلوق ، ثم الانخراط في توطين نظام حكم ديمقراطي، وهو الأمرالذي دفع النخب الحاكمة إلى أن تبادر بمجموعة من الإصلاحات السياسية، وإعادة النظر في الدساتير التي تمثل العقد الضمني بين الفئتين، متوجهة بذلك إلى بناء نمط شرعي جديد قائم على مبادئ الديمقراطية ودولة الحق والقانون. لكن على الرغم من أهمية تلك الإصلاحات –التي كان مردودها ضئيلا –إلا أن مسار الانتقال إلى الدولة الحديثة ظل متأزما مليئا بالعثرات،ومرد ذلك هو أن الأنظمة السياسية العربية لاتزال تعاني من عسر قيام المجال السياسي الحديث في ضل استمرارية تعثر الإصلاحات السياسية، كما لا تزال تشهد مأزقا خانقا – تعود أصوله إلى أزيد من نصف قرن – متمثلا في أزمة بناء الأسس الحديثة للشرعية.

لقد اهتمت الدراسات الإعلامية و السياسية بموضوع الديموقراطية و بالضبط تحوّل الأنظمة السياسية من أنظمة سلطوية إلى نوع آخر من الأنظمة لا يمكن تحديده مسبقا. وظهرت هذه الدراسات في سياق دراسة ما سميّ بالموجة الثالثة من الدمقرطة التي انطلقت مع التجربتين البرتغالية ثم الاسبانية في سبعينات القرن الماضي، وانتشرت بعد ذلك في دول امريكا اللاتينية في الثمانينات، لتجتاح اوروبا الشرقية في التسعينات. فقد أدى نجاح التجربة الاسبانية في التحول الديمقراطي إلى نمذجته لدراسة بقية الحالات. وتحولت هذه البلدان التي عرفت تجارب الانتقال الديمقراطي الى مختبر لدراسة التحولات الديمقراطية. إذ ينطلق علم الانتقال الديمقراطي، كعلم تجريبي، من دراسة التجارب التاريخية من أجل وضع إطار نظري لمحاولة فهم وضعيات الشك التي تصاحب العملية الانتقالية. وهو يحاول أن يقدم نهجا عمليا وإجرائيا لفهم ظاهرة غير مستقرة ومتقلبة. ورغم ما قدمه أهل هذا الاختصاص من نتائج ساعدت الى حد كبير في فهم الانتقال الديمقراطي وتفسيره، فقد تعرض هذا العلم للنقد. كما عرف مفهوم التحول نفسه أزمة نظرية.

ونشأ هذا العلم بعيدا عن العالم العربي. فلم يُولِ اهتماما كبيرا بهذه المنطقة في ظل الموجة الثالثة للدمقرطة. إذ لم تكن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مهيئة للديمقراطية. وهي تبدو منيعة أمام هذه موجة الدمقرطة مثلما حدث في اوروبا وامريكا اللاتينية. وإن صمد العالم العربي أمام هذه الموجة لسنين طويلة، فإن سلسلة التحولات التي عرفتها المنطقة العربية منذ 2010 أعادت مفهوم "التحول" إلى مركز الإهتمام. ما دعا الباحثين من أهل هذا الإختصاص وغيرهم من علماء السياسة للتنقل بين مختلف بلدان الربيع العربي لدراستها عن كثب ومراقبة عملية الانتقال الديمقراطي بها عبر استعمال الادوات النظرية والمنهجية لهذه العلم ومقارنتها بالتجارب السابقة.

ودخلت المنطقة العربية مرحلة تاريخية جديدة إثر سقوط عدد من الأنظمة السلطوية بداية من تونس ثم مصر وليبيا واليمن. وانطلقت مسارات التحول في هذه البلدان في نفس الوقت تقريبا وتشابهت أحيانا، إلا أنها اختلفت وذهبت في اتجاهات مختلفة بعد ذلك. وتميّز

المسار الانتقالي بتونس عن غيره من المسارات التي عرفتها البلدان الأخرى. فكان الأقرب إلى النموذج الاسباني القائم على فكرة الاتفاق بين الفاعلين في المسار الانتقالي. ولعب المجتمع المدني دورا هاما في تحقيق هذا الاتفاق بين الفرقاء السياسيين وخصوصا الاتحاد العام التونسي للشغل الذي لعب دورا مهما منذ انطلاق الثورة وبداية المسار الانتقالي مرورا بالحور الوطني. ويقدم النموذج التونسي أيضا دليلا على إمكانية التوفيق بين المنهج البنيوي الذي يفسّر التحول الديمقراطي عبر توفر شروط هيكلية مسبقة ترتبط بالتنمية والازدهار الاقتصادي والتحديث، من جهة، وبين المقاربة التي تعتمد على دراسة دور الفاعلين في الدمقرطة.

لقد أصبحت دول الربيع العربي اليوم مخبرا جديدا لعلماء التحول الديمقراطي. وهي توفر مادة للبحث العلمي والاكاديمي. وتطرح هذه المسارات إشكاليات عديدة تتعلق أساسا بالفاعلين سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي كالجيش والنخب والاسلاميين والمجتمع المدني. وتتعلق أيضا بالتأثيرات الخارجية على هذه السياقات سواء على المستوى الاقليمي او الدولي ومدى تأثيرها على نجاح هذه التجارب أو فشلها.

أما الجزائر لم تكن أبدا منعزلة عن العالم و تطوراته السياسية فمن خلال قيامنا باتسطلاع شامل و مختصر للتحولات السياسية في الجزائرفإنه يمكننا الإشارة إلى الأنظمة السياسية المختلفة التي تولت إدارة شؤون البلاد منذ عام 1962 إلى الوقت الحاضر وبالضبط منذ الاستفتاء على دستور 1963. فمنذ ذلك العام نشأ في الجزائر نظام الحزب الواحد استمر حتى عام 1988،حيث تحولت الجزائر بموجب أحداث 05 أكتوبر 1988 إلى نظام التعددية الحزبية وانتقلت من النظام الاشتراكي الذي ساد منذ الاستقلال حتى نهاية حكم الشاذلي بن جديد، حيث بدأت الجزائر تعرف بعض ملامح الدخول إلى نظام اقتصاد السوق لتواصل الجزائر تجربتها السياسية بالدخول للأسف الشديد في مأساة وطنية لعقد من الزمن فرملت كل حراك نحو التغيير وأجلت كل المشاريع الإصلاحية، ومع عهدة بوتفليقة عرفت الجزائر مرحلة حكم الفرد بطريقة مدسترة أو حكم الأقليّة، وهي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة. فكانت

نتيجتها وخيمة على الجزائر مما أدى إلى ميلاد حراك شعبي عملاق أبهر العالم بسلميته ووحدة مطالبه وأهدافه (22 /02/ 2019) وأعاد الأمور إلى نصابها مما ألزم جزءا من النظام بضرورة مرافقته والدخول إلى مرحلة جديدة ستبدأ أيضا بمراجعة طبيعة النظام السياسي وتكييف أدواته مع المرحلة الجديدة، فقد أثبتت التجارب السياسية السابقة أن هناك علاقة وثيقة ما بين شكل النظام السياسي المتبع والفاعلية والاستقرار السياسيين للدولة.

وعلى هذا الأساس قامت هذه الدراسة بمحاولة إعادة قراءة التاريخ السياسي للجزائر و الوقوف بتأني و تأمل في أهم المنعرجات السياسية الحاسمة و الفاصلةو الفارقة وفهم هذه العوائق والعقبات التي تجابه الإنتقال الديمقراطي في الجزائر أولا، كخطوة أولى لمعاينة الداء ثم تقديم بعض أهم ملامح آفاق المستقبل السياسي للجزائر و لعملية شهود الديموقراطية في نظام الحكم و المجتمع معا من أجل تجاوز الواقع الجزائري السياسي الراكد والساكن،سعيا منا نحوملامسة حقيقة التغيير نحو الأفضل كهدف مجتمعي عام.

ونحن نستشرف المستقبل القريب للجزائر وهي ترتب في أوراقها الرئيسية لتثبيت استقرارها وأمنها القومي يطرح من جديد إشكالية تغيير طبيعة النظام السياسي وضرورة مواكبته للتحولات الجديدة التي فرضها الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإقليمي في مقابل تطلعات الجزائريين إلى تجسيد مفهوم دولة الحق والقانون والتمدين الحقيقي للنظام السياسي وإطلاق المبادرات وتوفير شروط الحياة الحرة والكريمة ولاسيما بعد الحراك الشعبي السلمي العملاق الذي مايزال مستمرا لمرافقة تطلعاته وطموحاته في جزائر جديدة

أهمية الموضوع :

موضوع الإنتقال الديموقراطي .. موضوع الساعة و ما أفرزته تطوراته النظرية و على أرض الواقع، فأضحى أكثرها دراسة و تدقيقا و متابعة و ملاحظة و تقييما و تأملا و استنباطا و استشرافا في المخابر العلمية المتخصصة ، و الأشد أرقا و إرهاقا و ترقبا و توجسا من طرف الانظمة السياسية ، و الأقوى مرافقة للأحزاب السياسية و مختلف مؤسسات المجتمع المدني ، كما أنه موضوع لصيق جدا باهتمامات الشعوب . و موضوع يستجيب للواقع السياسي الذي

نعيشه و إبراز دور الديموقراطية في علاج القضايا المختلفة و قدرتها على التغيير و الإصلاح و النهوض بالأمة نحو التقدم و الإرتقاء.

مبررات إختيار الموضوع

إن مبررات إختيار الموضوع، تقود أساسا إلى الأهمية البالغة التي تتبع من عدة إعتبارات موضوعية و اخرى ذاتية تزيد من دفع الباحث إلى محاولة الوصول إلى نتائج علمية هادفة

مبررات موضوعية و علمية

-الشغف العلمي في الولوج باحثا مستكشفا و متأملا و مستخلصا في حال الدول التي انتقلت من من أنظمة سياسية مستبدة سياسيا الى أنظمة حكم ديموقراطية استثمرت شعوبها التطورو الإرتقاء في مختلف المجالات ، فعدت علميا الإنتقال الديموقراطي ظاهرة سياسية عالمية لها جذورها التاريخية و تجاربها المختلفة ، و كانت جديرة بالبحث و التقصي و الدراسة و التحليل.

-مبررات ذاتية

الإهتمام السياسي و الإعلامي الذي جبلت عليه بحكم ممارستي الحزبية . والبحث عن موضوع يتسم بالتميز و أن يكون مسايرا للشأن السياسي العام وطنيا و عالميا ، و رغبتي العلمية في التقرب العلمي أكثر من تجارب الجزائر على مدى عقود من الزمن في محاولة احداث الانتقل الديموقراطي خاصة المرحلة الأخيرة التي كان الحراك الشعبي عنوانها الكبير . و محاولة الإجابة عن سؤال جوهري : لماذا لم تحظ الجزائر ببلوغ الديموقراطية الفعلية و ليس الشكلية ؟

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1-التأصيل المفاهيمي و التاريخي لمصطلح الانتقال الديموقراطي.

2-بيان سيرورة النضال و المقاومة من أجل التمكين للديموقراطية في الجزائرو تحديد اهم العراقيل و الطموح المشروع في تحقيقها مستقبلا .

3- تقديم مادة علمية جديدة تبرز أهمية الانتقال الديموقراطي ومدى علاجها لمختلف للأزمات السياسية على مختلف الأزمنة والأمكنة

ادبيات الدراسة:

إن أي دراسة علمية أو بحث أكاديمي، يتطلب القيام بعملية مسح معرفي للدراسات السابقة في نفس مجال البحث، او القيام بعملية الإطالع بأكبر قدر ممكن على الدراسات السابقة و البحوث الصادرة في مجال البحث الذي نحن بصدده، و قيامنا بهذه العملية سمح لنا بالإطلاع على بحوث و دراسات تناولت هذا الموضوع ، يمكننا سرد بعض الإسهامات الفكرية في مجال التنمية السياسية والديمقراطية، بحيث تباينت من مرجع لآخر، وهذا ما يدلّ على أّنه هناك تراكم أكاديمي متنوع حول ما يخص الموضوع و منها:

كتاب لإسماعيل قبرة وآخرون "مستقبل الديمقراطية في الجزائر ."

كتاب (مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية) لإسماعيل الشطي وآخرون)

دراسة صامويل هانتنجتون "الموجة الثالثة التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين

صعوبات الدراسة

واجهت صعوبات أثناء إعداد البحث وهي كما يلي:

1-قّلة الأدبيات المرتبطة بموضوعنا لاسيما المتخصصة منها. و إن وجدت او توفرت فيتعذر عليا الوصول اليها بسبب ظروف الحجر الصحي بعد تفشي جائحة كوفيد 19.

2-يوجد تداخل دقيق و أحيانا معقد فيما يتعّلق بالمفاهيم، كأن يشار للتحول الديمقراطي أحيانًا بالانتقال الديموقراطي ولا يمكننا الفصل بينهما فمعظم الأدبيات تعرضت لهما كلّ على حدى ، لكن لا نجد أن هناك فرق بينهما.

اشكالية الدراسة

نحاول ان نسلط الضوء على موضوع دقيق و هو " الإنتقال الديموقراطي " في الجزائر عقب أحداث الحراك الشعبي بداية سنة 2019 و طرح إشكالات محورية مفادها : ما مدى تحقق الديموقراطية في الجزائر بالنظر الى مختلف المراحل السياسي للبلاد منذ الإستقلال ؟ وما هي المتغيرات الأساسية التي تتحكم في خيوط صناعة انتقال ديموقراطي ناجح مع أخذ بعين الإعتبار مساهمة الحراك الشعبي كمتغير جديد ؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج بعض التساؤلات الفرعية وهي:

ما تداعيات ئلك على النظام السياسي و وقوعه في الأزمات ؟

ما هي العوائق التي تقف حاجزا أمام الآمال المرجوة في احداث نقلة ديموقراطية عميقة ؟

-كيف يمكن تجاوز معضلة ضعف مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائرو ماهي الادوات الكفيلة بتحقيق جودة الأداء الديمقراطي برسم مسار سليم و مستديم لعملية البناء الديمقراطي؟

و قد حاولت الدراسة فحص الفرضيات التالية :

كلما توفرت أجواء التوافق و الحوار و الحريات و انسجام و تناسق في الأداء و المهام بين الاعلام و المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و المؤسسة العسكرية في الجزائر كلما كان مسار الانتقال الديموقراطي ناجحا و آمنا.

الانتقال من حكم لا ديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يفترض تداول سلمي على السلطة وتفعيل مشاركة سياسية، وبالتالي تحقيق التنمية السياسية.

الثقافة التسلطية التي تنكر قيم الديموقراطية عائق كبير في مسار الانتقال الديموقراطي كلما كان هنالك ضعف في المؤسسات الدستورية و السياسية كلما أدى إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

-كّلما كانت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري و وسائل الإعلام تشتمل على ثقافة ديمقراطية وتتمّتع بالاستقلالية، كّلما كانت مساهمتها في تحقيق التنمية السياسية أكبر، والعكس صحيح.

-كّلما تمّتع النظام السياسي الجزائري بالشرعية الدستورية كّلما تمّتع بالفعالية والاستقرار

الإطار المنهجي للدراسة :

إن من ضروريات البحث العلمي الأكاديمي هو الاعتماد على مناهج علمية بعضها أساسي و الأخر مساعد للتمكن من الإحاطة بكل متغيرات الظاهرة، ومن خلال الدراسة التي بين أيدينا اعتمدنا على عدة مناهج ذلك أنها تخدم الموضوع قيد الدراسة ،و لأن طبيعة الموضوع تفرض ذلك.

المنهج التاريخي :

هذا المنهج يعتبر مساعدا ، يستخدم لسماح للباحث في فهم أألبعاد التطورية للظاهرة المدروسة دون التركيز عليه وحده ، كما انه يستعمل لفهم لتطور الظاهرة

المنهج الوصفي: حيث يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي إضافة إلى التحليل و التفسير ، حيث يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة أو المشكلة التي يراد دراستها .

منهج دراسة الحالة، حيث ركزت على التجربة الجزائرية في ظل ترشيد منظومة حكمها و قد اعتمدنا هذه المناهج في هذا البحث لأنها تتلاءم مع طبيعة الموضوع المطروح آما المنهج الوصفي فإنه يمكن من وصف الوضعية كما هي، ثم تحليل الظاهرة لتقديم ما يمكن تقديمه من حلول واقتراحات و ما سوف تقوم به الجزائر في هذا الشأن.

تقسيم الدراسة: إن هذه الدراسة تدرس الانتقال الديموقراطي الذي هو ظاهرة من الظواهر السياسية المتجذرة في تاريخ الدول و الشعوب ، و لغرض بلوغ بهذه الدراسة إلى مصاف الدراسات العلمية قمت بتقسيم هذا البحث إلى فصلين أساسين ، حيث تناولت في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري،

ويتضمن مبحثين جاء الأول بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي للإنتقال الديموقراطي ،و قسمته الى ثلاثة مطالب تحدثت فيهم عن المفهوم الشامل للإنتقال الديموقراطي ، و وضحت الشق الثاني من الكلمة المركبة واقصد هنا الديموقراطية كان لابد من تعريفها و تحديد خصائصها ، ثم ذكرت في المطلب الثالث أهم المفاهيم المرتبطة بالانتقال الديموقراطي حتى

أراعي التدقيق العلمي و الإصطلاحي بينهم و ركزت بالضبط على التحول الديموقراطي لانه لصيق جدا بموضوعنا و قريب منه مفاهيميا .

و في المبحث الثاني كان مجال التنظير العلمي حاضر و هو احد الميكانزمات او الأسس التي يرتكز عليها الباحث في مختلف دراساته و جعلنا له عنوانا : الإتجاهات النظرية المفسرة للإنقال الديموقراطي و كان نصيبه ثلاثة مطالب هامة جدا : المدخل الحديثي . المدخل البنيوي . المدخل الإنتقالي .

و أما المبحث الثالث فتطرقت فيه الى أنماط و مراحل الانتقال الديموقراطي و هذا المبحث يكتسي أهمية بالغة في تبيان اهم النقاط العملية المتعلقة بتنفيذ عملية الانتقال الديموقراطي و من الضروري جدا توعية العقول المهتمة بالبحث عن سبل الخروج من المأزق التسلطي على مستوى الانظمة السياسية و الدخول الآمن و السلمي الى رحابة الحريات و الديموقراطية.

و في المبحث الرابع من خلال مطلبين قمنا بتحديد ما ينبغي مراعاته و السير وفق ما يتطلبه من شروط تكون من الواجب توفرها حتى يتحقق الانتقال الديموقراطي الناجح و على خط التماس استعرضنا حوافز داخلية و خارجية هي بمثابة دوافع الانتقال الديموقراطي .

ثم انتقلنا انتقالا منطقيا و معرفيا و علميا الى الفصل الثاني المثير للجدل الذي حاولنا مناقشة و مدارسة حالة الانتقال الديموقراطي في الجزائر و تابعنا و فحصنا أهم المحطات التاريخية التي أثرت بشكل مباشر في عثرات و تطورات الديموقراطية في الجزائر و استخلصنا مدى قدرة الجزائر على تحقيق التغيير المنشود و الذي يعود بالخير على الجميع حكاما و محكومين .

فكان المبحث الأول تمهيدي من أجل الخوض في الخلفيات الفكرية و التاريخية للنظام السياسي الجزائري و معرفة طبيعته و مراحل تطور الديموقراطية و الحريات ؛ فكان العنوان النظام السياسي في الجزائر قسمناه الى مطلبين : الأول طبيعة النظام السياسي و مراحله التاريخية و أهم ملامح عمره السياسي ، و المطلب الثاني حاولنا التركيز على أهم القيم الثقافية و الإديولوجية للنظام السياسي و كان ذلك في فرعين : الأول طبيعة الثقافة السياسية في ظل

أحادية النظام السياسي و الفرع الثاني قمنا بسرد احدى أبرز مواقف النظام من عناصر الهوية و التي تعبر عن الحجم الهائل لحساسية عناصر الهوية في الجزائر لما تسيء التعامل معها و درجة الخطأ الإستراتيجي غير المبني على رؤية سياسية واضحة و جامعة.

و مباشرة ننتقل الى الى المبحث الثاني المتعلق بالمتغيرات الكبرى في الانتقال الديموقراطي و التي هي بمثابة العناصر الأساسية التي يرتكز عليها مختلف العمليات الديموقراطية و بالتالي يساهم في سلامة و صحة و أمن الإنتقال من الحكم التسلطي الى الحكم الديموقراطي و وزعناه عبر المطالب الأربع التالية:

المجتمع المدني ، الأحزاب السياسية ، الإعلام ، المؤسسة العسكرية.

يليه مباشرة المبحث الثالث الذي يشير الى أزمة الإنتقال الديموقراطي في الجزائر وتحديد احدى أهم ملامح الخلل و الزلل في هيكل ونمط تفكير النظام السياسي الجزائري وتخبطه و اعوجاجه من خلال ما سميته في المطلب الأول : معضلات النظام السياسي وإشكالياته و قسمته الى فروع خمسة:

أزمة الشرعية ، أزمة المشاركة السياسية ، أزمة الهوية ، أزمة التوزيع ، أزمة البناء المؤسسي.

أما المطلب الثاني فهو الأكثر إثارة الذي يتمثل في تحديد مناحي مأزق السلطة الذي تقع فيه بسبب تجبرها و تكبرها على الإنتقال الديموقراطي الهاديء و السلمي و قد ميزنا هذه المناحي بفترات تاريخية و سياسية كانت منعرجات حاسمة في مسار التاريخ السياسي للجزائر السابق و اللاحق . و كانت كما يلي : ثورة التحرير و الموجة الأولى ، الأحادية و الموجة الثانية ، فترة الرئيس أحمد بن بلة ، فترة الرئيس هواري بومدين ، فترة الشاذلي بن جديد ، التعددية و الموجة الثالثة ، فترة الأزمة الامنية ، فترة عبد العزيز بوتفليقة .ثم نأتي على المبحث الأكثر صراحة بواقعنا السياسي المليء بالعثرات و العقبات التي تعرقل مسار الانتقال الديموقراطي في الجزائري و تقف في طريق تحقيقه ، و تنبيه مباشر للنظام السياسي على أنه حاد عن طريق الديموقراطية و لابد له أن يضبط بوصلته الدستورية و السياسية ليعود الى جادة

الصواب و المشروعية و الديموقراطية ، و مباشرة فتحنا باب الأمل واسعا في رؤية مفعمة بالآفاق المستقبلية التي سنعيش في سعة الديموقراطية الفعلية التي تتيح بصدق التداول السلمي على السلطة و نحيى في ظل الحريات و احترام حقوق الانسان و شساعة الفرص في المشاركة السياسية.

و لم يكن من المنطقي و نحن ندرس العلوم السياسية و لا نعيش واقعنا السياسي و نساير تطوراته ، فكان لزاما علينا تخصيص مبحث حول الحراك الشعبي كمتغير جديد في المعادلة السياسية الجزائرية فكان المطلب الأول نظرة حول مستويات توصيف الواقع السياسي قبل الحراك ، و المطلب الثاني ركزنا على تداعيات الحراك و نتائجه ، أما المطلب الثالث ففرض نفسه بقوة بالرغم من جود الكثير من المواضيع الجديدة بالذكر و التحليل .. فكان الحراك الشعبي و المؤسسة العسكرية .

الفصل الأول
المقاربة المفاهيمية للانتقال الديموقراطي

ترتكز قاعدة البحث العلمي على مسألة ضبط المفاهيم، إذ تكسبه وضوحاً في الخطاب وقصداً في الغاية، ويواجه البحث العلمي وخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية العديد من المشاكل ومنها صعوبة تحديد مقاييس متطورة و واضحة لقياس الظاهرة الاجتماعية، والديمقراطية تعتبر من بين هذه المفاهيم والمصطلحات التي لم يستطيع الباحثون والمفكرون أن يضعوا لها تعريفاً جامعاً مانعاً، خاصة أنه من المصطلحات التي لا تعرف الجمود، كما أن الديمقراطية لم تعد تقتصر على مفهوم نظام الحكم بل أصبحت أسلوباً للممارسة السياسية، وصفة لأسلوب الحركة السياسية أو الاجتماعية لفرد أو مجموعة أو نظام.

وتعتبر ظاهرة الانتقال الديمقراطي من أكثر القضايا التي شغلت بال المفكرين السياسيين والباحثين ويزيد من صعوبة الأمر أنها عملية لا تحدث في فراغ، وإنما هناك مجموعة من العوامل والإجراءات التي تتداخل وتدفع باتجاه الانتقال الديمقراطي.

إن التحدي الذي يواجه النظم السياسية اليوم ليس بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز ولكن البدء في عملية الانتقال الديمقراطي بشكل سلمي يتم اختياره بوعي وقناعة تجنباً للصراعات والانفجارات الداخلية لأن عملية الانتقال الديمقراطي تعني القبول بالتعددية السياسية واحترام الآخر وضمان حقوق وواجبات الأفراد.

يهدف هذا الفصل الى الاحاطة ببعض القضايا النظرية و المنهجية المتصلة بدراسة الانتقال الديموقراطي و ذلك عبر محاولة تسليط الضوء على أهم المفاهيم والأطروحات النظرية التي تؤصل لعملية الانتقال الديمقراطي من خلال تعريفه و تفكيكه اصطلاحيا و حصر أهم المفاهيم المرتبطة به، و تبيان جذوره الفكرية و التاريخية ، ورصد أبرز المداخل النظرية المفسرة له، و تبيان أنماط و أشكال عملية الانتقال، و عواملها و مراحلها، بغية الوصول الى تكامل زوايا النظر و تلاحمها في تفسير نظري ملائم و منسجم للانتقال الديموقراطي و بالتالي بلوغ مقاربة مفاهيمية واضحة و مفسرة له .

المبحث الأول : مفهوم الانتقال الديموقراطي و المفاهيم المجاورة له

المطلب الأول : المفهوم الشامل للإنتقال الديمقراطي

لقد شكلت قضية "الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition) "أو عملية "الدمقرطة (Democratization) "مبحثا رئيسا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة. وطرحت أدبيات "الانتقال الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهاجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة. كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب)، أو أنماطها (طرق الانتقال)، أو مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال[1].

يتكون مفهوم الانتقال الديموقراطي من مفردتين أساسيتين ينبغي التطرق في البداية لمعناهما :

الإنتقال و بعدها الديموقراطية لنستطيع الخروج بتعريف شامل للإنتقال الديموقراطي .

يجمع مصطلح الانتقال الديمقراطي بين مصطلحين لهما وزنهما في حقل العلوم السياسية، الأول وهو "الانتقال" والذي يدل على مسار ينطلق من نقطة معلومة نحو نقطة مرغوب الوصول إليها، والثاني "الديمقراطي" والذي يدل في نفس الوقت على الهدف المرجو من الانتقال ويعتبر بمثابة خاصية لهذا الانتقال، وبناءً على ذلك نتناول في مبحثين مستقلين توضيح هذا المصطلح المعقد.

فالانتقال في اللغة بمعناه العام يحيل الى إنتقال الشيء من وضع الى آخر أي نقله نقلا فانتقل[2]

1- حسنين توفيق ابراهيم ، الانتقال الديموقراطي : إيطار نظري ، موقع الجزيرة نت ، 2013 ابن منظور ، لسان العرب ، دار المعارف ، بيروت، ص 29-45.

2- عبد الكريم غلاب ، دفاع عن الديموقراطية، د ن ، ط ، ص 10 .

أما كلمة ديموقراطية ومدلولها فترجع الى عهد الحضارة اليونانية القديمة ، حيث كانت تعني عندهم الخروج بالحكم من يد فرد متحكم أو من يد الأقلية المتحكمة الى حكم الأغلبية.

فالانتقال هو حركة تنقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، فهو مسلسل يتم العبور من خلاله من نظام سياسي مغلق مقصور على النخب الحاكمة ولا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات ويسمح بالتداول السلمي للسلطة[1] .

والانتقال الديمقراطي يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي[2].

فالانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضوياً بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى الجديد، فالانتقال يعد بمثابة تطوّر لحركة عضوية، لذا قيل عن الانتقال الديمقراطي بأنه مسلسل يروم توقيف القواعد الأوتوقراطية وتعويضها بأخرى ديمقراطية، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين ينبنيان على منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبهما. [3]

وعرّفه "آلان تورين "Alain Touraine – بأنه: " عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده "، في حين اعتبره " فيليب شميتر Flip Chmitter"أن الانتقال الديمقراطي هو: "مجموعة من مراحل تطوّر المجتمع الذي يخضع إلى أحداث متكررة والتطورات فجائية غير متوقعة تجعل الدولة تقبل حلول اضطرارية.[4]

بينما يذهب محمد بن الجابري في ربط التحول بالانتقال الديموقراطي حيث أنه للإنتقال الى الديموقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ، و لا يحتوي كيانها على

1- شريف طه ، الانتقال الديموقراطي : الأسس و الآليات ، 2019 ، موقع الانترنت المعهد المصري للدراسات

2- حسنين توفيق إبراهيم – الانتقال الديمقراطي في العالم العربي – مركز الجزيرة للدراسات.

3- شريف طه ، الانتقال الديموقراطي، المرجع نفسه

4- فضيل التهامي – الانتقال الديمقراطي ومعيقاته في البلدان العربية – الحوار المتمدن – العدد 4206.

مؤسسات تعلو على الأفراد و الجماعات و لا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية الى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان :1

1-حقوق الإنسان في الحرية و المساواة و ما تتفرع عنه لاحقا في الحريات الديموقراطية و الحق في الشغل و تكافؤ الفرص .

2-دولة المؤسسات و هي الدولة التي تقوم كيانها على مؤسسات سياسية و مدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم و إنتمائهم العرقي و الديني و الحزبي .

3-تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية و المتعددة و ذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية .

في حين ذهب تعريف آخر بأن المقصود من الانتقال الديمقراطي ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيض درجة التوتر الذي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى المواجهة ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ. [2]

فالانتقال الديمقراطي هو: "ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن إلَّا أن يقود للمواجهة ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ [3]

فالانتقال الديموقراطي معادلة سياسية و دسورية تقترن عضويا بسيرورات النسق السياسي و الاجتماعي لتجربة معينة ، في لحظة زمنية دقيقة و هي بصدد تغيير تنظيمها القديم الى تنظيم جديد ، يعتمد أدوات و معايير الديموقراطية و أسلوب المؤسسية كنظام للحكم و للمجتمع .

في الأخير .. يمكننا من خلال ما استعرضناه من صور مفاهيمية و ملامح تعريفية للإنتقال الديموقراطي ؛ التبين جليا الى إعتبار مصطلح الانتقال الديموقراطي من المصطلحات التي أخذت حيزا كبيرا في المجال السياسي الأكاديمي نظرا للمارسة السياسية الغير ديموقراطية ، و ذلك من خلال إنتقالها من النظام التسلطي الى النظام الديموقراطي وفق آليات واضحة و

1- محمد عابد الجابري ، الديموقراطية و حقوق الإنسان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1994 ، ص86

2- برهان غليون، حول الخيار الديمقراطي . دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1994، ص 140.

3- نظريات و تجارب الانتقال الديموقراطي في العالم : الطريق الى الموجة الخامسة ، فاروق طيفور ، دار منشورات السائحي ، 2019 ، ص 22

معالم صحيحة و ينسجم جميع الفواعل المجتمعية و المؤسستية للتوافق على نظام حكم يراعي الحريات و حقوق الإنسان و يحترم القانون و التداول السلمي على السلطة

المطلب الثاني : مفهوم الديمقراطية وخصائصها

مفهوم الديمقراطية

الاهتمام بمفهوم الديمقراطية ليس بحديث عهد، غير أنه في الزمن المعاصر تزايد بشكل لافت، فباتت الديمقراطية موطئ تركيز كثير من الأبحاث والدراسات وبؤرة الجدل في ظل التحولات التي عرفها العالم إثر سقوط المعسكر الشرقي وقيام الحادية القطبية مصحوبة باجتياح ظاهرة العولمة وتصاعد المد الديمقراطي.

تعني الديمقراطية في أصلها اللغوي حكم الشعب، وهي ترجع إلى أصل يوناني "Democracy"حيث تتكون من مقطعين، الأول "Demos" وتعني الشعب، والثاني "Cratos"وهي تعني السيادة أو السلطة أو الحكومة، وبجمع المقطعين نصل إلى معناها اللغوي وهو حكم الشعب[1].

وتُعّرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب، ففيها يكون الشعب هو مصدر السلطات، وتكون الحكومة معبرّة عن الإرادة الشعبية مستندة إليها[2]، وهذا المعنى الذي قدمه الرئيس الأمريكي "أبراهام لنكولن"، وهذا التعريف التقليدي الكلاسيكي للديمقراطية، وقد اعتبر "جان جاك روسو" هذا التعريف مثالي إذ يصعب في الواقع تحقيق حكم الشعب نفسه بنفسه بالنظر لمساحة الدول وكثافة السكان، والبديل الواقعي للديمقراطية المباشرة – في نظره – هو الديمقراطية النيابية، حيث تكون الكلمة العليا للشعب من خلال اختيار حكامه وممثليه الذين يشاركون في اتخاذ القرار ووضع السياسات والقوانين ويخضعون للرقابة التي تضمنها آلية الانتخاب التي تجبرهم على طلب الثقة بصفة دورية.

1– محمد رفعت عبد الوهاب ، الأنظمة السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2004 ، ص 28

2– عبد الغني عبد الله بسيوني ، النظم السياسية ، 2002 ، 202، 203

وتعددت التعريفات التي تتناول الديمقراطية من هذه الزاوية باعتبار أن مصدرها الشعب تمارس من طرفه في مواجهة الشعب من أجل تحقيق أهداف تعود للشعب ذاته. وقد واجهت هذه التعريفات "الكلاسيكية" العديد من الانتقادات منها أن هذا التعريف يجعل من استصدار كافة القوانين والقرارات الصادرة بإدارة شئون الدولة بإجماع المواطنين، وهذا الكلام غير قابل للتطبيق العملي، لذلك استبدل "روسو" قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية لأن تطبيقها من الناحية العملية من الأمور المقبولة عقلاً وعملاً[1]

والتعريفات التي تتعلق بتعريف الديمقراطية متعددة ومتنوعة مما جعل من الصعوبة الاتفاق على وضع تعريف جامع مانع لها يتم الإجماع عليه بين الباحثين والمفكرين، ولكن نشير إلى التعريف المستخدم لمصطلح الديمقراطية في الغرب وهو التعريف الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية، وهو التعريف الذي يشمل المضمون الواسع لهذا المصطلح وهو: "حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه"، وعلي هذا فإن إرادة الشعب التي انبعثت عن النظام الديمقراطي تعني أن هذه الإرادة حرة لا تتقيد مطلقاً بقيود خارجية، فهي سيدة نفسها ولا تسأل أمام سلطة غير سلطتها [2] .

وهذا التعريف أعطي السيادة للأمة، وأن المثل الأعلى للديمقراطية هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وآلية تحقيق ذلك قيام الشعب بالتشريع عن طريق الأغلبية المنتخبين في المجالس النيابية من قبل الشعب.

خصائص الديمقراطية

تتميز الديمقراطية بمجموعة من الخصائص نجملها في النقاط الآتية[3] .

1- محمد نصر مهنا ، في نظرية النظم السياسية ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 2001 ، ص 112

2- محمد أسد – مناهج الإسلام في الحكم – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولي سنة 1987 – صفحة 47 وما بعدها.

3- سامي جمال الدين – النظم السياسية والقانون الدستوري – طبعة 2005 – صفحة 190: 192، د. عبد الغني بسيوني عبد الله – المرجع السابق – صفحة 203، 204.

أولاً: الديمقراطية مذهب سياسي : تقوم الديمقراطية على أساس تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية في الدولة، ولا تتعدى ذلك إلى محاولة إنجاز أهداف اقتصادية واجتماعية، فليس لها دور في إصلاح المجتمع أو تحقيق سعادته ورفاهيته من الناحية المادية، ومن ثم فهي مذهب سياسي محض وليست مذهب اقتصادي أو اجتماعي.

ثانياً: الديمقراطية مذهب فردي : تستند الديمقراطية إلى المذهب الفردي الذي يقدس الفرد ويسعى إلى حماية حقوقه وحرياته وإلى تحقيق سعادته دون النظر إلى أي اعتبار آخر يتعلق بعضويته في أي جماعة من الجماعات أو انتمائهم إلى طبقة من الطبقات، فهي تنظر إلى الفرد بوصفه إنسان بصرف النظر عن أي اعتبار آخر يتعلق بمراكزهم أو انتمائهم السياسية أو الحزبية.

ثالثاً: الديمقراطية تقرر المساواة القانونية : هذه الخاصية مرتبطة بسابقتها، إذ إن المساواة القانونية التي تعمل على إقرارها الديمقراطية هي نتيجة طبيعية لاستنادها إلى المذهب الفردي، فجميع المواطنين يشتركون في شئون الحكم ويتمتعون بالحماية القانونية على قدم المساواة دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الانتساب إلى مركز اجتماعي معين.

رابعاً: كفالة الديمقراطية للحقوق والحريات الفردية : قامت الديمقراطية – كمبدأ – لمحاربة الحكم المطلق واستئثار الحكام بالسلطة دون غالبية المواطنين، ومنع الاعتداء على حقوق وحريات الأفراد، لهذا فإن الديمقراطية – كنظام حكم – تهدف إلى كفالة الحقوق والحريات الفردية وحماية ممارسة الأفراد لمختلف الحريات، وعلى الأخص الحرية السياسية. وتنطوي هذه الحرية على وضع حد لتدخل الدولة في ممارسة هذه الحقوق والحريات، بحيث تقوم بتنظيمها دون المساس بمضمونها، وتقرير ضمانات معينه لحمايتها ضد أي تعسف أو انتهاك من جانب الحكام.

وبعد أن تناولنا بعضاً من تعريفات الديمقراطية بما يخدم دراستنا ومن ثمَّ تناولنا خصائصها نجمل مع سبق من خلال اعتماد مجموعة من المقومات التي تحكم النظام الديمقراطي بصفة عامة:

الإنسان هو القيمة الأولى في الديمقراطية، وحرياته وحقوقه الأساسية دون اختزال القاعدة التي تقوم عليها.

العمل بمبدأ المساواة بين الناس في الكرامة والحقوق مثلما تقره المادة الأولى للإعلان العالمي للحقوق الإنسان الصادر سنة 1948.

الشعب مصدر السلطات يفوضها ويراقبها من خلال انتخابات حرة عادلة دورية تضمن التداول السلمي.

مبدأ المواطنة الشاملة الذي يتيح لمكونات المجتمع المساهمة المتساوية والفعّالة في تدبير الصالح العام والالتزام به.

سيادة القانون بالاحتكام إلى دستور ديمقراطي يتبنى المبادئ السابقة ويجسدها في مؤسسات الدولة، والذي يقر المساواة ويمنع التعسف في استعمال السلطة بإقامة مبدأ سمو الدستور والفصل بين السلطات وضمان استقلال القضاء وحماية الحقوق والحريات العامة.

هذه المقومات تخطو بالدراسة خطوة مهمة باتجاه تجاوز الخلافات حول المفهوم واعتماد تعريف إجرائي يأخذ بها كمؤشرات، فبتعبير الجابري النظام الديمقراطي هو: "الذي يقيم علاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الشعب والدولة مبنية على تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطن السياسية منها بالخصوص[1].

المطلب الثالث : الانتقال الديموقراطي و المفاهيم المجاورة له

لقد سعى العديد من الباحثين إلى وضع خطوط فاصلة بين مفهوم الانتقال الديمقراطي والعديد من المفاهيم التي تبدو من الوهلة الأولي أنها مترادفات لغوية تؤدي نفس المعنى الاصطلاحي، في حين أنها مختلفة سواء من الناحية الاصطلاحية أو العملية والواقعية . فالتطرق لمفهوم الإنتقال الديموقراطي يضعنا أمام العديد من المفاهيم التي تتداخل مع المفهوم

1- محمد عابد الجابري – إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – طبعة سنة 2000 – صفحة 184.

أو عدم القدرة على التفريق بين مفهوم الإنتقال الديموقراطي و هذه المفاهيم المتشابهة بالرغم من وجود العديد م خطوط التماس بين هذه المصطلحات ، و لذلك نسعى من خلال هذا الطرح إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالانتقال الديموقراطي و نأخذ البعض منها ليس على سبيل الحصر و إنما على أساس التقارب .

الانتقال الديموقراطي و التحول الديموقراطي

الإنتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي: يمكن التمييز بينهما وفقاً لطبيعة كل منهما وصفاته؛ فعملية التحول الديمقراطي هي عملية تراكمية مستمرة تستهدف إلى دمج صيرورة المشروع الديمقراطي في المنظومة المجتمعية (السياسية، الثقافية، الإيديولوجية و الإجتماعية...)، وإنعكاس ذلك على سلوك المواطنة للفرد والمجتمع ككل، أما مرحلة الإنتقال الديمقراطي فهي مرحلة مؤقتة ترتبط بشروط زمانية ومكانية لتحقيق عملية التحول وصولًا إلى الترشح والتجسيد الديمقراطي.

فنجدها تارة تستعمل الانتقال وتارة تستعمل التحول في مقابل كلمة "Transition" التي تعني الانتقال والمرور من حالة أو مكان معين إلى غيره، ويستعمل "الكواري" الاصطلاحين – الانتقال والتحول – في معالجة ذات السياق، ويشيران حسبه إلى عمليتين متلازمتين لإقامة نظام ديمقراطي، فالانتقال يرتبط بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة نتيجة لأوضاع متأزمة وفشلها في ضبط المطالبة القوية بالتغيير، كما لدى عموم الشعب بفضل توعية نخبه ومثقفيه بضرورة إقامة الديمقراطية بديلاً لحكم الغلبة والوصاية لفرد أو لقلة على الشعب، مما يفضي إلى انفتاح سياسي يسمح بتنامي مطالب التغيير التي تدفع السلطة القائمة إلى القبول بتعاقد مجتمعي والاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي، ومن هنا تنطلق عملية التحول الديمقراطي التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع وممارسة المؤسسات الرسمية[1].

1- علي خليفة الكواري – مفهوم الديمقراطية المعاصرة – مركز الدراسات العربية – بيروت – طبعة سنة 200 – صفحة 26: 28.

وفي دراسات أخرى يستخدم مصطلح الدمقرطة "Democratization" الذي يشير إلى إقامة النظام الديمقراطي كعملية يمثل الانتقال "Transition" إحدى مراحلها التي ينتهي فيها الحكم التسلطي ويحدث التوافق على أن يكون الاختيار الشعبي الحر السبيل إلى تشكيل الحكومة، وتسبقها عملية تحرير "Liberalization" تأتي بتغييرات سياسية واجتماعية تتيح الحرية لأفراد الشعب في التعبير والتنظيم والإعلام وحق المعارضة والضمان القانوني لها، للوصول إلى ترسيخ الديمقراطيةDemocratic Consolidation وبناءً على ما سبق فإننا نرى صحة ما ذهب إليه الكواري من أن المصطلحين – الانتقال والتحول – يشيران إلى مصطلحين متلازمين يعبران عن حالة واحدة. وبذلك يكون التحول الديمقراطي يمثل مرحلة متقدمة من مراحل الانتقال الديمقراطي تتميز بالصعوبة والتعقيد، وتتمثل عملية التحول في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها، فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد والإجراءات[1].

لذلك فإننا اعتمدنا في هذا البحث على مصطلحين هما: "الانتقال "Transition" " ويقصد منها عملية الانتقال من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعّالة من قبل الشعب، والمصطلح الثاني "التحول "Transformation" "وهو يعني الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحول ضمن مسار واضح إلى مزيد من الديمقراطية، فعملية التحول عملية مستمرة تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي[2].

لذلك وعلى الرغم من التداخل المرحلي والاصطلاحي بين مفهومي التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي إلّا أن منهجيتنا في هذا البحث تنبني على أن الانتقال

1– فاطمة مساعيد – التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية "نماذج مختارة" – دفاتر السياسة والقانون – أبريل 2011– صفحة 215، 216.

2– شريف طه ، الانتقال الديموقراطي : الأسس و الآليات ، 2019 ، موقع الانترنت المعهد المصري للدراسات

الديمقراطي "Democratic Transition" يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها وفي إطارها يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وإنه من الضرورة بمكان التركيز على عملية التحول الديمقراطي نفسها لأهميتها البالغة في تأكيد عملية الانتقال نفسها فبدونها لن تدوم عملية الانتقال الديمقراطي أو تترسخ في مرحلة لاحقة. وكلمة التحول يقابلها في اللغة الانجليزية كلمة Transition وهي تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة معينة أو من مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان أخر. ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي[1]، بحيث يكون التحول عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعي لترسيخ نظمها.

وعندما يرتبط بمفهوم التحول بالديمقراطية فإننا نعني تغيير شكل المجتمع من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وعلى الرغم من التعريف المبسط للفظ اللُغوي، فإن مفهوم التحول الديمقراطي في مجمله يكتنفه قدر كبير من الغموض وصعوبة التعامل، ولعل السبب في ذلك هو تعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر إليه من خلالها[2]

وكما سبق لنا القول هناك صعوبة في وضع تعريف محدد ونهائي لمفهوم التحول الديمقراطي يحظى بإجماع الدارسين والباحثين والمهتمين بالديمقراطية، إلَّا إننا نورد بعض أهم هذه التعريفات.

فقد عرّفه البعض بأنه "مجموعة من المراحل المتميزة التي تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعي لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة

1- أحمد منيسي – التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – القاهرة 2004 – صفحة 295

2- إيمان عبد الحليم، التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق على مصر والعراق ، 1991-2005- رسالة ماجستير - ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008،ص 7

بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوي وقبول الجدل السياسي[1]

وعرّف "روسو" عملية التحول الديمقراطي بأنها: "عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوي ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوي الخارجية، ويحاول كل طرف إقصاء الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المنتصر في هذا الصراع[2]

ويقصد أيضاً بعملية التحول الديمقراطي: "هي تلك الإجراءات والعمليات التي يمكن لأي نظام سياسي أن يتبعها للوصول إلى النظام الديمقراطي، وهذه الإجراءات والعمليات هي المرحلة الانتقالية بين نظام سياسي وآخر[3]

عرّفه صامويل هنتنجتون بأنه: "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة محددة وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية[4]

نخلص مما سبق إلى أن عملية التحول الديمقراطي تهدف إلى تغيير النظام السلطوي بنظام قائم على الديمقراطية وذلك عن طريق إما السلطة السياسية أو حركات المعارضة أو قوي خارجية، بصرف النظر عن الوسيلة المؤدية لذلك سوء سلمية أو غير ذلك، وتشمل عملية التحول الديمقراطي ثلاث نقاط رئيسية هي[5]

انتقال من وضع استبدادي إلى آخر ديمقراطي.

تتم عملية التحول الديمقراطي من خلال عملية تدريجية.

1- إيمان عبد الحليم، المرجع نفسه، ص8

2- إيمان عبد الحليم ، المرجع نفسه،ص 12

3- نجلاء الرفاعي البيومي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ،رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 8.

4- صامويل هنتنجتون، دراسة الموجة الثالثة " التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " ، ترجمة د. عبد الوهاب علوب ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1991 ، ص73.

5- دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة – التقرير السنوي لمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية – القاهرة – صفحة 87.

يعتبر التحول الديمقراطي مجرد وسيلة للوصول إلى الديمقراطية وليست هي الديمقراطية.

وقد أشار صامويل هنتنجتون إلى أن ظاهرة التحول الديمقراطي تتطلب توفر مجموعة أسس تكون بمثابة شروطاً أولية أساسية حتى يتم التغيير الديمقراطي هي:

- التخلي عن الأيدلوجية الانقلابية من خلال تحقيق تسوية تاريخية بين أطراف اللعبة السياسية.
- الاستقرار الاقتصادي.
- الإصلاح الديني.
- عدم التهديد الخارجي.

وخلاصة ما سبق يمكن القول إن هناك تعريفان للتحول الديمقراطي:

الأول: تعريف شكلي يعني حالة الانتقال من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية.

الثاني: تعريف إجرائي يعني الانتقال من نظام سياسي يسود فيه الحكم الفردي الاستبدادي إلى نظام سياسي يكون الحكم فيه عن طريق مؤسسات دستورية فاعلة تستمد شرعيتها من إرادة الشعوب.

وعملية التحول الديمقراطي هي مرحلة انتقالية بين حدي نقيض تجمع بين خصائص النظام الديمقراطي والنظام غير الديمقراطي، وفي المرحلة الأولي لهذا التحول في حالة ما إذا كان التحول يحدث بشكل متدرج وليس من خلال تحول جذري يقلب الأمور رأساً على عقب وإن كانت هناك حالات تحول ديمقراطي حدث فيها مثل هذه التحولات الجذرية، مثل معظم حالات التحول الديمقراطي التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، بينما شهدت دول أخرى عملية تحول تدريجي[1].

ولكن هذا لا يعني أن عملية التحول الديمقراطي خطية، فقد لا يترتب على انهيار النظام السلطوي إقامة نظام ديمقراطي، وإنما صورة أخرى صور النظام السلطوي، فالديمقراطية – كما

1– أميرة إبراهيم حسن دياب – التحول الديمقراطي في المغرب "1992 – 1998" – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية – سنة 2000 – صفحة 1.

سنوضح لاحقاً – لابد أن يكون لها خصائص ومقومات حتى تتواجد، كما أن الظروف التي تؤدي إلى ظهور الديمقراطية قد لا يترتب عليها تحقيق التماسك والدعم للنظام الديمقراطي[1].

الإنتقال الديموقراطي و الثورة

الثورة مصطلح يقصد به التحول الجذري في التكوينات الاجتماعية والسياسية والنظام العام وفي العلاقات والخبرات المتبادلة بين الناس، ويقصد بها مقاومة النظام السياسي ذاته وليس مجرد التمرد أو العصيان.

الإنتقال الديموقراطي و التغيير الديمقراطي

يثير لفظ التغيير إلى إحداث شيء لم يكن من قبل، ويقصد به في مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث توزع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول، كما يقصد بها الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي، أما معجم المصطلحات السياسية فعرّفه على أنه: "تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة، وهو كل تغيير كيفي أو نوعي يكون حاسم النتائج[2].

ثالثاً: الانتقال الديموقراطي و الترسيخ الديمقراطي

تميز الدراسات التي تتناول موضوع الديمقراطية بين عمليات التحول الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث التحول الديمقراطي أمر واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر أخر تماماً.

لذلك نجد أن مفهوم الترسيخ الديمقراطي حظي باهتمام كبير في الدراسات المعاصرة للديمقراطية باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي من ناحية وبداية مرحلة الرسوخ مؤكدة على أن تعزيز

1- نجلاء الرفاعي البيومي – المرجع السابق – صفحة 18.

2- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي – الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية – صفحة 140.

الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود.

حيث يشير مفهوم الترسيخ الديمقراطي في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، قادر على الاستمرار، ويجسد قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها بشكل حقيقي وفعّال[1].

المبحث الثاني : الإتجاهات النظرية المفسرة للإنتقال الديموقراطي

نالت مسألة التحول الديمقراطي اهتمام العديد من المفكرين وحظيت باهتمام متزايد في الأدبيات ليست السياسية أو القانونية والدستورية فقط؛ بل انشغل باحثون في علم الاجتماع والتاريخ في دراسة هذه الظاهرة وتحليلها ومحاولة الكشف عن الاتجاهات الفكرية المؤثرة فيها، وقد نتج عن ذلك ظهور نظريات تحلل عملية الإنتقال الديموقراطي وتفسرها، وما يميز هذه النظريات أنه تم الوصول إليها من واقع تجارب واقعية حدثت بالفعل في العالم.

وفي مراجعة لأدبيات التحول الديمقراطي يميز سوجيان جيو بين أربع مقاربات نظرية، الأولى ذات التوجه البنيوي التي تركز على الشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للديمقراطية، الثانية المقاربات العملية التي تركز على الخيارات الاستراتيجية للنخب كعامل محدد لنجاح أو فشل التحول الديمقراطي، الثالثة المقاربات المؤسسية التي تؤكد على تأثير المؤسسات في تشكيل السياسات وأنماط الإجراءات السياسية ودورها في بلورة أهداف الفاعلين السياسيين، ويؤكد أصحاب هذه المقاربة على الدور الحاسم للمجتمع المدني، المقاربة الرابعة والأخيرة فهي مقاربة الاقتصاد السياسي التي تؤكد على التداخل بين السياسة والاقتصاد والإصلاحات في المجالين كمتغير لتفسير الانتقال ونتائجه، حيث تفترض هذه المقاربة أن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تدفع إلى تغيير النظام، وفي نفس الوقت النجاح في تعديل وضع الاقتصاد وتحسين أدائه يزيد من فرص ترسيخ الديمقراطية.

1- حسنين توفيق إبراهيم – الانتقال الديمقراطي "إطار نظري" – الموقع الالكتروني لمركز الجزيرة للدراسات – 2013.

وبناءً على ما سبق فإننا نعتمد في هذا الصدد على التصنيف الشائع، حيث نميز بين ثلاث نظريات ومداخل لتفسير الانتقال الديمقراطي وتحديد شروطه وعوامله، وهي:

- نظرية المدخل التحديثي: التي تربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو مستوى التحديث والانتقال الديمقراطي.
- نظرية المدخل البنيوي: التي تؤكد على التغيير في بنى القوة والسلطة داخل المجتمع التي توجد القيود والفرص المؤثرة على اختيارات النخبة كعامل محدد لعملية التحول الديمقراطي.
- نظرية المدخل الانتقالي: التي تركز على العمليات السياسية ومبادرات واختيارات النخبة أو الفاعلين السياسيين في تفسير الانتقال إلى الديمقراطية. [1]

المطلب الأول : المدخل التحديثيModernization Approach

بداية نشير إلى أن المقصود بالتحديث هو: "عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده وقدراته وإمكانياته، وضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً" أما في مجال السياسة فالتحديث هدفه "تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من انجاز الواجبات الملقاة على عاتقها[2].

هذا المدخل عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظراً لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، وذلك راجع لأنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية مما يسهم في ترسيخهما معاً بصورة دائمة .ويعتبر "آدم سميث" أول من عبّر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعّال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، إلَّا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاماً فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" والذي قدم أطروحته لأول مرة في عام 1959 في مقالة أسماها

1–شريف طه ، عملية التحول الديمقراطي: النظريات والاتجاهات ، المعهد المصري للدراسات، موقع أنترنت ، 2019

2– ثناء فؤاد عبد الله – آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الثانية سنة 2004 – صفحة 205: 209

"بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية – التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، وفي عام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي" الذي يعتبر أهم وأشهر كتاب حول هذه الأطروحة[1].

ووفقاً لأطروحة "ليبست" ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات غير مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقاً لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية.واستناداً على ذلك افترض "ليبست" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي، وكان هذا التطابق نتاجاً لعدة متغيرات اجتماعية، وبناءً على ذلك فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما إنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتعمل على إيجاد مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء المجتمع الديمقراطي والاستقرار السياسي[2].فالعلاقة طردية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية.

ويركز المدخل التحديثي على أهمية نشوء ولاء وطني يتوافق مع نمو لثقافة القبول بالمؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتحاول تحليل عوامل نمو هوية وطنية مشتركة في ظل دولة مؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للأمة، ومن ثمَّ فإن التحديث السياسي يهدف إلى[3]:.

1–شريف طه ، عملية التحول الديمقراطي: النظريات والاتجاهات ، المعهد المصري للدراسات، موقع أنترنت ، 2019

2– نسرين أرجيلوس – التحول السياسي والتنمية في الجزائر " 1989 – 2009 " – رسالة ماجستير – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة وهران 2011، 2012 – صفحة 21.

3– ثناء فؤاد عبد الله – المرجع السابق – صفحة 210.

تدعيم سلطة الدولة المركزية من ناحية وإضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية القبلية والأسرية وسلطة رجال الدين وقوتها من جهة ثانية.

دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لسهولة تحديد المهام والأدوار والوظائف بوضوح.

زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والاتصال بين المواطنين والنظام السياسي ككل.

إجمالاً تستخدم هذه المدرسة مؤشرات محددة تساعد في ميلاد الديمقراطية وتعزيزها، حيث تشمل تلك المؤشرات زيادة في وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع في دخل الفرد يقضي إلى توسيع قاعدة الطبقة الاجتماعية الوسطى وانخفاض في نسبة الأمية بسبب انتشار التعليم.

إلا أن التجارب السياسية العملية أثبتت إخفاق مدخل التحديث في تفسير التحول الديمقراطي في بعض الدول حيث يشيرون إلى عدم إمكانية تطبيق تلك المؤشرات، فمثلاً نجد أن تركيا انتقلت إلى الديمقراطية قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث، في حين أن الديمقراطية لم تتحقق في المملكة العربية السعودية رغم توفر معظم المؤشرات السابقة[1].

لذلك نجد أحد أهم رواد هذه النظرية "ليبست" يدخل عليها عناصر أخرى غير الحداثة لتفسير التحول الديمقراطي مثل[2].حدة القمع لدى النظام القائم ونوع رد الفعل المجتمعي عليه.

نوع الاحتلال الذي كان سائداً في الدول النامية، وهذا لتفسير صعوبة أو سهولة التحول، على سبيل المثال يرى "ليبست" أن إمكانية نشوء ديمقراطيات في الدول التي احتلت من بريطانيا أعلى من تلك الدول التي كانت محتلة من فرنسا، إلَّا أن هذا لا يفسر نجاح النموذج البريطاني في الهند في حين أنه فشل في كثير من الدول الإفريقية التي كانت محتلة من

1- علي خليفة الكواري – المرجع السابق – صفحة 55.

2- عزمي بشارة – في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت –الطبعة الأولي سنة 2007 – صفحة 55، 56.

بريطانيا .وأياً كان الأمر فإن العناصر التي تضمنتها نظرية الحداثة مثل النمو والطبقة الوسطى ودرجة الرفاهية ومستوي التعليم باتت تفسر درجة استقرار أو عدم استقرار ديمقراطيات قائمة في الحاضر أكثر مما تفسر نشوء ديمقراطيات أخرى.

المطلب الثاني: المدخل البنيويThe Structural Approach

تستند هذه المدرسة في تفسير الانتقال الديمقراطي إلى التغيير التاريخي طويل المدى في بنى القوة والسلطة في المجتمع بافتراض أن التفاعلات المتغيرة لهذه البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تنشئ قيوداً وفرصاً تدفع النخب السياسية وغيرها من الفئات في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية، بينما يكون المسار مخالفاً في حالات أخرى.

ويعتبر كتاب "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" للباحث "بارنجتون مور "Barrington Mooreالصادر سنة 1966 بمثابة التأصيل الكلاسيكي لهذه المدرسة، حيث حاول من خلاله تفسير اختلاف المسارات السياسية بين عدة دول، فمسار "الديمقراطية الليبرالية الذي سلكته فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، ومسار "الفاشية" والذي سلكته اليابان وألمانيا، ومسار "الثورة الشيوعية" وهو المسار الذي سلكته روسيا والصين، واعتمد "مور" على عقد مقارنات تاريخية بين هذه البلدان على أساس التفاعل بين أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها طبقات اجتماعية (الفلاحون – ملاك الأرض أو الارستقراطية – البرجوازية الحضرية)، أما البنية الرابعة فتتمثل في الدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع .حيث تركز هذه المدرسة على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، كما تحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، وهكذا يسعى كل الفاعلين الاجتماعيين وفقاً لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم استراتيجيات تتيح اكتساب السلطة السياسية[1].

1- علي خليفة الكواري – المرجع السابق – صفحة 56.

وتوصل "مور" إلى نتيجة مفادها أن مسار الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وملاك الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة، ومن ثمَّ وضع "مور" اشتراطات عامة لتنمية الديمقراطية تتمثل في تطور حالة التوازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللازم ودون نمو طبقة ارستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللازم، في حين على العكس من ذلك ظهرت الفاشية ضمن أوضاع البرجوازية الحضرية كانت ضعيفة نسبياً واعتمدت على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية، ومن ثمَّ ظهرت الثورة الشيوعية ضمن أوضاع اتسمت بضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة، وكان الارتباط بين ملاك الأرض والفلاحين ضعيفة وفشل الملاك في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية.وبذلك تتضح مؤشرات للتحول الديمقراطي بتزامن مع توازن القوى كمحصلة للصراعات الاجتماعية وانسجاماً مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية.

وهذا ما أكد عليه "بوتر " otter في كتابه "الدمقرطة "Democratization الصادر سنة 1997 بأن بنية وشكل قوة وسلطة الدولة عامل جوهري في قيام الديمقراطية، ففرص ذلك تزداد حينما لا تكون الدولة قوية جداً أو ضعيفة جداً في مواجهة القوى الطبقية في المجتمع، ويرى أن التنمية الرأسمالية أدت تدريجياً إلى تعزيز دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية كقوة موازنة لقوة الدولة .وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهها أنصار المدرسة البنيوية إلى مدرسة الحداثة إلَّا أنهم يتفقون معهم في المؤشر المتعلق بجود الطبقة الوسطى وأهميتها في التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: المدخل الانتقاليThe Transition Approach -1-

تمثل هذه المدرسة حيزاً واسعاً في أدبيات العلوم السياسية، وهي تركز على النخب السياسية ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع سلمياً التي تضطلع به فئة في حلبة الفضاء السياسي، فإذا قررت الحركة الديمقراطية المعارضة التعاون مثلاً مع المعتدلين فإنها تكسب موطئ قدم داخل السلطة. كما تؤكد هذه

المدرسة على دور النخب السياسية في اتخاذ القرارات على الخيارات المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، لأنه قد يتعذر الانتقال الديمقراطي بفضل معارضة قوى اجتماعية أو بفعل تعطيل قوى في الدولة له.

ففي المثال الأول قد تصل قوى ديمقراطية فعلاً إلى الحكم ولكنها لا تنجح في طرح نموذج ديمقراطي يلائم ظروف بلد مركب البنية الطائفة والقومية، وفي هذا البلد تنتظم حركات انفصالية تستغل فرصة الديمقراطية في تعزيز نزعة الانفصال وعدم الاستقرار، وخير مثال على ذلك العراق.

وفي المثال الثاني قد يبدأ التحول ولكن لا يتم تحقيق تقدم في خلق إجماع بين النخب السياسية أو العسكرية على قبول قواعد اللعبة الديمقراطية، وخير مثال على ذلك مصر والذي وقع فيها ارتداد عن عملية التحول الديمقراطي في يوليو 2013 .وقد وضعت المعالم الأساسية لهذه المدرسة من قبل الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو" في مقالته "الانتقال إلى الديمقراطية" سنة 1970 والتي حاول من خلالها تقديم رؤية بديلة لطرح "ليبست" وغيره من علماء السياسة والاجتماع والذين تعاملوا مع الديمقراطية على أنها – كما يقولون – موجودة أصلاً، وذلك بسبب تركيزهم على الدول الغربية مما جعلهم ينشغلون بشروط حسن اشتغالها وتعزيزها أو ترسيخها مؤكدين على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية والإجرائية عوضاً عن الاهتمام بكيفية قيامها أو وجودها.حيث يرى "روستو" أن دراسة التحول الديمقراطي ينبغي أن تتمحور حول آلياته بدلاً من الشروط التي تمهد الطريق لنشوء الديمقراطية وتؤمن فعاليتها، حيث يعتمد في دراسته على منهج تاريخي مقارن، فيرى أنه بالإمكان اعتماد حالتين أو ثلاث للتوصل إلى نموذج مثالي للانتقال الديمقراطي قابل للتعميم، وقد وقع اختياره على السويد وتركيا، وقد حدد – روستو – مساراً للتحول الديمقراطي يشمل أربع مراحل:المرحلة الأولي: هي مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية ""National Unity بنشوء اتفاق على هوية سياسية مشتركة لدى غالبية المواطنين، والإجماع على الحدود السياسية للبلد، فالديمقراطية تتطلب حدودا ثابتة ومواطنة مستمرة، وهو ما يمثل بالنسبة له الشرط الأساسي.

المرحلة الثانية: هي مرحلة إعدادية " Preparatory Phase " تعرف صراعاً سياسياً طويلاً غير حاسم، ينشأ في الغالب كنتيجة لبروز نخبة جديدة تطالب بدور وموقع مؤثر في المجال السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول المحافظة على الوضع القائم، مع أن معالم الصراع تختلف من حيث التركيبة الاجتماعية للقوى المتصارعة وطبيعة القضايا المثارة من بلد لآخر، بل في نفس البلد من وقت لآخر، وهذه المرحلة تتسم بالحساسية فقد يستمر النزاع إلى أن تخور قوى الأطراف دون إيجاد حل ديمقراطي مما يؤثر على نسيج الوحدة الوطنية، أو أن يحظى طرف ما بانتصار كاسح ويقطع الطريق إلى الديمقراطية، أما أفضل الاحتمالات فهو حدوث توازن اجتماعي جديد.

المرحلة الثالثة: مرحلة القرار " Decision Phase " حيث تقرر الأطراف في ظل عدم رجحان ميزان القوى لأي منها التوصل إلى تسويات وتبنى قواعد الديمقراطية كحل يضمن للجميع حضوراً في النظام السياسي، بعبارة أخرى قبول الاختلاف في إطار الوحدة.

المرحلة الرابعة: مرحلة التعود " Habituation Phase " حيث إن قرار تبني القواعد الديمقراطية قد يكون ناتجاً عن ضغوط قسرية على الأطراف لا عن قناعة بالديمقراطية كأفضل الحلول، لكن عامل الوقت كفيل بجعل الجهات المختلفة تتعود على هذه القواعد وتؤمن بها وترسخها، خصوصاً مع تواتر أجيال جديدة من النخب السياسية.وقد أدخل كلاً " أوديتل شميتر " و " وايتهيد " سنة 1986 تطويراً على مقارنة " روستو "، حيث قامت فكرتهم على توصيف دقيق وتحليل لتجارب معاصرة في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا معتمدة على توازن غير محدود من العوامل السياسية التي يجب أخذها في الاعتبار من خلال توظيف نظريات القرار العقلاني والخيار العقلاني ونظرية اللعبة وغيرها من أجل فهم وتوقع قرارات الفاعلين السياسيين وبخاصة من أوساط النخب المشاركة، وهنا لا تحسب ردود فعل المعارضة فقط بل فعلها بعد أن حسبت ردود فعل الأخرين الممكنة على ردود فعل السلطة على المعارضة، وتوقع المعارضة لما سوف تفعله السلطة في مرحلة أزمة الانتقال، وتوقع السلطة الحاكمة لتوقع المعارضة لرد فعلها هي كذلك، وهكذا.أما "يوسي شين" و"جان لينز" وهما من أنصار المدرسة الانتقالية فقد

ركزا على المرحلة الانتقالية أي عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح، إلَّا أن هذه الخطوة لا تقود تلقائياً إلى الديمقراطية لأن الانفراج النسبي في حقل الحريات العامة قد يتم إجهاضه بعودة القمع مرة أخرى، وهنا تبدأ المواجهة بين النظام وقوى المعارضة، ولأن كلاً من الطرفين – النظام والمعارضة – يوجد في صفوفهم متشددون ومعتدلون فإن المواجهة بينهما تتوقف على العلاقة بين نوعية تلك الفئات، فقد يقع تحالف بين المعتدلين من كلا الجانبين وهنا يكون التحول الديمقراطي أكثر سهولة، أما إذا قام تحالف بين المتشددين من الطرفين فإن التحول الديمقراطي في هذه الحالة يكون أكثر صعوبة.

وختاماً فإن لكل مدرسة رأيها المعتبر واستدلالاتها الفكرية إلّا أن الباحث النظري أو السياسي الممارس لا ينبغي عليه الانسياق وراء ترجيح أي من المدارس السابقة في المجال العملي لعلمية التحول الديمقراطي، فبدلاً من استبعاد طرح وترجيح آخر إنما يجب عليه الاستفادة من كل الأطروحات السابقة والعمل على بناء توليفة خاصة منهم بمختلف المتغيرات والعوامل وتصنيفها وترتيبها بما يتناسب مع تعقد وتشابك عملية الانتقال الديمقراطي[1].

المبحث الثالث : أنماط و مراحل اللإنتقال الديموقراطي

المطلب الأول : أنماط الإنتقال الديموقراطي :

يقصد بأنماط التحول الأشكال التي تتخذها عملية التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، بمعنى الإجراءات التي يتم اتباعها للإطاحة بنظام غير ديمقراطي للوصول إلى نظام ديمقراطي. ويمكن تحديد أربعة مسارات نظرية للتحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، مع ملاحظة أن حالة واحدة قد تتضمن مزيجاً من أكثر من مسار للتحول على المستوى التطبيقي. وهذه المسارات هي كالتالي:

أولاً: التحول من أعلى

وذلك عندما تقوم النخبة الحاكمة بإدخال عدد من الإصلاحات والتعديلات الديمقراطية في النظام لشعورها بتزايد عدم الرضا والسخط الشعبي، وتناقص قوة النظام مقارنة بقوة

1–شريف طه ، عملية التحول الديمقراطي: النظريات والاتجاهات ، المعهد المصري للدراسات، موقع أنترنت ، 2019

المعارضة، لذا يأخذ النظام المبادرة بالتحول ويدخل أو يعد بإدخال إصلاحات، سواء لرغبة النظام في القيام بالتحول الديمقراطي أو لامتصاص الأزمة من خلال ميكانيزمات لمد سيطرته وسيادته السياسية[1].

ففي هذا النمط قد لا يكون الدافع إلى الإصلاح هو الإيمان بالمبادئ الديمقراطية، ولكن قد تكون هناك تحديات داخلية أو خارجية تحتم على القيادة السياسية الاتجاه في هذا الطريق. وبهذا الخصوص يذكر هنتنجتون أن الاعتبارات الأمنية والأسباب المحلية هي التي تقود إلى التحول الديمقراطي، حيث يجد الحاكم نفسه عرضة للخطر من الداخل أكثر من الخارج، فيقوم بعملية التحول خوفاً من أن يقوم بذلك شخص آخر[2].

وفي الغالب فإن النظم العسكرية هي أكثر النظم استعداداً لعملية التحول من أعلى، وذلك لأنها عندما تقوم بانقلاب عسكري فإنما تهدف إلى تصحيح بعض الأخطاء في النظام السابق، وبعد تصحيح هذه المساوئ والأخطاء يقود العسكريون عملية التحول أو الإصلاح الديمقراطي ولكنهم في الوقت نفسه يحتفظون ببعض الأوراق التي تضمن لهم الفاعلية والتأثير في النظام الجديد[3] .وإلى جانب أن تلك المبادرة قد تأتي من جانب قيادة عسكرية فإنها أيضاً قد تأتي من جانب قيادة مدنية، وسواء أتت من جانب قيادة عسكرية أو مدنية فإن هذه القيادة عادة ما تحتفظ لنفسها بالحق في التنافس على السلطة وعدم تهديد مصالحها وامتيازاتها، ولذلك فإن التحول من أعلى غالباً ما ينتج عنه ما يسمى "الديمقراطية المقيدة"[4]، فكثيراً ما يشرع النظام في هذه الحالة إلى اتخاذ بعض الخطوات التحررية مع إفساح قدر من الحريات السياسية كحرية التعبير وتخفيف القيود على الصحف مع الاحتفاظ بحق جماعة النخبة السلطوية في الدخول

1- هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص ص 43- 44

2- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص ص 53- 54

3- هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص 45

4- صفي الدين خربوش، مرجع سابق، ص66.

في العملية السياسية وعدم تهديد مصالحها، هذه الديمقراطية المقيدة يراها البعض عائقاً أمام وضع إصلاحات سياسية تهدد مصالح النخبة السلطوية[1].

ولذلك فإن هذا النمط قد يتسم بنوع من الخدعة السياسية، بمعنى أنه ليس دائما ما تكون عملية التحول الديمقراطي عملية حقيقية، وذلك عن طريق الأخذ ببعض سمات الليبرالية نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية حتى يمكن للنظام الاستمرار أو تجاوز أزمة ما. وعلى الجانب الآخر فإنه وإن نجحت عملية التحول في هذا النمط فإنه يمكن حدوث انتكاسة تعصف بالإنجازات الديمقراطية التي تم تحقيقها إذا كانت تلك الإنجازات أو التحولات تمثل ضرراً بمصالح تلك القيادات أو النخب الإصلاحية وسارت في عكس ما هو مخطط له[2].

وهناك دول عديدة عرفت تحولاً ديمقراطياً من أعلى كأسبانيا التي تعتبر أوضح مثال عليها، وكزامبيا التي بادرت القيادة فيها إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد والأخذ بالتعددية الحزبية، حيث مرت بعملية تحول ناجحة عام 1991 من نظام الحزب الواحد الذي كان يقوده "كينيث كاوندا" إلى نظام سياسي متعدد الأحزاب تحت قيادة الزعيم المنتخب فريدريك شيلوبا الذي تولى سدة الحكم استجابة لمتطلبات في المجتمع، والبرازيل التي يؤرخ لبدايات تحولها نحو الديمقراطية في عام 1973، وتم تعزيز التحول نحو الديمقراطية في عام 1985 بانتخاب رئيس مدني للبلاد، واليونان والبرتغال حيث جاءت المبادرة فيهما لإنهاء النظام السلطوي من القيادة العسكرية في عام 1973 في اليونان، و1974 في البرتغال[3].

ثانياً: التحول عن طريق التفاوض (الإحلال التحولي)

في هذا النمط تأتي المبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام والقوى الاجتماعية المختلفة فيه بهدف التوصل إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي بديل، وذلك من خلال انخراط النظام الحاكم في حوار مثمر مع القوى السياسية المختلفة، وذلك

1- بلقيس أحمد منصور أبو اصبع، مرجع سابق، ص ص 40- 41

2- أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص 31

3- بلقيس أحمد منصور أبو اصبع، مرجع سابق، ص 38

رغبة في الوصول إلى ميثاق يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة ومن ثم الوصول إلى نظام ديمقراطي.

وقد تحدث "صموئيل هنتنجتون" عن الأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي من خلال هذا النمط وحصرها في الآتي: فقدان النظام القائم للشرعية التي كان يتمتع بها، وانهيار الأيديولوجية التي يقوم عليها النظام، وتردي الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى إخفاق النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات للشعب، وضغوط خارجية على النظام سواء كانت معونات عسكرية أو مساعدات اقتصادية تربط بين الإصلاح السياسي وهذه المعونات، وعجز القوى السياسية على الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام آخر[1].

فهذه الأسباب – أحدها أو جميعها– قد تدفع النظام نحو القبول بالدخول في مفاوضات مع القوى الاجتماعية المعارضة والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وما يستتبع ذلك من زيادة هامش الحريات، ومن ناحية أخرى قد تندفع تلك القوى نحو هذا المسار وقبول المفاوضات نظراً لعدم قدرتها على الإطاحة بالنظام القائم وإحلاله، وهو ما يطلق عليه هنتنجتون الإحلال التحوليTransformation Replacement ، وقد يكون هذا ناتج إما عن ضعف في التنظيم أو محدودية الإمكانيات المتاحة أو أن قدرة النظام القائم لا تزال تملك القدر الكافي من القوة التي تمكنه من البقاء والاستمرار[2].

ودائماً ما يشهد هذا النمط في حال نجاحه اتفاقاً يضمن تحقيق مصالح أطراف العملية التفاوضية، بمعنى أن يتخلى النظام عن قدر من القيود التي يفرضها على الحريات وحقوق الأفراد، كالقيود التي دائماً ما تُفرض على حرية التعبير عن الرأي والصحافة والإعلام، وتأسيس أحزاب سياسية وحرية العقيدة والقيادة. ومن الضروري في هذا النمط ألا تتعارض مواقع النخب المهيمنة في النظام التسلطي –مثل: كبار الضباط، والقوات المسلحة، وكبار ملاك الأراضي– للخطر في النظام الجديد، كذلك من المهم أيضاً لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة

1– إيمان أحمد ، قراءات نظرية: أنماط التحول الديمقراطي ،جزء 4، موقع انترنت المعهد المصري للدراسات ، 2016

2– أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 31– 32

الانتقالية دمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعّالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب، لأنه إذا لم تشعر هذه النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتقويضه[1]. ومن أهم الحالات التي أخذت بهذا النمط التفاوضي حالة أورجواي في عام 1984، وكولومبيا وفنزويلا في عام 1985 [2]، كذلك حالة جنوب افريقيا في عام 1989- 1990 من خلال المفاوضات التي دارت بين "دي كليرك" و"نيلسون مانديلا" الذي كان يتزعم "المؤتمر الوطني الإفريقي" آنذاك، وأورجواي في أمريكا اللاتينية والنيبال في آسيا[3].

ثالثاً: التحول من أسفل (التحول الإحلالي)

يعد هذا النمط أكثرهم اتساماً بالعنف، فيأتي التحول الديمقراطي في أعقاب صراعات ومظاهرات شعبية عنيفة ومطالبات من قِبَل الشعب بإنجاز الإصلاحات المنشودة، كما أنه يتسم بضعف القيادات القائمة على النظام في مواجهة القوى المعارضة بالقدر الذي يسمح للقوى المعارضة بالإطاحة بالنظام القائم على نحو ما جاء في حالات كل من ألمانيا الشرقية والأرجنتين ورومانيا، حيث بدأت قوى النظام في فقد قوتها ومصداقيتها وشعبيتها على المستوى الاجتماعي في ظل تنظيم معارضة استمد قوته من ضعف النظام ومن خلال التأييد الشعبي الذي ضاق بنظامه وإخفاقه في تحقيق الحد الأدنى من احتياجاته ومطالبه مما أفضى إلى إحلال قوى المعارضة محل النظام القائم، وهو ما يطلق عليه هنتنجتون نمط "التحول الإحلاليReplacement "[4].

وعادة ما يكون الحافز الرئيسي لهذا النمط من عملية التحول الديمقراطي بروز دلائل على تدهور سلطة النظام التسلطي وتحرك قوى المعارضة لاستغلال هذا التدهور، حيث إن النخب المعارضة لا تتمتع بالقوة الكافية التي تمكنها من فرض التغييرات التي ترغب فيها، وأن

1- مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 31

2- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص 55

3- أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص 32

4- إيمان أحمد ، المرجع السابق

سلطة وقوة النظام التسلطي قد تدهورت بالدرجة التي لا تمكنه من قمع المعارضة بصورة حاسمة. من جهة أخرى يمكن أن تدور الأسباب المؤدية إلى هذا النمط حول وفاة الديكتاتور الحاكم والذي يعتبر القوة الرئيسية في النظام، حيث تؤدي وفاته إلى ضعف النظام القائم، ومن ثم ظهور الصراعات وأعمال الشغب والاضطرابات.

لكن من غير المحتمل أن يؤدي هذا النمط من الانتقال إلى عملية ديمقراطية مستقرة، ومرد ذلك أن عدم وجود اتفاقات ومواثيق خلال مرحلة الانتقال يمثل عقبة كبيرة أمام بروز أجواء الاعتدال والتصالح الضرورية لعملية ترسيخ الديمقراطية والمميزة لها، فنادراً ما يؤدي تغيير النظم التسلطية عن طريق التعبئة الجماهيرية والضغوط الشعبية إلى قيام نظم ديمقراطية ليبرالية مستقرة، بل يبقى هناك احتمال لأن تنتكس النظم الجديدة وتحل محلها أشكال جديدة من النظم التسلطية.

ولن يحدث أي تقدم تجاه ترسيخ العملية الديمقراطية –وفقاً لنمط التحول الإحلالي– إلاّ إذا تضمنت المرحلة الانتقالية مفاوضات واتفاقات بين نخب النظام التسلطي ونخب المعارضة، بيد أن هناك احتمالاً قوياً أن يؤثر ذلك سلباً على الديمقراطية، فمرد ذلك أن الاستقرار المستقبلي مؤسس على منح ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها ولمنع أية مساءلة عن أية جرائم خلال الحكم التسلطي، وبالتالي فإن الاتفاقات والمواثيق بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة قد تقود إلى ديمقراطيات محدودة[1].

ومن أمثلة هذا النمط في عملية التحول الديمقراطي نجاح الحركات الاجتماعية الغاضبة في الفلبين في إجبار الرئيس "جوزيف استرادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي طالبت بملاحقته قضائياً على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قياداته في ارتكابها[2].

1– مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص ص 32– 33

2– بلقيس أحمد منصور أبو اصبع، مرجع سابق، ص ص40–41

رابعاً: نمط التدخل الأجنبي:

ويحدث هذا النمط عندما يكون التحول الديمقراطي نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية. ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هاييتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين، والتدخل الأمريكي مؤخرًا في العراق.

وإضافة إلى التدخل العسكري المباشر فقد كان نفوذ الدول والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قوياً ومؤثراً في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة. فخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم تقلصت قدرات هذه الدول الفقيرة على تبني برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبتها بالشروع في عملية الديمقراطية كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي.

ويلاحظ أن العوامل الخارجية كانت مؤثرة خصوصاً بعد الهزيمة في حرب، وقد حدث ذلك في العديد من الدول الأوروبية بعد عام 1918 وفي اليابان بعد عام 1945؛ حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نمط الديمقراطية الليبرالية، وكذلك في حالة التدخل العسكري الأمريكي الأخير في العراق في عام 2003[1].

بيد أن الفاعلين الخارجيين، مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية، ولمدة طويلة، على دول لا ترغب في ذلك؛ فقد يؤدي التدخل الأجنبي إلى تغيير التوازن لصالح عملية الديمقراطية، غير أن الديمقراطية لن تترسخ وتزدهر إلا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة. ويمكن التدليل على ذلك من تجارب بعض الدول كالبرتغال وأسبانيا واليونان التي تحولت إلى نظم ديمقراطية راسخة بصورة سريعة خلال سبعينيات القرن العشرين، ففي الوقت الذي كان الدعم والتشجيع الخارجيين، خاصة من الجماعة الأوروبية، مهماً ومؤثراً، فإن ترسيخ الديمقراطية اعتمد أساساً على الاتفاق العام

1- إيمان أحمد ، المرجع السابق

والإجماع الداخلي على تفضيل الديمقراطية على أية ترتيبات سياسية أخرى وعلى غياب أية انقسامات إثنية أو دينية أو طبقية. ويوحي عدم توفر هذه الاشتراطات والعوامل في معظم دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بأن ترسيخ الديمقراطية سوف يكون أمراً صعباً وشاقاً[1].

وهكذا تتعدد أنماط التحول الديمقراطي، مع ملاحظة أن سائر عمليات التحول مع تميزها بالتعقد وتعدد المراحل فإنها قد تشهد واقعياً تداخل بين أكثر من مسار من المسارات السابقة في إحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها.

المطلب الثاني : مراحل الإنتقال الديموقراطي

يمر التحول الديمقراطي بعدة مراحل، والتي توصف بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي. وتتضمن مراحل التحول مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، وقد تتواجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد. فالتحول الديمقراطي عملية معقدة تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها لأغراض التحليل، لكنها تتداخل واقعياً. وهذه المراحل هي كالتالي: 1- إيمان أحمد ، قراءات نظرية : مراحل التحول الديموقراطي جزء 3 ، دراسة منشورة على موقع المعهد المصري للدراسات يوم 12 مارس 2016

أولاً: مرحلة انهيار النظام السلطوي:

وهي المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بين الذين يقودون عملية التحول الديمقراطي والذين يريدون عمل بعض الإصلاحات في النظام للحفاظ على شرعية النظام القائم، وبين المتشددين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات[2]، ففي حين تحاول النخبة البقاء في السلطة تبدأ المعارضة في لعب دور المهدد للنظام، وقد يحدث انشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام، ويبرز اتجاه متشدد وآخر إصلاحي- أو ما يسمى أحيانًا بالحرس القديم وجيل جديد أكثر انفتاحاً- وقد تتصاعد الضغوط في الداخل ومن الخارج،

1- مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص ص33- 35

2- هويدا عدلي، "المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد 7، يوليو 2002، ص 186

ويقدم النظام التنازلات. وتتوقف عملية انهيار النظام القديم على درجة تماسكه، وقوة المعارضة وتماسكها، ومقدار الضغوط الداخلية والخارجية، وحدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين.

ويتوقع أن تؤدي التنازلات إلى إصلاحات لكنها قد تكون تجميلية أو شكلية ليتسنى امتصاص الضغوط وتجاوزها، وقد تبرز إصلاحات حقيقية لكنها ربما تتعرض للارتداد مرة أخرى بسبب سيولة الموقف واستماتة النخب صاحبة الامتيازات والمصالح للبقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة. وقد تقاوم عناصر مستفيدة، مدنية أو عسكرية، وقد يلجأ النظام إلى تقوية قبضته على الأمن أو الاستخبارات، فيصمد النظام وتمارس الضغوط ثانية، ويشتد الصراع في حلقة جديدة من حلقات متتابعة إلى أن يتم إقرار التحول[1].

وفي هذه المرحلة لا يشترط أن يعقب انهيار النظام السلطوي حدوث تحول للنظام الديمقراطي، إذ يمكن أن يكون التحول لنظام سلطوي آخر. إذ يلاحظ أن المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي لا تعتبر عملية خطيةUnilinear أو ذات اتجاه واحد تصاعدي Ascending، فبعض الديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها، بينما لا يصل البعض الآخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم، فالتحول الديمقراطي قد يفشل في بعض الدول نتيجة للعديد من الأسباب، مثل المقاومة من جانب النخب المدنية أو العسكرية أو غياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الملائمة. فالديمقراطية لابد لها من مقومات أساسية حتى تتواجد، كما أن الظروف التي تؤدي إلى ظهور الديمقراطية قد لا يترتب عليها تحقيق التماسك والتدعيم للنظام الديمقراطي[2].

1- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 81-82

2- عماد شاهين، "هل تتحول مصر ديمقراطيا؟"، مجلة الديمقراطية، العدد 20، أكتوبر 2005، ص ص 84-85

ثانياً: مرحلة إقامة النظام الديمقراطي:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي، وذلك أن النظام فيها يقف على الحافة، فإما أن يستكمل عملية التحول الديمقراطي أو يرتد إلى النظام السلطوي. وقد وصفAdam Przeworski هذه المرحلة بأنها تشبه آلة الغزلPin ball ، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضاً يمكن أن تهبط وتدور إلى أسفل بطريقة شديدة سريعة[1]، إذ تظل المخاطر قائمة للارتداد عن الديمقراطية إلى النظام السلطوي، وحيث خليط أو مزيج غير متجانس من مؤسسات وأفراد وجماعات ترتبط بالنظام القديم وأخرى ترتبط بالنمط الوافد الحديث من مؤسسات وجماعات ديمقراطية، ومن ديمقراطيين يتقاسمون السلطة طوعاً أو كراهية، ومن خلال الصراع أو التوافق. ويحدث التحول السياسي عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة، أو عندما يكون النظام غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.

وقد يرتفع سقف مطالب الديمقراطيين وتتسع حركة الاحتجاجات، وتبرز مطالب ضد الفساد والاستبداد والقمع، وتبدأ شعارات تطالب بالديمقراطية الحقيقية الكاملة التي تتجاوز الخطوات الجزئية–كإصلاح الانتخابات أو الأحزاب أو المؤسسات–لتضمن المساءلة والمحاسبة لكل الشخصيات والقيادات بما فيها الزعيم السياسي، والشفافية، والسماح بتكوين وحرية الأحزاب. وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي والذي يعتبر مقدمة للتحول الديمقراطي، إذ نجد تنازلات معينة من قِبَل القيادة السياسية الحاكمة، كما يترتب عليه مطالب الشعب بمرحلة أعلى من مراحل التحول الديمقراطي[2].

ثالثاً: مرحلة التماسك الديمقراطي:Democratic Consolidation

مرحلة التحول تحدد وترسم –مبدئياً– أساليب وقواعد لحل الخلافات والصراعات السياسية بطرق سلمية، ومن المفترض أنها تنتهي عند إصدار دستور جديد وإقامة انتخابات

1– أميرة حسن دياب، مرجع سابق، ص ص 22–23

2– عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 82

حرة، ولكن هذا التحول الناجح لديمقراطية إجرائية –شكلية– لا يضمن الاستقرار للديمقراطية الوليدة، فانقلابات عسكرية وأحداث عنف أخرى قد تكون هي النهاية لهذه الأنظمة الديمقراطية، لهذا السبب فإن تأسيس اتفاق ثابت بين النخب يحدد قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية وأهمية وقيمة المؤسسات الديمقراطية هو جوهر التماسك الديمقراطي، فلن يتحقق التماسك إلا إذا تخلى النظام عن المؤسسات المتوارثة عن النظام السلطوي القديم والتي تقيد الأداء الديمقراطي، وإذا ساد الالتزام الواضح بالديمقراطية وقيمها بين النخبة والجماهير بما يؤدي لخلق مؤسسات ديمقراطية فعّالة[1].

ففي مرحلة التماسك الديمقراطي يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقائه، كما تظهر القوى المعارضة وتطرح قضايا مهمة وتظهر هياكل جديدة ويكون هناك شفافية في الطرح، بالإضافة إلى الاهتمام بنشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية[2].

ومن أهم الخطوات التي يجب أن تقوم عليها هذه المرحلة:

–الإصلاح الدستوري والتشريعي.

–الانتخابات العامة الحرة والنزيهة.

–إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية.

–استحداث وتفعيل البرلمانات.

–إرساء مفاهيم دولة القانون.

–الاستقلال العام للسلطة القضائية.

–إقرار وكفالة ممارسة الحقوق والحريات العامة[3].

1– أميرة حسن دياب، مرجع سابق، ص ص 30–31

2– صفي الدين خربوش، مرجع سابق، ص 464

3– ميرة حسن دياب، مرجع سابق، ص 31

إلا أنه لابد من ملاحظة أن مجرد بقاء النظام واستمراره لا يعني بالضرورة تماسكه، فالتماسك والاستقرار لا يعدان ظاهرة واحدة، وإن كان الاستقرار ينسب عادة إلى التماسك الذي يشير إلى قدرة النظام الديمقراطي على الاستمرارية والصمود أمام ما قد يواجهه من تحديات وعقبات. بعبارة أخرى، فإن الرسوخ الديمقراطي هو عملية معقدة، ويتضمن كل من بقايا ورواسب النظام القديم المخالفة أو المناقضة لعمل النظام الديمقراطي وبناء مؤسسات جديدة تقوي وتعزز القواعد الديمقراطية للعبة، وهنا تظهر أهمية المعارضة من خلال طرح قضايا مهمة لم تكن تطرح من قبل، مما يخلف هياكل جديدة للمشاركة، وتزداد درجة المحاسبية والشفافية. لذلك فإن نشر الثقافة السياسية الديمقراطية قد يكون هو العامل المحوري في تحقيق التماسك والرسوخ الديمقراطي، ويفسر لماذا تستغرق مرحلة الرسوخ الديمقراطي عقوداً، بل أجيالاً عديدة، حتى تتحقق[1].

رابعاً: مرحلة النضج الديمقراطي:

وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي، ويطلق عليهConsolidation ، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان، وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، ويقصد بالديمقراطية الاجتماعية مشاركة فاعلين جدد في العملية السياسية سواء الشباب أو النساء، أو أن يتم تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية، والتي تعتبر حجر الزاوية في بناء الديمقراطية ومبدأ حاكم للنظام الديمقراطي، وبالنسبة للديمقراطية الاقتصادية، فهي ترتكز على امتلاك المواطنين، أفراداً وجماعات، الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي، وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية[2].

وبالتالي فإن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة وإتاحة التعليم والرعاية الصحية والحق في

1- هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص 6

2- علي سعيد صميخ المري، التحول الديمقراطي في دولة قطر. 1995-2004، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 44-46

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تمييز، وكذلك الضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل والعاجزين عنه والمتقاعدين[1].

كما تشهد هذه المرحلة المضي قدمًا في طريق: تدعيم المؤسسات السياسية.

- إرساء القواعد والممارسات الديمقراطية
- تعزيز منظمات المجتمع المدني.
- إشاعة قيم الثقافة السياسية الديمقراطية.

إذا كان التحول الديمقراطي هو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية وما تتيحه من معارضة للنظام الحاكم وحرية تشكيل أحزاب أو تنظيمات أو جمعيات ودونما لجوء إلى العنف، إذا وصلنا إلى هذا فإن الدول التي تشهد التحول الديمقراطي قد لا تأخذ كلها بالأبعاد السابقة مجتمعة، بمعنى أن ثمة دولاً قطعت شوطاً كبيراً على طريق التحول الديمقراطي وثمة مجموعة أخرى ما تزال في المراحل الأولى من التحول؛ فبعض الدول قد تشرع في إدخال إصلاحات جزئية على النظام السياسي بإنشاء مجالس للشورى على سبيل المثال- كما حدث في عدد من دول الخليج في أعقاب أزمة الخليج الثانية- لكنها لم تصل بعد إلى حد جعل القيادة السياسية منصباً قابلاً للتداول بين قوى سياسية متعددة في الوقت الذي نشهد فيه بعض الدول تفتح الباب واسعاً أمام التعددية السياسية وإجراء انتخابات مباشرة كالجزائر ثم ترتد على أعقابها مرة أخرى لتجهض التجربة الديمقراطية الوليدة.

فالدول قد تشترك في وصفها بالتحول الديمقراطي إلا أنها تختلف فيما بينها في درجة التحول وشدته ودرجة الإيمان بجدواه ومدى الاستمرارية أو التراجع في الديمقراطية، وهو ما يرتبط إلى حد كبير بمن كان له زمام المبادرة في إجراء عملية التحول الديمقراطي.

1- صفي الدين خربوش، مرجع سابق، ص 463

المبحث الرابع : شروط نجاح الإنتقال الديموقراطي و حوافزه الكبرى

المطلب الأول : شروط نجاح الإنتقال الديموقراطي :

تتحدث الكثير من الدراسات التي تناولت ظاهرة الديموقراطية و تفحصت عواملها و تجاربها ؛ أن هناك مجموعة من الشروط التي لابد أن تتوفر لنجاح و إستمرار عملية الإنتقال الديموقراطي وصولا لإستكمال معالم النظام الديموقراطي الفعلي و الواقعي ، إذ تشير الى وجود قواعد تنظم عملية الإنتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديموقراطي ، و هي في الوقت نفسه قواعد لضمان " عدم الردة السياسية " .هذه القواعد هي بمثابة مؤشرات يمكن رصدها وتحليلها حيث تنبئ عن وجود تحولات ديمقراطية في نظام ما من عدمه، ذلك كونها مؤشرات تتمتع بالشمول و هي كالتالي :

1- الفصل بين السلطات:تستوجب الديمقراطية عدم الجمع بين السلطات في قبضة فرد أو هيئة واحدة، وعلى الدستور أن يكفل الفصل بين السلطات، ولتحقيق ذلك عليه أن يبين اختصاصات كل مؤسسة من المؤسسات المناط بها أداء سلطة من سلطات الدولة الثلاث، كما أن على الدستور أن يحدد اختصاصات الحكومة، والمجالس النيابية، وهيئات القضاء[1].

2- البنية المؤسسية للدولة :يرى العديد من الباحثين أن استمرار النظام الديمقراطي وضمان عدم عودته أو ارتداده إلى النظام السلطوي يرتبط بوجود مؤسسات سياسية تكفل أداء الوظائف المنوطة بالنظام، ومن ثم تكفل استمراره، وهو ما يطلق عليه البعض إضفاء الطابع المؤسسي على النظام، والتي تعني الاعتماد في عملية صنع القرار السياسي على هياكل وأطر نظامية مختلفة من برلمانات وأحزاب وجماعات مصالح[2].

إذ أن المؤسسات ترتبط عضوياً بالتطور الديمقراطي كونها تستبدل الأسس التقليدية في الإدارة والعلاقة بين الأجهزة والأفراد بغيرها أكثر تنظيمًا وموضوعية، بمعنى أنها تلغي

1- يوسف سلامة حمود المسيعدين، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن. 1989-1999، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 2001، ص 30

2- حسن محمد سلامة السيد، مرجع سابق، ص 15

الاعتبارات الشخصية أو القبلية أو العصبية، وهي تجنب ما يعرف بظاهرة شخصانية السلطة Personalizing powerوالتي تعني الخلط بين الوظيفة العامة وشاغلها، وهو ما يضمن عدم حدوث تغيرات جوهرية في الأهداف الوطنية استناداً إلى رؤى ذاتية، هذا فضلاً عن تغليب الدور الرقابي للمصلحة العامة والحد من ظاهرة الفساد. [1].

وعلى ذلك فإن تأسيس مؤسسات تسمح للأفراد بالمشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار السياسي فيما يطلق عليه هندسة المؤسسات Institutional Engineering هو الضمانة لإجراء عمليات تغيير مستقرة على مستوى القيادات وفي جميع المستويات دون وقوع أزمات قد تعصف باستقرار المجتمع. [2].

وتزداد أهمية وجود تلك المؤسسات في المجتمعات المتباينة عرقياً ولغوياً ودينياً كي تظل جميع الفئات مشتركة في الولاء لبلد واحد على أساس المشاركة السياسية، وهو ما يصعب تحقيقه في ظل الأنظمة الشمولية والتي تغيب عنها صفة "دولة المؤسسات" بينما تأخذ بصفة "الديمقراطية الشعبية"، مما يحول دون تحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي والممارسة الحرة والمشاركة السياسية التي تكفلها المؤسسات السياسية في الأنظمة الديمقراطية[3].

وتقام مؤسسات الدولة الديمقراطية عادة بموجب الدستور الذي يمثل سيادة الشعب وحكم الشعب، وتنص الدساتير الديمقراطية القديمة منها والحديثة على تنظيم حكم الشعب بموجب المؤسسات التالية التي تحدد سلطاتها وصلاحياتها بموجب الدستور: مؤسسة العرش أو رئاسة الجمهورية التي لا ينفذ قرار مهم يتعلق بحياة الشعب دون تصديق الملك أو الرئيس عليه،

1- إيمان أحمد ، قراءات نظرية : شروط نجاح التحول الديموقراطي ، ج 5 ،موقع انترنت المعهد المصري للدراسات ، 2016

2- إيمان أحمد ، المرجع السابق

3- أحمد جمال عبد العظيم ، التحول الديمقراطي في الصين، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003، ص 35-36

مؤسسة السلطة التنفيذية صاحبة الولاية في الحكم، مؤسسة السلطة التشريعية النائبة عن الشعب في التشريع والرقابة، مؤسسة القضاء المستقلة التي تختص بسيادة العدل[1].

وقد وضع هنتنجتون عدداً من المؤشرات أشار إليها باعتبار أن تحقيقها يمثل نجاحاً في إقامة المؤسسات السياسية، ومنها: درجة تكيف هذه المؤسسات مع مرور الزمن مع تغيرات المجتمع وتباين الوظائف التي يمكن أن تقوم بها، درجة التراتبية الهيراركية وتعدد هياكل المؤسسة، درجة استقلالها الذاتي في إدارة شئونها، ودرجة الاتساق الداخلي فيما بينها.

ويجدر التأكيد على أن العبرة ليست بمجرد التواجد الشكلي للمؤسسات، وإنما ينبغى أن يتحقق التواجد الفعلى لها في عملية إدارة المجتمع، ففترة التحول تعتبر بمثابة فرصة لتعلم كيف يعمل النظام الديمقراطي الجديد من خلال مؤسسات لا يصح تجاوزها، ويتحقق التثبيت لدعائم النظام الديمقراطي عندما يعلم الجميع من نخب وجماهير كيفية احترام تلك المؤسسات التي تمثل الواسطة ما بين المجتمع والدولة، ومتى تم الوصل إلى هذه النقطة يتم الوصول إلى نهاية مرحلة التحول والتي يشير إليها البعض بأنها تلك الفترة الزمنية الممتدة منذ سقوط النظام السلطوي ومحاولة السيطرة التي يبذلها النظام الديمقراطي البديل حتى ينجح في ذلك بوجود فعّال لمؤسسات تتمتع بالشرعية والقبول[2].

3- حرية ونزاهة العملية الانتخابية: تعتبر العملية الانتخابية مهمة وذلك لكونها مرتبطة بعناصر أخرى تعني بالتحول الديمقراطي، فنظام الانتخابات ليس نظاماً قائماً بذاته إنما يتضمن عناصر أخرى تدعمه وتضمن له التنفيذ بشكل يتسم بالحياد والشفافية وإرضاء لجميع التيارات المتصارعة على الساحة السياسية المؤيدة منها والمعارضة، كما أنها تشكل مناخاً سياسياً يتواءم مع نجاح تلك العملية الانتخابية[3]، ومن ثمّ نجد أن هناك مجموعة من العناصر يمكن من خلالها الحكم على نزاهة الانتخابات من عدمها، وهي كالتالي:

1- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص 51

2- حسن محمد سلامة السيد، المرجع السابق، ص ص 15- 16

3- أحمد جمال عبد العظيم، المرجع السابق، ص 34

أ) حرية الانتخابات: فتعتبر الانتخابات حرة بالنظر إلى مدى السماح بالتعبير الكامل عن الإرادة السياسية للشعب، والتي تشكل أساس الحكم. ولكي تكون الانتخابات حرة فلابد أن تتوافر لها الحريات التالية: (حرية الرأي- حرية التعبير والإعلام- حرية التجمع السلمي- حرية تأسيس الجمعيات- المساواة دون تمييز)

ب) سلامة الانتخابات: وهي تعد من أهم شروط العملية الانتخابية الديمقراطية. ولكي تكون الانتخابات سليمة لابد من توافر الشروط التالية: الاقتراع العام المتساوي، وصوت واحد لكل شخص، وتوفير الضمانات بعدم التزوير والتلاعب، وعدم التمييز بين الفئات.

ج) نزاهة الانتخابات: ويقصد بالنزاهة هنا نزاهة الإجراءات، ونزاهة الآثار المترتبة عن الانتخابات، ونزاهة الاختيار الفعلي للناخب[1].

4- الجماعات المشاركة أو المستبعدة من العملية السياسية:هناك بعض القوى التي يكون من المفيد استبعادها من ممارسة دور سياسي في نظام ديمقراطي كالمؤسسة العسكرية بينما هناك قوى أخرى يسمح لها بالدخول في مجال المشاركة السياسية للتعبير عن وجهة نظرها وحماية لمصالحها ولإنجاح عملية التوفيق والمساومة التي تنطوي عليها الديمقراطية. ويمكن الإشارة إلى أن كثيراً من النظم الديمقراطية تلجأ إلى وضع قواعد دستورية تنص على حياد مؤسسات معينة كالقوات المسلحة خاصة إذا كان الجيش لا ينصرف عن الأمور السياسية من تلقاء نفسه[2].

5- حرية الرأي والصحافة:تحدّث العديد من الباحثين والسياسيين عن الحريات بشكل عام، وما يهمنا هنا هو حرية الصحافة وحرية الرأي بمعناهما الواسع، بمعنى حرية الوصول إلى المعلومات وحرية إبداء الرأي وحرية تبادل المعلومات والأراء. ومعنى الحرية الفكرية أن يكون للإنسان قدرة على إظهار أفكاره بلا مانع في كل مادة فلسفية أو دينية أو سياسية أو غيرها. أما حرية الصحافة، فتعني أن لا تكون هناك رقابة من قِبَل السلطة على ما تنشره الصحف من

1- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص 49

2- حسن محمد سلامة السيد، المرجع سابق، ص ص 15- 17

أخبار وتحقيقات وأعمدة ومقالات وكاريكاتير.. إلخ، وتسهم بها في توعية الجماهير والرقابة على أجهزة الدولة ومحاربة الفساد ومناقشة السياسات العامة، وعرض مختلف الآراء المؤيدة منها والمعارضة، وهو ما يعد مؤشراً مهماً من مؤشرات التحول الديمقراطي[1].

6- سيادة القانون : يقصد بسيادة القانون أن تكون هناك مجموعة من القواعد التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع يلتزم بها الحكام والمحكومين. وهو ما يعني قيام الدولة على نظام قانوني يتصف بالعمومية، وذلك النظام من شأنه تنظيم علاقات المجتمع، حيث يتم الالتزام والقبول بالقواعد القانونية من قبل الحاكمين والمحكومين على حد سواء دونما تمييز[2].

فخضوع الدولة للقانون ووجود قواعد قانونية تلتزم الدولة باحترامها دون أن يكون لها سلطة إلغائها أو تعديلها، هي الطريق إلى الديمقراطية. ولهذا ذهب أحد كبار رجال الثورة الفرنسية إلى القول بأن: "القانون سيد العالم، وسياج النظام الديمقراطي، الذي يجعل السيادة للجماعة وليس للحاكم، مع الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم واعتبارها حقوقاً مقدسة لا يجوز المساس بها، وتصونها السلطة وتحميها." كذلك فإن سيادة القانون هي الضمانة الأساسية لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة تعسف السلطة، وكفالة المساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة، وبدون سيادة القانون لا يمكن قيام الديمقراطية، حتى وإن اجتمعت العناصر الأخرى[3].

فعند خضوع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفاً، وتكون السيادة العليا في الجماعة للقانون وليست لإرادة الحاكم فإن ذلك يمثل ضمانة تكفل حقوق الأفراد في المجتمع وتضمن حمايتهم من تعسف السلطة إعمالاً لمبدأ خضوع السلطة لسلطان القانون. من ناحية أخرى فإن غياب سيادة القانون أو انهياره بسبب أعمال العصيان والتمرد والإرهاب يمثل عائقاً

1- علي سعيد صميخ المري، المرجع السابق، ص 51

2- أحمد جمال عبد العظيم، المرجع السابق، ص 36

3- إيمان أحمد ، المرجع السابق

أمام التحول الديمقراطي، بل ومصدراً لعدم استقرار النظام ذاته وانخفاض شرعيته، ولذلك تعد سيادة القانون مؤشراً مهماً من مؤشرات التحول الديمقراطي[1].

7- الوعي الديمقراطي (الثقافة السياسية) فنجد أن الوعي الديمقراطي أو الثقافة السياسية الديمقراطية هي من أهم الشروط اللازمة لترسيخ الديمقراطية، بحيث يكون لدى المواطنين وعي كامل بحقوقهم وواجباتهم تجاه دولتهم. فشدد علماء السياسة على أهمية التوجهات الثقافية من أجل تطوير الديمقراطية وصونها، كما رأوا أن عناصر الثقافة السياسية يمكن أن تساعد في التغلب على المعضلات الأساسية للديمقراطية، مثل معضلة إيجاد توازن بين الصراع من جهة، والإجماع من جهة ثانية.

ويرتبط بأهمية انتشار قيم الثقافة السياسية المشاركة الواسعة للمواطنين في العملية الديمقراطية التي تعد من أهم الشروط أيضاً لنجاح وترسيخ العملية الديمقراطية، بالمقابل تصاب الديمقراطية بأشد أمراضها فتكاً إذا لم تحظ بأكبر وأوسع مشاركة شعبية، سواء في استخدام حق التصويت أو العضوية الإيجابية في الأحزاب وغيرها من منظمات المجتمع المدني، ففي غياب المشاركة على أوسع نطاق ممكن يتم اتخاذ القرارات السياسية بعيداً عن رغبات وحاجات الإرادة العامة أو غالبية الشعب. ولا يمكن كذلك ممارسة الديمقراطية بدون تحلي ممارسيها بخلق التسامح وقبول الآخر، حيث يساعد التسامح على تشجيع ظهور الآراء والأفكار البديلة وتعددها، والحوار من أجل الوصول إلى القرار الأفضل.

وبصفة عامة، فإنه يمكن القول إنه ومع تعدد المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها لرصد وجود تحول ديمقراطي في بلد ما، بأنه لا مناص من وجود المؤشرات السابق ذكرها، فالعملية الانتخابية مثلاً لا يمكن تصورها بالمعنى السالف الذكر بدون وجود احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، كما أنها تتضمن مبدأ المشاركة السياسية، بمعنى أن القرار السياسي يكون محصلة أفكار ومناقشات الفئات المشاركة في العملية السياسية، كما أن حرية الإعلام والصحافة تتضمن وجود نوع من الرقابة والشفافية بجانب توفير قنوات الاتصال والتغذية

1- علي سعيد صميخ المري، المرجع السابق، ص 52

الاسترجاعية بين الشعب والسلطة. أما سيادة القانون فهي الضمانة الأساسية لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة تعسف السلطة وكفالة المساواة بين المحكومين بغض النظر عن سلطتهم ونفوذهم لما تشمله تلك القوانين من أحكام عامة مجردة، فهو بصفة عامة الأداة التي تحقق الانضباط والاستقرار داخل المجتمع وبدون سيادة القانون لا يمكن قيام الديمقراطية وإن اجتمعت العناصر الأخرى، وتحديد الجماعات المشاركة في العملية السياسية يساعد على عدم تحويل مسار هذه العملية لخدمة أهداف فئة وغايات محددة، فضلاً عن أن الوعي الديمقراطي يعد هو الضمانة الرئيسية لنجاح وسلامة العملية الديمقراطية[1].

المطلب الثاني : حوافز الإنتقال الديموقراطي

يلاحظ المتتبع لظاهرة الإنتقال الديموقراطي و محركات استمرارها في أي دولة من دول العالم أن هناك مجموعة من العوامل تسهم في تحفيز الإقدام على عملية دمقرطة النظام و المجتمع معا .

وقد أوضحت دراسات الموجة الأولى للتحول الديمقراطي، والتي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى، أن من أهم أسباب هذا التحول الديمقراطي هو: النمو الاقتصادي والتحول الحضري وظهور الطبقة البرجوازية والمتوسطة وخفض التفاوت الاقتصادي، فضلاً عن انتصار الحلفاء الغربيين. وبالنسبة لثاني موجات التحول الديمقراطي، فكانت العوامل العسكرية واضحة فيها، ذلك أن معظم الدول التي انتقلت إلى الديمقراطية في غمار هذه الموجة تندرج تحت نوعين: أولها: الحلفاء المنتصرون والذين فرضوا الديمقراطية على الدول التي احتلتها قوات الحلفاء، وثانيها: فهي مجموعة الدول التي كانت مستعمرة من قِبَل القوى الغربية وتبنت النظام الديمقراطي. أما بالنسبة للموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي، فإن "صموئيل هنتنجتون" يرى أنها جاءت بفعل عوامل متضافرة، سواء داخل الدولة الواحدة أو داخل مجموعة من الدول. وبصفة عامة، فإن أسباب التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى، فقد تكون أسباب التحول نابعة من داخل المجتمع ذاته كالهند، كما قد تكون الديمقراطية مفروضة على

1- أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص 37-38

المجتمع من خارجه كحالة اليابان عقب الحرب العالمية الثانية، حيث فرض عليها الحلفاء نظامًا ديمقراطيًا وإن كان قد أصبح متقبلاً في اليابان في مرحلة لاحقة، أو يمكن أن يكون سبب التحول مقرونًا بتلقي المساعدات الخارجية، حيث تربط الدول المانحة بين درجة التحول الديمقراطي من ناحية وبين حجم المعونات من ناحية أخرى.

كذلك فإن كل دولة لها ظروفها وواقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الخاص، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف أسباب التحول من حالة إلى أخرى، فقد تؤدي بعض الأسباب إلى التحول الديمقراطي في بلد ما في ظل ظروف معينة، وهي نفسها قد تؤدي إلى التحول إلى الديكتاتورية أو السلطوية في ظروف أخرى في حالة أخرى[1].

و تتمثل الحوافز في الأسباب الدافعة للتحول الديمقراطي و التي تنقسم الى أسباب داخلية وأخرى خارجية، علمًا بأن موجات التحول الديمقراطي قد تمت في إطار تداخل مترابط بين الأسباب الداخلية والخارجية، ولكن سوف نتحدث عنهما بشكل منفصل وذلك لغرض التحليل العلمي، وهي كالتالي:

المجموعة الأولى: الحوافز الداخلية: بالنسبة للعوامل الداخلية للديمقراطية فقد حصرها الباحثون في النقاط التالية:

أولاً: القيادة السياسية :

تشير العديد من الدراسات التي تناولت أسباب التحول الديمقراطي إلى أن هناك دورًا مهمًا للقيادة السياسية في حفز عملية التحول الديمقراطي، فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة، ومؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة القوى المحافظة، ازدادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي؛ حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسئولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة

1- أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين، رسالة ماجستير ، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003، ص 22.

والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولاً في المجتمع، لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيًا في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول[1].

وهكذا كان حال القيادات الجديدة في البرازيل بدءًا من عام 1973، وتايوان في عام 1986، والمجر في عام 1989، وتعد الحالة الإسبانية في عام 1976 مثالاً شديد الثراء في هذا الإطار؛ فوفاة الجنرال "فرانكو" سمح بعودة الملكية إلى أسبانيا، وقاد الملك "خوان كارلوس" عملية التحول الديمقراطي باقتدار في عام 1982 في أول تداول سلمي للسلطة في أعقاب الانتخابات البرلمانية[2].

وفي هذا الصدد يرى "صموئيل هنتنجتون" أن القيادة السياسية هي التي تسعى إلى تعزيز الإصلاح الاجتماعي والحضاري والاقتصادي ومن ثم استيعاب مطالب جماعات جديدة بالمشاركة في العمل السياسي، وفي هذه الحالة تتبع القيادة السياسية ثلاث خطط استراتيجية: إما محاولة تقليص دور السلطة الحالية، أو إنهاء دورها، وبالتالي الدفع بالتحرك نحو ملكية دستورية عصرية تكون السلطة فيها من حق الشعب (والأحزاب والمجالس النيابية)، أو أن تبادر إلى بذل جهد واع من أجل جمع السلطتين الملكية والشعبية في نظام سياسي واحد. ويؤكد هنتنجتون أن الزعماء في النظم الشمولية يمكن أن يضعوا حدًا للنظام القائم واتخاذ الإجراءات الكفيلة لبدء عملية تحول ديمقراطي، إما لإيمانهم بأن الديمقراطية هي هدف بحد ذاتها، أو لأنها تؤدي إلى أهداف أخرى، أو لأنها نتيجة لتحقيق أهداف خاصة[3].

1- أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1999)، ص 17-23

2- مبارك مبارك أحمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 36

3- إيمان أحمد ، قراءات نظرية : عوامل التحول الديموقراطي ، ج 2 ،موقع الانترنت المعهد المصري للدراسات ، 2016

ويشير "Juan Lins" إلى أن القيادة السياسية مسئولة إلى حد كبير عن تحقيق التماسك الديمقراطي، فهي مسئولة عن ترسيخ الإيمان بالقيم الديمقراطية الجديدة لدى الأفراد، وأن تشعرهم بالحرية والأمان من تعسف الدولة، وأن توفر المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتمكين الجماهير من المشاركة الفعلية في عملية التحول الديمقراطي. من هنا تجدر الإشارة إلى دور القيادة السياسية في حفز أو تقويض عملية التحول الديمقراطي، فكما أن للقيادة السياسية دورًا في دعم عملية التحول الديمقراطي، يمكن أيضاً أن تسهم في تقويض عملية التحول الديمقراطي، فعلى سبيل المثال: تصل بعض القيادات السياسية إلى سدة الحكم عن طريق انتخابات نزيهة وحرة لكنها لا تلبث أن تعمل بشتى الطرق على الاستمرار في السلطة مما يقوض أسس التحول الديمقراطي[1].

وكذلك يؤكد كل من (دياموند، ولينز، ومارتن ليبست) على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور مهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل[2].

أما عن الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي، فمن بينها:

1- تردي الشرعية السياسية للنظام القائم.

2- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة.

3- قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن النظام السلطوي الذي استنفد مبررات وجوده ولم يعد قادراً على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.

1- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص 34

2- بلقيس أحمد منصور أبو إصبع، مرجع سابق، ص ص 28-29

4- اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع، مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية، والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت لواء التجمعات الدولية الكبرى.

5- في بعض الحالات قد يجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية قد تكون هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي[1].

ثانياً: انهيار شرعية النظام القائم:

تعد الشرعية من أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي، فإذا فقد شرعيته وأخفق في حل مشاكل المجتمع والوفاء باحتياجات المواطنين ومواجهة الأخطار الخارجية أدى ذلك إلى فقدانه الشرعية والقبول الجماهيري والرضاء الشعبي.

1. أسباب أزمة الشرعية[2]: وهناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام مما يسهم في إحداث التحول الديمقراطي لتجاوز هذه الأزمة، ومن هذه الأسباب ما يلي:

)أ) استنفاد النظام للغرض الذي قام من أجله، بمعنى أنه إذا قامت ثورة أو انقلاب عسكري في بلد ما أسفر عن نظام حكم سلطوي شغل نفسه بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي حال بلوغ هذا الهدف فإن النظام السياسي القائم يكون قد استنفد غرض وجوده مما يؤدي إلى تراجع شرعيته، ومن جهة أخرى قد يفشل هذا النظام السياسي في تحقيق الهدف الذي قام من أجله، فيفقد شرعيته أيضاً.

1- المرجع السابق، ص 29

2- إيمان أحمد ، المرجع السابق .

)ب) التغيير في القيم الاجتماعية التي تصبح أقل تقبلاً للحكم التسلطي، بمعنى أن تكون هناك قيم معينة تشكل أساس شرعية نظام الحكم ولكن بعد فترة معينة تتغير هذه القيم وبالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته من خلال تغيّر القيم[1].

)ج) عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع، وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز النظام السياسي عن توفير فرص المشاركة لها، ويحدث هذا بشكل خاص في الفترات التي يشهد فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.

)د) ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، فبالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد أفراده العامة فإن عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع، ويصبح ضعف دور المؤسسة التشريعية سبباً مباشراً لأزمة الشرعية التي قد يعانيها النظام.

)هـ) عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع؛ فالتمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سبباً في عدم قبول تلك الجماعة للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ حجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له، وفي أحيان أخرى قد تتسع قاعدة عدم شرعية النظام حينما ينفصل عن المجتمع أي لا يكون له مؤيدون.

)و) صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دولياً لأسباب مختلفة، قد يكون عرضة لتداعيات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار في الوقت الراهن بالنظر إلى الثورة التي شهدها العالم في مجالات الاتصالات، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أزمة كبيرة تتمثل في عدم شرعيته[2].

وتختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، حيث يقيّم الحكام شرعيتهم على أساس آدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم ناخبوهم، بينما في ظل النظام السلطوي

1- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص ص 31-32

2- مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص ص 36-37

ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام، فالإخفاق في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام، ولذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الديكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم. [1].

2. عوامل الاستقرار السياسي:

إن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بالضرورة إلى انهياره، بل يمكن أن تتذر قيادة النظام بالعديد من التحديات المؤسسية، فالشرعية وإن كانت شرطاً ضرورياً لبقاء النظام إلا أنها لا تعد كافية لبقائه أو انهياره، فقد يظل النظام مسيطراً على الحكم برغم تراجع شرعيته حيث لا يوجد بعد النظام البديل والمقبول[2].

ويحدد "الموند" مجموعة من العناصر والقدرات الأساسية الواجب توافرها في أي نظام لضمان استمراريته وبقائه، وإن كانت تختلف قوة كل عنصر فيها من نظام إلى آخر. وهذه العناصر هي كالتالي:

)أ) القدرة الاستخراجية: وهي مدى قدرة النظام على تعبئة الموارد البشرية والمادية والمعنوية بهدف تحقيق أهداف النظام.

)ب) القدرة التنظيمية: وهي مدى قدرة النظام على ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع والتأثير في المحيطين الإقليمي والدولي.

)ج) القدرة التوزيعية: وهي مدى قدرة النظام وكفاءته في توزيع وتخصيص الموارد والخدمات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ومدى الاتساق والتناسب بين المتطلبات واحتياجات الأفراد وما يتم إشباعه منها.

)د) القدرة الرمزية: وهي قدرة النظام على الاستخدام الفعّال للرموز، أي استخدامها بشكل يضمن له الحصول على تأييد المواطنين.

1- إيمان أحمد ، المرجع السابق

2- بلقيس أحمد منصور أبو اصبع، مرجع سابق، ص ص 29-30

)هـ) القدرة الاستجابية: وهي تشير إلى مدى كون المخرجات (السياسات والقرارات) انعكاساً للمطالب، بمعنى آخر: مدى كون الأنشطة الاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية استجابة لمطالب أفراد المجتمع[1].

وفضلاً عن أن هذه القدرات تعد من المستلزمات الوظيفية التي يعتمد عليها النظام فإنها تعد من المؤشرات التي على أساسها يمكن تصنيف ومقارنة النظم السياسية، كذلك يمكن عن طريقها التنبؤ باحتمالات حدوث التغيير السياسي وتفسيره. من هنا يرى الموند أن شرعية النظام وقدرته على الاستمرار والبقاء متوقفة على هذه القدرات التي تحدث عنها، فكلما كانت هذه القدرات قوية ازدادت فرصة استمرار وبقاء النظام، وبالعكس، كلما ضعفت هذه القدرات ازدادت احتمالات حدوث التغيير[2].

ثالثاً: دور العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية القصوى في أي تحول أو تغير سياسي، حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي تأثيرًا مزدوجًا؛ فالإخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول، وفي الوقت نفسه فإن وجود هذه التنمية الاقتصادية يوفر آفاقًا رحبة لتفعيل هذه العملية وما تنتجه من فرص إحداث هذا التحول[3]، وذلك على النحو التالي:

1. تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تغيير قيم السكان؛ فنتيجة لزيادة نسبة المتعلمين وانتشار التعليم جراء التنمية الاقتصادية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قبولهم لفكرة التسامح والاعتدال والعقلانية، وبموجب ذلك تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية[4].

1- أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 23-24

2- المرجع السابق، ص 24

3- إيمان أحمد ، المرجع السابق

4- عبد الغفار رشاد القصبي، "التطور السياسي والتحول الديمقراطي"، الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع، ط2، (القاهرة: مكتبة الآداب بحرم جامعة القاهرة، 2006)، ص 90

2. ينتج عن التنمية الاقتصادية مستويات أعلى من الدخل والأمن الاقتصادي لغالبية السكان، وبالتالي تحد التنمية الاقتصادية من احتمالات صراع الطبقات، ومن التمييز القائم على أساس الطبقة، كما أن هذه الزيادة تزيد من حجم الطبقة الوسطى التي تعمل على إحداث توازن واعتدال في الصراع.

3. تؤدي التنمية الاقتصادية إلى ظهور عدد كبير من المنظمات الاجتماعية الخيرية وغير الحكومية، والتي لا تعد فقط منظمات تراقب وتحاسب الحكومات، بل إنها أيضاً تزيد من المشاركة في العمل السياسي وتدعم المهارات السياسية وتخلق وتنشر آراء ووجهات النظر الجديدة[1].

وقد أكد هذه العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتعزيز قيد الديمقراطية "صموئيل هنتنجتون" الذي أشار إلى أهمية التطور الاقتصادي لإمكانية تحقيق الديمقراطية، بل وأسبقية التطور الاقتصادي لإمكانية تحقيق الديمقراطية[2]، إذ يعتقد هنتنجتون أن النمو الاقتصادي الكبير قد مهد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية ويسر انتشارها؛ فالتحول إلى الديمقراطية غير وارد في الدول الفقيرة ويتطلب حد أدنى من النمو الاقتصادي. لكن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطية؛ مما دفع هنتنجتون إلى إضافة شرط "النمو الاقتصادي ذات القاعدة العريضة" كسمة للنظم المتوقع تحولها للديمقراطية، وارتبط هذا في تحليلاته بإبراز الأهمية التي تمثلها الطبقة الوسطى[3].

إلا أن فرانسيس فوكو ياما وبعض الباحثين الغربيين يرون أن الديمقراطية هي عملية سياسية غير مرتبطة بالاقتصاد، مستندين إلى تجربة النمور الآسيوية والتي حققت معدلات اقتصادية عالية في حين أنها لم تشهد إصلاحات ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة ومتأخرة للطفرة الاقتصادية، كما يشير البعض إلى أن الديمقراطية قد تعوق النمو الاقتصادي وذلك

1- مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 38

2- إيمان أحمد ، المرجع السابق

3- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 89

بسبب أن النمو يتطلب بالضرورة توجيه الخبراء واستعداد الأفراد لأن يضحوا بالاستهلاك الحالي من أجل مكاسب اقتصادية طويلة الأجل، ويحتج آخرون بأن النظم السلطوية لها تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية وأن النسق التعددي الاقتصادي يقدم أساساً خلاقاً لبناء الاقتصاد [1].

من هنا فإن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي هي قضية خلافية، فبينما يرى البعض أنه ليس هناك علاقة بينهما، أو أن العلاقة في اتجاه أن التنمية الاقتصادية تمثل بداية لمد نطاق المشاركة السياسية تدريجياً، فإن البعض الآخر يرى وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية، وأن هذه العلاقة تسير في اتجاه تأثر التنمية الاقتصادية بمدى وجود ركيزة ديمقراطية لدعم عملية التنمية الاقتصادية وتهيئة المناخ الاستثماري وتشجيع روح الابتكار، وهو ما خلصت إليه الدراسات الغربية والتي قام بها دانيال ليرنر "Danial Lerner"وفليبس كترايت"Philips Cutright" وليون هيروتز"Leon Hurwitz" في شأن تفسير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي. لكن بصفة عامة فإن الافتراض الغالب هو وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وهامش الديمقراطية الذي يتمتع به النظام، وأنه دائمًا ما يكون هناك علاقة سلبية بين التنمية الاقتصادية والأنظمة الشمولية، حيث تسيطر الدولة مركزيًا على الاقتصاد فيما عدا حالات قليلة من التجارب التنموية، كتجارب النمور الآسيوية مثلا[2].

وبغض النظر عن الجدل حول إمكانية حدوث تنمية في ظل غياب الديمقراطية، فإن ديمومة هذه التنمية تتطلب وجود الديمقراطية بما توفره من آليات تكفل الشفافية وحسن إدارة موارد المجتمع[3].

1- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص 34

2- أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص 25

3- مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 37

رابعاً: تزايد قوة المجتمع المدني:

يقصد بالمجتمع المدني تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها ما هو سياسي، كالمشاركة في صنع القرار، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها ما هو نقابي كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها ما هو ثقافي كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والتجمعات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، وبعضها يسعى إلى تحقيق أغراض اجتماعية مثل الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبفعل ثورة الإتصالات التي يشهدها العالم في وقتنا المعاصر أصبح دور المجتمع المدني قوة لا يستهان بها، ليس فقط في مواجهة النظم الاستبدادية، وإنما أيضاً على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه في مواجهة القضايا ذات الطابع الدولي[1].، إذ نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورًا مهمًا في رفع معدلات النمو الثقافي للمجتمع مما يساعد على تهيئة ظروف مناسبة وبيئة ملائمة لتوعية المجتمع بما له من حقوق وما عليه من واجبات مما يرفع درجة الوعي لدى المواطنين ومن ثم خلق ثقافة ديمقراطية تساعد على الانتقال إلى الديمقراطية واستدامتها، فضلاً عن أن غالبية مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة، وهذا ما يجعل طرحها دائماً مفيداً للنظام الحاكم[2]..ومن ثم يتضح أهمية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي كونه أفضل وسيلة لتعبئة الأفراد ولما يطرحه من مثل عليا للمجتمع مما يعد نقداً راديكالياً للأوضاع القائمة بهدف تحقيق الأهداف السامية التي ينشدها مجتمع الحرية .

خامساً: نمو ثقافة سياسية ديمقراطية: يلاحظ بهذا الصدد أن توسع التعليم وتطور برامجه، وانتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي والبصري، فضلاً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، ساعد على رفع معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات المنغلقة وزاد من إدراك الناس لحقوقهم السياسية، ومن نتائج ذلك أن هذه المجتمعات باتت تمتلك رصيداً من الأفكار السياسية الحديثة

1- أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 25-26

2- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص 35

يسمح بالحديث عن بدايات تكوّن وتوسع الثقافة الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث، وهو ما يوفر عاملاً جديداً لتسهيل عملية التحول الديمقراطي[1].

المجموعة الثانية: الحوافز الخارجية:

إضافة إلى الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي هناك أيضاً أسباب خارجية تؤثر في اتجاه إيجابي نحو إجراء تحولات ديمقراطية في تلك الأنظمة التي لم تأخذ بعد بالديمقراطية. وتمثل العوامل الخارجية مجموعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية التي تنبع من المجتمع الدولي وتدفع في اتجاه التحول نحو الديمقراطية. ويلاحظ بصفة عامة أن الدول النامية في العالم الثالث سريعة التأثر بالعوامل الخارجية والتأثير الخارجي خاصة بالدول الغربية. وبشكل عام يمكن إيجاز هذه العوامل الخارجية في النقاط التالية:

أولاً: ضغوط القوى الخارجية:

كانت النخب الحاكمة تستطيع فيما مضى أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية وممارسة أنواع الانتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولي، أما اليوم فهي مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، فنجد أن القوى الخارجية تلعب دوراً مهماً في دفع العملية الديمقراطية، سواء كانت هذه القوى دولاً أو منظمات أو مؤسسات دولية، وذلك على النحو التالي:

1. ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات من أجل الإسراع في عملية التحول الديمقراطي، حيث ساد الاعتقاد مع نهاية الثمانينيات بأن غياب الديمقراطية ومحاسبية الحكام كانا من أهم العوامل التي أدت للأزمات والتدهور الاقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث، ولذلك فقد بدأت الدول المانحة في ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية[2].

2. ضغوط المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات المالية أو غيرها من المنظمات الأخرى، حيث تقوم هذه المنظمات بتشجيع الإصلاحات السياسية في الدول الأخرى من أجل إنشاء منظمات

1- بلقيس أحمد منصور أبو اصبع، مرجع سابق، ص 37

2- هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص 12

مستقلة عن الدولة، بمعنى تكوين مجتمع مدني فعّال، وذلك انطلاقاً من أن الديمقراطية تعد حجر الأساس للتنمية وفق الرؤية المتداولة في أعمال المؤسسات الدولية المعنية؛ فالديمقراطية أو الإصلاح السياسي ليس فقط في مستوى الأهمية التي يمثلها الإصلاح الاقتصادي، بل هي الشرط لهذا الإصلاح الاقتصادي .ونظرًا لاعتبار الديمقراطية القاعدة الأساسية للتنمية، فقد اهتمت المؤسسات الدولية بالمفهوم الشامل للديمقراطية، والذي يتضمن أبعاد ومؤشرات عديدة تتعلق بقضايا كالفساد والشفافية والانتخابات وفاعلية الحكومة والاستقرار السياسي والعنف والإرهاب، كما تتضمن إجراءات وعمليات كالتصويت والانتخابات والمشاركة السياسية، وتتسع لحقوق الإنسان وحرياته وكرامته[1].

3. كما قد يكون التحول الديمقراطي ناتج عن رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماته خاصة المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقي مساعدات ومنح خارجية، خاصة وأن الدول المانحة تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الديمقراطي وسجل حقوق الإنسان للدولة الممنوح لها المساعدات[2].

ويمكن القول إن دور القوى الخارجية لا يقف عند موضوع التحوّل فقط، بل يتعداه إلى تفعيل هذا التحول عن طريق تتبع العمليات الانتخابية وغيرها من الإجراءات الديمقراطية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يقوم به الاتحاد الأوروبي من تدعيم للديمقراطية في دول جنوب أوروبا ومطالبة الدول التي تريد الانضمام إليه بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية وتحسين وضع حقوق الإنسان مما يزيد من تدعيم العملية الديمقراطية[3].

ثانياً: نظرية "الدومينو:Domino Theory "

أطلق عليها "صموئيل هنتنجتون" ظاهرة "كرات الثلج" التي تتزايد حجماً من أعلى إلى أسفل؛ حيث إن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة

1- يوسف سلامة حمود المسيعدين، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن. 1989-1999، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 2001، ص 25

2- أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص 28

3- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص ص 25-36

أخرى فيما يشبه "كرة الثلج" التي تتزايد حجمًا كلما تدحرجت. ولقد ظهر أثر مثل هذه النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام 1990 في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وألبانيا. ويعود ذلك لأحد-أو كل-الأسباب الآتية:

1. تواجه جميع هذه الدول مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية دواءً مفيدًا لمشكلاتها.

2. الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية قد تكون على درجة من القوة، أو تعد مثالاً سياسيًا وثقافيًا يحتذى به[1].

3. دور التقارب الجغرافي والتشابه في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى، وهو ما حدث في دول أوروبا الشرقية التي انفرط عقدها إثر تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، وبدأت سباقاً نحو الديمقراطية لتنهي سيطرة شمولية امتد أجلها[2].

4. أثر التطور السريع في مجال الإعلام والاتصال ودوره البارز في عملية العدوى أو المحاكاة، حيث إن هذا التطور جعل العالم كله كالقرية الصغيرة، فإذا وقع حدث في بلد ما فقد يتأثر به بلد آخر وبسهولة، وإذا حدث انتهاك خطير لحقوق الإنسان في بلد ما تسارع الدول الأخرى إلى التنديد بالأمر والتهديد بفرض عقوبات، بل التلويح بالتدخل للأغراض الإنسانية .وعموماً يلاحظ أن عملية المحاكاة لن تنجح في أي بلد إلا إذا كانت هناك عوامل محلية تشجع هذه العملية، وهو ما يؤكد على الترابط بين العوامل المحلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي[3].

ثالثاً: التوجه العالمي نحو الديمقراطية:

مع الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والاقتصادية وإخفاق النظم الشمولية ونجاح النظم الديمقراطية وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم أصبح من الصعب على أي دولة أن تكون بمنأى عن التحولات العالمية نحو الديمقراطية، وخاصة أن المجتمعات السياسية لم تعد مجتمعات منعزلة، وإنما لها علاقاتها المعقدة مع القوى الأخرى[4].

1- هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص 20

2- بلقيس أحمد منصور أبو اصبع، مرجع سابق، ص35

3- يوسف سلامة حمود المسيعدين، مرجع سابق، ص 26

4- إيمان أحمد ، المرجع السابق

وفي هذا الصدد: تعكس مقولات كل من "فرانسيس فوكو ياما" حول نهاية التاريخ وانتصار القيم الليبرالية بقيادة المعسكر الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، و"صاموئيل هنتنجتون" حول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، تزايد التوجه العالمي نحو الديمقراطية . فقد أشار فوكو ياما في دراسته حول نهاية التاريخ إلى: "أن الطابع العالمي للثورة الليبرالية قد اكتسب أهمية خاصة؛ إذ يشكل دليلاً جديدًا على أن ثمة اتجاهاً أساسياً يفرض على المجتمعات البشرية نمطاً واحداً في تطورها، هو بإيجاز بمثابة تاريخ عالمي للبشرية متجه صوب الديمقراطية الليبرالية[1].

وأكد "صاموئيل هنتنجتون" على أنه "خلال الخمسة عشر عامًا التالية لحدوث الانقلاب العسكري في البرتغال عام 1975 والذي أطاح بديكتاتورية سالازار، أصبحت الموجة الديمقراطية عالمية في نطاقها، إذ انتقلت حوالي ثلاثون دولة من التسلط إلى الديمقراطية، وقد تأثر على الأقل عدد كبير من الدول الأخرى بتلك الموجة الديمقراطية"[2]، مما أدى لاتساع مساحة التحول الديمقراطي على الصعيد الدولي وتحول نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، والضغط على الأنظمة غير الديمقراطية للتحول للديمقراطية[3].

في إطار هذه العوامل التي تؤثر في عملي التحول الديمقراطي، فإننا نجد أن الدراسات التي تحدثت عن هذه العوامل توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط الآتية: [4].

1. أن هناك مجموعة من العوامل هي التي تخلق البيئة الملائمة لظهور الديمقراطية.

2. هذه العوامل لا تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي بصورة منفردة، بل هناك تداخل وترابط فيما بينها لحدوث الديمقراطية.

3. أن العوامل المسئولة عن ظهور الديمقراطية ليست هي العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التماسك الديمقراطي. تختلف أسباب التحول الديمقراطي من حالة إلى أخرى.

1- مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 40

2- إيمان أحمد ، المرجع السابق

3- مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 41

4- صلاح سالم زرنوقة، "دائرية انتقال السلطة"، مجلة الديمقراطية، العدد 18، أبريل 2005، ص 104

الفصل الثاني
دراسة حالة الجزائر

إن الديمقراطية التي فرضت نفسها دوليا ووطنيا وأصبحت تعبر عن حالة عامة وجماعية قد باتت حظوظ تحقيقها تزداد بقدر يتراجع الميل نحو نفيها وإنكارها تحت مبررات وذرائع مختلفة، ذلك أن طريق الإحلال الديمقراطي ملئ بالعثرات والمشاكل التي تتعدد وتزيد تفاقما كلما أمضينا في هذا الطريق، ولا يكاد القائمون على هذه المهمة أن يستريحوا من عناء ومتاعب هذا التحول إلا بمزيد من التصميم على المواجهة والبحث عن الحلول التي تصادفهم دائما وأبدا لأنه لا مجال للإدعاء بغموضها أوعدم امتلاك نواصيها وخباياها وأسرارها كمحاولة لتبرير رفضها أو تأجيلها.

ومن هذا المنطلق فإن الإنتقال الديموقراطي في الجزائر قد شهد مدا وجزرا وشهد محطات كثيرة من النجاح والتقدم تارة ومن الفشل والإخفاق أحيانا أخرى، ولكن الجزائر لم تبلغ بعد مرحلة وصفها بالدولة الديمقراطية بالرغم مما تزخر به مسيرتها التاريخية والثقافية من أمثلة في الفكر والممارسة الديمقراطية وفي مجال الحقوق والحريات العامة والعدالة في التوزيع، ربما بسبب تلك العوائق والعثرات التي صادفتها وتصادفها دوما.

المبحث الأول : النظام السياسي في الجزائر

عرفت الجزائر تراكم عوامل كامنة و متجذرة في بنية تجربة بناء الدولة الحديثة في مراحل ما بعد الاستدمار الفرنسي الغاشم ، و توالت فيما بعد محاولات تاريخية ممتدة في بناء مؤسسات حديثة و فعالة في الدولة و تراوحت بين الإخفاق و الإرتقاء. اقترنت أزمة الديمقراطية في الجزائر بأزمة الدولة والتي رغم حداثتها انتهت إلى التسلطية التي باتت الصفة الأبرز التي تطبع الحياة السياسية فيها، وتشكل نمطا محددا من العلاقات داخليا و خارجيا، والاهم أن الميزة الأساسية لهذه الأزمة هو إعادة إنتاجها لنفسها بما يجعلها مانعا لبناء دولة المواطنين التي تساوي بينهم وتمنحهم نفس الحق والقدر من المشاركة والتنمية والتمكين و الحريات .

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري

اعتمدت القيادة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال لبناء الدولة الجزائرية الناشئة على الشرعية الثورية والأحادية الحزبية الممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، كما اعتمدت على النهج الاشتراكي لتسير البلاد وتط ويرها، غير أن البلاد تعرضت في الثمانينات إلى مجموعة متنوعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي هددت وهزت شرعية النظام السياسي القائم آنذاك .في ظل هذه الظروف الصعبة اتخذ الشعب الجزائري وسيلة الاحتجاجات والمظاهرات لتعبير عن سخطه وغضبه اتجاه الأوضاع السائدة، وكانت أكبر احتجاجاته مظاهرة 05 أكتوبر 1988 و التي مثلت نقطة بداية للتأريخ لمرحلة جديدة تحولت بعدها الجزائر إلى الديمقراطية من خلال إقرار القيادة السياسة لمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية للخروج من الأزمة وإعادة بناء شرعية النظام المهتزة .

ولا يختلف نظام الحكم في الجزائر عن غيره من الأنظمة الحاكمة في العالم العربي من حيث نزعته التسلطية ورغبته في الاستمرار وخوفه من التفاعل الحر للمجتمع والأداء الديمقراطي للشأن السياسي، مع ما يميز هذه الأنظمة كذلك من ضعف وتدهور في مجالات التنمية المختلفة رغم الإمكانيات الكبيرة المتاحة . غير أن النظام السياسي الجزائري يختلف عن باقي الأنظمة العربية من حيث نشأته وتشكيلته ومن حيث أسلوبه والتطورات التي وقعت له.

وسنحاول في هذا المطلب تحليل النظام السياسي الجزائري من خلال فترتين مر ما. الفترة الأولى تمتد من سنة 1962تاريخ الحصول على الاستقلال وبداية تشكل الدولة الوطنية ذات السيادة إلى سنة 1989تاريخ ايار شرعية النظام، أما الفترة الثانية فتمتد من سنة 1989 أو ما تسمى بفترة التعددية والانفتاح السياسي إلى غاية سنة 2017 [1].

الفرع الأول:مرحلة الأحادية 1962ـ1989

معروف أن البنية الدستورية والقانونية للسلطة في الجزائر على مستوى الوثائق الرسمية ومنـذ الاستقلال عام 1962 ،تنص على أن الجزائر "جمهورية ديمقراطية شعبية " تعتمد على نظام خليط يجمع بين الطابع البرلماني والطابع الرئاسي، ولكن على مستوى التطبيق والممارسة أصبحت تتميز بالطابـــع الرئاسي المهيمن على باقي المؤسسات الدستورية [2].

وبعد الاستقلال مباشر ة تضاربت الآراء بين أفراد النخبة السياسية والعسكرية والمدنية حول نمط الحكم السياسي المستقل بين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية. وكانت أزمة صيف 1962 أبرز تجليات هذا الصراع،وبدخول الجيش بقيادة "هواري بومدين" العاصمة تقرر بتاريخ 1962/09/09إجراء الانتخابات في 29سبتمبر من نفس السنة وتعينت على إثر ذلك أول حكومة جزائرية عادية برئاســـة "أحمد بن بلة ". وكان فوزه في هذه الانتخابات بدعم من الجيش وزعمائه من جهة وبموجب حصـــوله على 128 صوت من جهة أخرى، وهكذا في ظل هذه الظروف حصلت هذه الحكومة ومن ثم الس التأسيسي على مشروعية السلطة[3].

وعرفت هذه المرحلة جوا من عدم الاستقرار والتي انتهت بالتصحيح الثوري 19جـــوان 1965الذي قام به "هواري بومدين "ضد الرئيس " أحمد بن بلة " لتدخل مرحلة جديدة للنظام السياسي الجزائري، وانبثقت عن هذه الحركة التصحيحية مؤسسات ممثلة في مجلس الثورة و مجلس الوزراء، وكانت الفترة البومدينية من (جوان 1965الى ديسمبر 1978 (هي فترة

1– محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم 1 السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008 ،ص 29

2– إسماعيل قيرة ،علي غربي وآخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان : ب د ن ، 2002 ، ص 15

3– السعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري ، ط2 ، الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر 1993، ص 39

الارتباط الكلي بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ضمن تبعية مطلقة لرئيس الجمهورية، لهذا السبب لم تستطع التعددية الحزبية ان تجد مكانا لها رغم محاولة فرضها من قبل شخصيات ثورية كبيرة مثــل "ايت احمد "و "محمد بوضياف"، وحتى الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني صار جهازا إداريا لا علاقة له بالوظيفة السياسية سوى ما تعلق بالتعبئة الجماهيرية لصالح مخططات وبرامج الرئاسة .إلا أن العودة إلى الشرعية كانت حتمية عجلت بظهور دستور 1967 .واخذ النظام السياسي مفهوما جديدا واتبع بميثاق وطني،بقيت هذه الحالة حتى وفاة الرئيس "هواري بومدين"سنة 1978[1].

بعد وفاة "هواري بومدين" (27 ديسمبر 1978 (عادت المؤسسة العسكرية للواجهة وكانــت هي الطرف الوحيد الذي فصل في مستقبل الحكم ، حيث فصل القادة العسكريون آنذاك في الصراع على الاستخلاف بين "عبد العزيز بوتفليقة "المقرب من بومدين ووزير خارجيته،و"محمد الصالـــح يحياوي " منسق الحزب واختاروا عسكريا غير معروف في الأوساط الشعبية هو "الشاذلي بن جديد".تولى هذا الأخير منصب رئاسة الجمهورية لعهدتين متتاليتين لم تحمل الكثير من التغيير فيما يتعلق بالنظام السياسي، وكانت الأحادية الحزبية والنهج الاشتراكي السمة المميزة لهذه الفترة . لكن على النقيض من الطرف الآخر كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تدهور مع انخفاض أسعار البترول ، الأمر الذي أدى إلى غليان شعبي وخروج الشعب في مظاهرات أكتوبر 1988.حيث كانت بمثابة اية التوجه السياسي الأحادي، و إقرار دستور جديد فتح اال للتعددية ودخول الجزائر لمرحلة مغايرة لما كانت عليه .

و مع انهيار النظام التسلطي، بدا وكأن الشعب الجزائري أصبح مصدرا لكل سلطة، وأنه حر في اختيار ممثليه. وفي هذا الإطار نص دستور 89 على أن كامل الحقوق والحريات مضمونة للمواطن، كما أكد على حقه في اللجوء إلى القضاء ، وضمان المساواة أمامه. و مكن

1- أبوجرة سلطاني ، الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية ، الجزائر : شركة زعباش للطباعة والنشر ،ب ت ن ،ص13-14

الهيئات القضائية من مراقبة الانتخابات وحماية اختيار الشعب. ومكن المواطن من التعبير عن أفكاره بكل حرية ونشر آراءه عبر الوسائل المختلفة [1].

ولإبراز النقلة التي أشرنا إليها نذكر بالتطورات التي عرفها قطاع الصحافة المكتوبة بعد اعتماد قانون الإعلام، حيث ارتفع عدد الصحف من 49 عنوانا إلى 119 عنوانا، ومن 06 يوميات إلى 27 يومية تسحب أكثر من 900000 نسخة. وينظر لمساهمة الإعلام في إطلاق الحريات على أنها حصيلة نضال وكفاح طويلين. قاومت خلاله الصحافة كل الجهات التي سعت إلى إسكات وتوظيف الرأي الحر المستقل. فقد قاومت الانهزامية والشمولية، وأدت مهمة وطنية نبيلة. سواء في تنوير الرأي العام، الذي انبهر بقوة التدفقات الإعلامية التي أتاحاها قانون الإعلام أو في مقاومة الأزمة الدامية التي عرفتها الجزائر بعد 92 وراح ضحيتها مئات الصحفيين. لقد سمح دستور 89 من تجاوز الكثير من المواقف التي كان يتبناها النظام السياسي الجزائري من بعض المسائل كالأمازيغية والإسلام السياسي، والحريات ودور المعارضة، لكن الأزمة التي عصفت بالبلاد على اثر إلغاء انتخابات 26 ديسمبر 1991 أربكت التجربة وحادت بها في اتجاه التأسيس لثقافة سياسية ملأها الحقد والكراهية[2].

اذن لم تنجح عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر في بداية تسعينات القرن الماضي بسبب معارضة التحالف "غير الطبيعي" الذي ضم، إلى جانب بعض الأحزاب الصغيرة التي كانت ترى أن مصيرها مهدد في ظل حكم ديمقراطي، قوى دولية كانت تنادي بالديمقراطية لكن مصالحها الظرفية تعارضت مع ما أسفرت عنه الدورة الأولى لنتائج انتخابات 1991 التشريعية من نتائج. كما أن الجيش الذي وجد في الإصلاح مخرجا لينسى مسؤوليته في أحداث أكتوبر/تشرين الأول 1988، تراجع بعد ذلك حين وجد فرصة للعودة بقوة إلى السلطة تحت شعار حماية الدولة والدفاع عن الديمقراطية .

1- سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993،ص 192،191.

2- لمزيد من التفاصيل حول العناوين الصحفية المستقلة، ووضعية المنظومة الإعلامية في الفترة 95/89 أنظر إلى Rachid, BENYOUB Annuaire Politique: de L'Algérie 2000, Alger:Anep 2000, p 270;Voire Aussi:

الفرع الثاني:مرحلة التعددية (1989-2017)

تبدأ هذه المرحلة مع إنشاء أول دستور للجزائر التعددية عرف بدستور 1989 ،حيث تبنى هذا الدستور مبادئ الشرعية الدستورية وفي مقدمتها إقرار الحريات العامة الفردية والجماعية والتعددية السياسية والانتخابات كوسيلة لمنح السلطة ومصدر لشرعنة ممارستها والفصل بين السلطات والرقابة الدستورية لضمان تفوق الدستور على كل ماعداه من النصوص التأسيسية . وشهدت هذه المرحلة حدثا مهما وهي الانتخابات والتي كانت بمثابة العنوان العريض لدستور التعددية. وقد أخذت نوعين (الانتخابات المحلية في جوان 1990 و الانتخابات التشريعية سنـــة 1991 [1].

والتي فاز فيها الإسلاميون ممثلين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لتكون بداية لعهد جديد للدولة – الجزائرية منذ الاستقلال بعد أن كان نظاما ممثلا في جبهة التحرير، وكانت الانتخابات المحلية والتشريعية بمثابة مرحلة جديدة غيرت الخريطة السياسية وشكلت قوى سياسية جديدة لتفتح وضعا جديدا لم يكن يتوقع في حساب الكثير من السياسيين .ومن أهم المرتكزات و الآليات التي جاء ا دستور 1989 : 1/ الفصل بين الحزب و الدولة، فمنذ الاستقلال ارتبط الحزب والدولة وعند مجيء دستور 1989أقر بمبدأ التعددية السياسية

2/ التخلي عن إعطاء الأولوية للشرعية الثورية،حيث جاء دستور 1989 بمبدأ الفصل بين السلطـات وتكريس الحريات

3/ حصر مهمة الجيش دستوريا، حيث حدد الدستور المهمة المنظمة للمؤسسة العسكرية هي مهمـــة الدفاع عن التراب والسيادة الوطنية .هذا كان أهم ماجاء في دستور 1989 .

وأمام هذا الوضع الجديد تم توقيف المسار الانتخابي واستقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد"

وحدوث فراغ دستوري لمؤسسات الدولة، وعلى إثر هذا استحدث المجلس الأعلى للدولة وهو بمثابة مرحلـــة انتقالية لمعالجة عدم الاستقرار السياسي الذي حدث، وبدأت مرحلة

1- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الانتقال إلى اليوم، ط2 ،ب ب ن :ديوان المطبوعات الجامعية،2015 ، ص 43

العنف تتزايد ولمعالجة هذا الوضع المزري تم إعلان حالة الطوارئ وتم تعديل دستور 1989 عرفت بتعديلات 1996 وفي 15نوفمبر 1995 أجريت انتخابات رئاسية لتكون أول انتخابات رئاسية تعددية. [1].

وهكذا يمكن أن نقول أن طبيعة النظام السياسي الجزائري وفق تقصينا له لمرحلتين اثنتين أنه يسعى إلى ترتيب وضعه وفق الظروف المحيطة به لأنه يعاني من أزمة تنظيم السلطة،والتي لطالما كانت مشخصة من خلال الإخلال بمبدأ التعددية السياسية والفصل بين السلطات. .

المطلب الثاني : القيم الأساسية للنظام السياسي في ظل الأحادية

الفرع الأول : طبيعة الثقافة السياسية في ظل أحادية النظام السياسي :

عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة ا لسياسية في ظل التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية، ففي المرحلة الأولى سادته ثقافة سياسية ضيقة، همش فيها الشعب، وامتثل لمخرجات النظام الذي احتكرت سلطة قراره نخبة من العسكريين (مجلس الثورة)، بسبب الأمية المتفشية في أوساط المجتمع وقهر المعارضة السياسية وإقصائها. وانتهاج سياسية التوافقات الفعلية بدلا عن التنافس، واعتماد تعبئة جماهيرية واسعة تكون شكليا مصدرا للشرعية وأداة للهيمنة من قبل الفئات المسيطرة. أما المرحلة الثانية الممتدة من مطلع الثمانينيات إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 فقد طبعت بثقافة سياسية تابعة؛ ذلك أن مؤسسة الرئاسة وبحكم نزعتها الليبرالية، لم تبق سياسة القبضة الحديدية التي مورست في الفترة الأولى، فازدهرت كثيرا من القوى المعارضة خاصة منها الإسلامية والبربرية، بالإضافة إلى تحسن مستوى التعليم وإدراك كثير من شرائح الشعب حجم الرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري، لكن الخوف من القمع والممارسات البوليسية كانت تحول دون التعبير عنها والمطالبة بالحلول المناسبة لها.

1- عمرو عبد الكريم سعداوي ، التعددية السياسية في العالم الثالث "الجزائر نموذجا "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138 ،1999

إلى أن بلغ الاحتقان الشعبي مداه بسب الفشل في السياسات التنموية وسوء توزيع الثروة وتنامي صراع الأجنحة في أعلى هرم السلطة[1].

الفرع الثاني : مواقف النظام من عناصر الهوية :

حسمت النخب الحاكمة في النظام السياسي الجزائري خياراتها السياسية القائمة على الوطنية التي لا تحتمل التنوع العرقي ولا الديني الأخلاقي، ومن ثم فهي تتعامل مع الأمازيغية على أنها تراث شعبي وفلكلور لا علاقة له بالرمزية الوطنية ولا علاقة له بالهوية الوطنية مما أنتج إحساسا بالغربة والتهميش لدى مواطني المناطق القبائلية. اللذين بدأوا برفع مطالبهم اللغوية والثقافية بشكل واضح مع بداية الثمانينيات، وفرضوا أنفسهم كقوة سياسية واجتماعية فعلية وإن لم يعترف بهم النظام، وتطورت نضالا تهم إلى أن بلغت حد المواجهة، و تجدر الإشارة هنا إلى الدور المشبوه الذي تلعبه فرنسا في دعم القضية البربرية. وقد تزايدت جهود الهيئات والتنظيمات الممثلة لسكان هذه المناطق إلتفافا حول قضيتهم ومطالبة النظام بالاعتراف بالأمازيغية كأحد مقومات الشخصية الوطنية، وفسح المجال أمام الحريات الفردية والعامة وتحقيق مزيد من التنمية والديمقراطية[2].

اعتمدت القيادة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال لبناء الدولة الجزائرية الناشئة على الشرعية الثورية والأحادية الحزبية الممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، كما اعتمدت على النهج الاشتراكي لتسير البلاد وتط ويرها، غير أن البلاد تعرضت في الثمانينات إلى مجموعة متنوعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي هددت وهزت شرعية النظام السياسي القائم آنذاك .في ظل هذه الظروف الصعبة اتخذ الشعب الجزائري وسيلة الاحتجاجات والمظاهرات لتعبير عن سخطه وغضبه اتجاه الأوضاع السائدة، وكانت أكبر احتجاجاته مظاهرة 05 أكتوبر 1988 و التي مثلت نقطة بداية للتأريخ لمرحلة جديدة تحولت

1- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1999، ص 65.

2- أحمد طعيبة،" أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر دورة 2001)ص 78.

بعدها الجزائر إلى الديمقراطية من خلال إقرار القيادة السياسة لمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية للخروج من الأزمة وإعادة بناء شرعية النظام المهتزة .

إلى جانب القضية الأمازيغية، هناك مسألة العلاقة بين الدين الإسلامي والحياة السياسية فرغم اتفاق جميع الجزائريين وتأكيدهم على أن الإسلام وحدة أساسية في البناء الثقافي الجزائري إلا أن الاختلاف حول دوره السياسي كان جليا، خاصة بين أصحاب النزعة الشيوعية التي ترى في الإسلام إيديولوجية شمولية يجب محاصرتها داخل المسجد، وإبعادها تماما من الساحة السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية.

وبين أصحاب الطرح الوطني الاشتراكي وهم أصحاب القرار الرسمي وهم يعتبرون الإسلام أحد أهم المقومات الثقافية في الجزائر لكنهم يؤكدون على تبني النهج الاشتراكي العلمي في تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفريق ثالث يرى أن للإسلام دور أساسي في الحياة السياسية، ويطالب بأولوية المرجعية الإسلامية في صياغة مشروع المجتمع ووضع منظومته القانونية، وقد تعاملت النخب الحاكمة مع التيار الإسلامي بازدواجية، فتارة تعمل على توظيفه لخدمة مراميهم السياسية في تحجيم دور اليسار، أو لتجاوز بعض الأزمات على طريق بناء الدولة الوطنية الجامعة، وتارة يعمل على قمعهم واستهدافهم بحملات اعتقال واسعة كما حدث في بداية حكم الرئيس شاذلي بن جديد حين اعتلى سدة الحكم[1].

لقد تمحورت القيم السياسية في الجزائر في ظل الأحادية على أساس فكرة الاحتكار وارتكزت على منهجية الإقصاء والتهميش. والنظر إلى الدولة على أنها المسئولة عن تقديم الخدمات، والمحرك الأساسي لعملية التصنيع، والراعي لحقوق المواطن، وأنها عامل إصلاح وتغيير للمجتمع، فلا مجال للاختلاف معها ولا يمكن مناقشة سياساتها. فغرق بذالك صوت الأحرار أصحاب الرأي المخالف، وأصيب الغيورين منهم بالإحباط واليأس. وربما غرست في

1- نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية للمجتمع الجزائري: 1962- 1998، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002، ص 164.

نفوسهم بذور التطرف والعنف، وانهارت لدى الجزائريين قيم الاجتهاد والإبداع والتعبير الحر وقد ساهم هذا الوضع في تعزيز الاحتقان الذي وجد في انتفاضة أكتوبر متنفسا عبرت من خلاله النخب والجماهير عن عميق التذمر والأسى الذي عاشوه[1].

المبحث الثاني : المتغيرات الكبرى في الإنتقال الديموقراطي

تعتبر التجربة الديمقراطية الجزائرية تجربة جديرة بالاهتمام والدراسة، لما تحمله من تناقضات وتحولات جذرية، لذا سنحاول في هذا الفصل متابعة فحص هذه التجربة وذلك من خلال التوقف عند عناصر مهمة تتحكم في نجاح التجربة الديمقراطية وهذه العناصر و هي أهم المتغيرات التي تتحكم في تأطير و تأهيل و تمكين و ترسيخ عملية الانتقال الديموقراطي في الجزائر :المجتمع المدني، الأحزاب السياسية ، الإعلام بشقيه التقليدي و الإلكتروني ،و المؤسسة العسكرية؛ و هذه كلها من شأنها التأثير في مسار الديموقراطية السليم وتباين دورها في تحقيق انتقال ديموقراطي ناجح من جميع الجوانب أو تثبيطها وعرقلة مسارها.

المطلب الأول : المجتمع المدني

المجتمع المدني هو أحد الركائز الأساسية لتحقيق الإستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، ومشاركة الفرد فيها دليل على وعيه بالتحديات والرهانات التي تواجهه سواء كونه فردا أو في إطار الجماعة الخاصة. إن الممارسة الديمقراطية تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني، وقيام هذه المؤسسات جزء من الديمقراطية نفسها؛ فبممارسة الحقوق الديمقراطية وحرية التعبير وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات والشركات والتعاونيات، والحق في الملكية، والحق في العمل، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص، تنشأ مؤسسات المجتمع المدني، وبتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها[2].

1- محمد بوضياف ، ملتقى التحول الديموقراطي ، مطبوعة جامعية ،جامعة المسيلة ، 2015

2- محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 167، يناير/كانون الثاني 1993، ص14

تعددت المقاربات المتناولة لمسألة "المجتمعات المدنية" ودورها في تعزيز عناصر الدمقرطة وبناء المؤسسات والأنظمة في أدبيات التنمية السياسية ودراسات التحول الديمقراطي المعاصر. وتكاد التنظيرات السياسية تُجمع على أن حركات المجتمع المدني هي مجموعة من التنظيمات الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي تشمل الجماعات المهنية والاتحادات العمالية والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية والمنظمات القاعدية الشعبية والصحافة الحرة وغيره. و برزت علاقة المجتمع المدني بعملية التحول الديموقراطي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، الذي ترافق مع بدايات الموجة الديموقراطية الثالثة ، و قد عدّت العديد من الأدبيات المجتمع المدني قاطرة لعملية التحول الديموقراطي انطلاقا من وجود ربط بينه و بين العديد من الكيانات الوسيطة التي تتفاعل مع السلطة التنفيذية ، لاسيما جماعات المصالح[1].

و في هذا الإطار قدم روبرت بوتنام دراسة بعنوان : Making Democracy Workاهتم فيها بالسؤال عما يجعل الديموقراطية تعمل أو لا تعمل و اختتمها بتأكيد أن الديموقراطية تعمل بشكل أفضل في المناطق أو الدول التي يوجد فيها مجتمع مدني قوي ، أي مستوى عال من التعاون الغجتماعي القائم على التسامح و الثقة و المشاركة .

إن إرساء قواعد الدميقراطيّة وتكريسها في نسق سياسي يتطلب الإرتقاء بالثقافة السياسيّة لهذه المجتمعات؛ لتصل إلى مستوى الممارسة العملية لأسس الدميقراطيّة ومبادئها، المتمثلة في تداول السلطة، واحترام الرأي الآخر، والإستعداد لقبول الحلول الوسطيّة والتوافقية، الأمر الذي يأتي ضمن مهام وأنشطة منظمات المجتمع المدني.تلك القيم يمكن وضعها في إطار ما يُعرف بالثقافة المدنية التي تشير الى المشاركة و توفر الثقافة الاجتماعية ، و التعاون و التفاعل بين أفراد المجتمع و قد ارتبط هذا المفهوم بالبحث في آليات تفعيل أطر المجتمع المدني و منظماته منذ بداية القرن الحادي و العشرين ، و يذهب العديد من الباحثين الى وجود علاقة ارتباطية

1- أيمن السيد عبد الوهاب ، المجتمع المدني و عملية التحول الديموقراطي : دراسة حالة المملكة المغربية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2012 ، ص 106 .

بين الخصائص المميزة للثقافة المدنية و قدرات المواطنين و المجتمع المدني على التأثير في السياسات و المجتمع [1].

يتعاظم دور المجتمع المدني حاليًا في ترسيخ قيم الحكامة الجيدة بالقطاع العام وتعزيز الشفافية في الحياة السياسية، وتخليق العمل الحزبي، وكذا النهوض بالنزاهة في تدبير الشؤون المالية والصفقات العمومية[2].

لقد عرفت الساحة السياسية الجزائرية مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين لتأخذ تطبيقاته منحنيات وخصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بشكل تشعباتها السوسيولوجية والفكرية، ولم يكن غريبًا أن تتلقف بعض القوى الاجتماعية والسياسية أكثر من غيرها هذا المفهوم وتتبنى أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية، خصوصًا بعد دستور 23 فبراير/شباط 1989 (أول دستور جزائري بعد التعددية السياسية). ويشير الفصل الرابع المتعلق بالحريات والحقوق في مادته 33 إلى الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة، وتتضح هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41 التي تنص على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، كما يدرج الدستور مادة خاصة للتمييز بين الجمعية والحزب وتحديدًا المادة 42 المتصلة بالحق في إنشاء أحزاب؛ حيث تنص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون[3].

1- أماني قنديل ، سلسلة كتيبات بناء القدرات ، القاهرة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2009 ، ص 14

2- نصر محمد عارف: الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع، ومن الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن- 2006، ص40.

3- عبد الناصر جابي: العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، الواقع (الآفاق) نوفمبر/تشرين الثاني www.aljariabed2006 إسماعيل قبرة و آخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،يناير 2002م، ص.ص 36-net37.

إن العلاقة التي تجمع المجتمع المدني بالديمقراطية في حالة المجتمع الجزائري تفصح عن جدليتها على الرغم من النصوص التنظيمية التي فتحت مجالاً واسعا أمام مؤسسات المجتمع المدني لتساهم في تحقيق الديمقراطية إلاّ أن هذا التوجه لم يجد تطبيقه على أرض الواقع إلاّ النظام قد نجح في التأثير على مواقف العديد من المؤسسات المجتمع المدني من أجل مساندته ودعمه، وهي تمنحه السلطة والنقود مستخدما قاعدة الثواب والعقاب وهو الأمر الذي يضع مؤسسات المجتمع المدني أمام خيارين: إما تزكية وتأييد فتبعية ومن ثمة الحصول على امتيازات خاصة، وإما معارضة وما ينجرعنها من مضايقات، فلقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني إحدى أدوات السلطة، تستعمله لبسط نفوذها في المجتمع بل أصبحت مؤسسات المجتمع المدني إحدى أدوات السلطة، تستعمله لبسط نفوذها في المجتمع بل وأصبحت في الكثير من الأحيان تستعمله كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها وفي سبيل ذلك تقدم لها الدعم، وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز ما يسمى بالمصطلح السياسي الجزائري (المجتمع المدني المستفيد) فعلى سبيل هناك منظمات قد لعبت دورا كبيرا في الضغط من أجل تبني وتجسيد بعض المطالب المتعلقة أساسا بحماية حقوق الإنسان وإرساء مبادئ الديمقراطية التي تسمح لها بالنشاط والتحرك، حيث تعتبر هيئات حقوق الإنسان المدافع الحقيقي عن الديمقراطية في الساحة الجزائرية خاصةً وأنّها تملك دعما من الهيئات الحقوقية والدولية[1].

وعلى الرغم من المؤشرات الايجابية المسجلة في تطور نشاط المجتمع المدني في الجزائر، ما زلت تعاني من عراقيل تحول دون قيامها بالدور المنوط بها، وهو تحقيق التنمية السياسية، التي تهدف في إحدى غاياتها إلى بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية للديمقراطية، وكذا توسيع نطاق صنع القرار ليشمل عدد كبير من المواطنين، و مدى مساهمتها في تحقيق الديمقراطية وكذلك المشاركة السياسية ؛ ومن بين هذه العراقيل البيروقراطية الإدارية ومشكلة التمويل، ونقص عدد أفرادها نتيجة عزوف أفراد المجتمع عن الانخراط في النشاط الجمعوي، بسبب انشغالهم بمشاكل الحياة اليومية كمشكلة البطالة والسكن،

1-

وهذا ما جعلها عرضة لهيمنة وتبعية بعض الأحزاب السياسية والسلطة السياسية التي تستخدمها في سبيل تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية

يرى هنتغتون أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة ،أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية و يبحثون عن المشاركة الديمقراطية و يسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة[1].

و حدد هنتغتون أنماط للتحول الديمقراطي أساس حدوثها هي الأحزاب السياسية خاصة نمطي الإحلال ، و الإحلال التحولي ، يتمثل الأول منهما في تصاعد نفوذ القوى المعارضة مقابل انهيارقوة النخبة الحاكمة ما يؤدي لترسيخ الديمقراطية،أما الإحلال التحولي فيكون بحدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة ، لحدوث تواز في القوة بينهما ، و هذا ما يمكن رصده عند استقراء التاريخ و رصد ظاهرة الديمقراطية[2].

تعد التبعية الاجتماعية العملية الدينامية الأولى التي تستلزمها مقتضيات التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية، وهي عملية توكل بالدرجة الأولى إلى الأحزاب السياسية، بحيث تقوم هذه الأخيرة عن طريق التنشئة الاجتماعية السياسية بتأهيل المواطنين لممارسة العمل السياسي وتجنيد العناصر القيادية اللازمة لقيادة العمل السياسي والتنموي في المجتمع عموما، ويتم ذلك عبر مختلف مستوياته التنظيمية أو من خلال تنظيمات المساعدة أو من خلال دورات التثقيف السياسي التي تعقدها، أو من خلال وسائل الإعلام والمد ارس، إذ تقوم بتعريف المواطنين بمختلف النظريات والاتجاهات والتيارات الفكرية وبرامجه السياسية وأساليب عمله التنظيمي فضلا عن تعريفهم بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإيجاد الحلول لها، واختبارها وتقييمها .وهكذا تتجلى قوة الحزب وفعاليته في بناء الوعي السياسي

1- بلقيس أحمد منصور ،*الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي* ،مصر:مكتبة مدبولي، 2004 ص.ص15

2- سعد الدين إبراهيم،*التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي* ،لبنان:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2005 .،ص3

للمواطنين وتنميته، وتزيد من قدرتهم على مباشرة العمل السياسي وتحمل تبعاته والمشاركة بشكل إيجابي وفعال يخدم قضايا المجتمع بعامة، ويؤثر على عملية التنمية السياسية والتنمية الشاملة، كما يتمثل دوره أيضا في تعزيز الثقافة السياسة السائدة إن كانت مجدية، ومحاولة خلق أخرى جديدة وتطويرها بطريقة دينامية وعملية متجددة تتمخض من توجهات المجتمع الإيديولوجية، وأفكاره السياسية الحية والحركية، ولعل هذه العملية تبدو بشكل جلي في الدول النامية أين تعمل الأحزاب السياسية فيها على استئصال البقايا الثقافية المخلفة من الاستعمار التي تمارس أدوارا وظيفية رثة لا تتلاءم مع مستجدات العصر ومتطلباته وتكرس أكثر التخلف والتبعية وتعمقهما[1].

بالاضافة الى أهم الاهداف التي يتيح تحقيقها في اطار تهيئة أجواء الانتقال الديموقراطي :

- تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين.
- تشكيل الرأي العام :حيث تقوم الأحزاب بدور هام لإقناع الجماهير ببرامجها السياسية وإيديولوجيتها العامة .
- احترام مبدأ الفصل بين السلطات وممارسة الرقابة السياسية وتحديد المسؤوليات .
- تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي ودعم مبدأ المواطنة .

تعاني الأحزاب السياسية الجزائرية العديد من التحديات التي تؤثر سلبا على مشاركتها في الحياة السياسية و تضعف من قدرتها على استقطاب الجماهير و تكوين قاعدة شعبية تساندها في الإنتخابات و من أهم هذه الأسباب ما يلي :

1- وضع النظام السياسي الجزائري مجموعة من القيود القانونية لتقييد العمل الحزبي مثل ما ورد في المادة الخامسة من دستور 1996 في قانون الأحزاب الصادر عام1997 ،فقد تضمن هذا القانون الإطار القانوني لممارسة الأحزاب لنشاطاتها كبعض الإجراءات التي تمكن النظام

1- السيد عبد الحليم الزيات، *التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي*،ج3 ، *الأدوات والآليات*، دار المعرفة الجامعية، ،.2002 ،ص 150.

من الإطاحة بالأحزاب أو تفكيكها من الداخل ، و هو ما يمكن النظام من التعامل مع الأحزاب بطريقة انتقائية كحالة بحالة تبعا للحجم الإنتخابي لكل حزب و علاقته بالنظام[1].

2- يقوم النام السياسي الجزائري بتدعيم إنشاء أحزاب سياسية تابعة له ماديا و سياسيا و إعلاميا لضمان سيطرته على المؤسسات الدستورية، مثل إنشائه لحزب التجمع الديمقراطي عام 1997 و تمكينه من الفوز بالإنتخابات التشريعية لنفس العام بعد إنشائه بثلاثة أشهر فقط تأسست الكثير من الأحزاب السياسية الجزائرية بموجب القوانين المؤسسة للتعددية و ليس من خلال مشروع اجتماعي تسعى لتحقيقه [2].

غياب الديمقراطية الداخلية لدى الأحزاب الجزائرية خلف عدم الاستقرار نتيجة تنافس الزعامات على القيادة.

ضعف الأحزاب كغياب التداول داخلها على رأس الحزب و منذ ظهور التعددية لم يسلم أي حزب من ظهور جناح إصلاحي ذو صلة بديمقراطية الحزب و نبذ الزعامة كالتداول على السلطة.

أصبحت هناك ضرورة ملحة لتجاوز احتكار الحياة السياسية ، هذا الإحتكار الذم تمارسه أحزاب تحالفية أقرب ما يكون تعاطيها مع الشأن العام بالأحزاب التوافقية [3].

إن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية بداية 1989 سعت بكل الطرق لفرض نفسها في جو سياسي، مما يوحي بأن العملية السياسية في الجزائر ذات أبعاد متعددة و ذات رهانات عديدة، و تدخل فيها قوى سياسية مختلفة تؤثر في السير العام لذه العملية ،و رغم

1- عمر فرحاتم ، مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005 ، ص 46 -47.

2- احمد مينسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاىرة: مركز الدراسات السياسية كاإلستراتيجية، 2004 ،ص 163

3- قوي بوحنية، أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية، العدد 30 ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، 2011 ، ص 63.

هذاعبرت أغلب الأحزاب السياسية عن رغبتها في تجسيد الديمقراطية الفعلية من خلال المنافسة النزيهة في الحياة السياسية.

ورغم مرور نحو ثلاثة عقود على إقرار المسار الديموقراطي التعددي، يلاحظ أن الآحزاب السياسية لم تستطع ارساء مبدأ التداول على السلطة،وذلك بسبب عدم مشاركتها الفعلية في الحكم رغم وجودها في المؤسسات السياسية ،

وبحسب الباحث لقرع بن علي، فإن نجاح السلطة الحاكمة في إضعاف الآحزاب السياسية، ولاسيما المعارضة منها،

يعود في جزء كبير منه إلى نجاحها في استعمال أموال الريع البترولي لافراغ التعددية الحزبية من محتواها، وجعل الآحزاب تتنافس على جزء من السلطة، دون أن تملك القدرة على صناعة القرار ورسم السياسات، وعلى الرغم من أن الدستور الجزائري يقر بالتعددية السياسية البرلمانية وبالتناوب على السلطة، إلا أنه وُضع بطريقة تجعل من الصعب جدا وصول رئيس إلى الحكم من خارج رحم النظام القائم . ويبدو واضحا تركيز المشرّع الجزائري على وضع معظم الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية كصمام أمان ضد أي أغلبية برلمانية غير مرغوب فيها .فالكثير من القرارات الاستراتيجية كقانون المصالحة الوطنية، وقانون الجنسية، وقانون المحروقات، مررها الرئيس بوتفليقة بأوامر رئاسية أو عن طريق استفتاء شعبي دون تمكين مختلف الحساسيات الحزبية الممثلة في البرلمان من مناقشتها[1].

و لابد من الإنتباه الى ان التحولات الراهنة في نجاح الفعاليات الحزبية و المجتمعية على تفعيل عمليات الانتقال الديموقراطي تفرض إعادة هندسة النظام الحزبي التعددي في الجزائر، فنجاعة الآداء الحزبي مرتبطة بوجود أحزاب ديمقراطية تستبطن الديمقراطية داخليا بما تتضمنه من تنافس واختلاف الآراء وتداول واحتضان مختلف الاتجاهات الفكرية، و العمل على

1– لقرع بن علي، التعددية الحزبية في الجزائر .المسار والمخرجات، مجلة المستقبل العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،العدد 111 ،اكتوبر 8101 ، ص01

تصويب أوضاعها نحو أفق أكثر ديمقراطية تراعي تطلعات الجماهير إلى الحرية والعدالة و الاصلاح السياس ي للبلد.

المطلب الثالث : الإعلام و شبكات التواصل الإجتماعي :

يعتبر الإعلام المنبر الرئيس لتسويق ونشر الديمقراطية وتسويق للأفكار وللرأي والرأي الأخر ، وهو مؤسسات تسهر على تنوير الرأي العام ، و هو بمثابة السلطة الحقيقية الذي يستند إليه مؤسسات المجتمع المدني في تبني النضال من اجل الحريات و الانتقال من حكم دكتاتوري منفرد بالسلطة الى حكم ديموقراطي يتيح فرص المشاركة السياسية و التداول على السلطة و إشاعة الحكم الراشد .

إذا كانت المتغيرات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية قد غيرت وجه العالم من عدة أبواب ؛ فإن الاعلام قد ساهم و بشكل رئيسي في ذلك سواء عن طريق الإعلاميين المهتمين بالتغيرات المختلفة على مضامين الحياة في المجتمعات المحلية منها والعالمية أو عن طريق وسائل الإعلام التي تزايد دورها في حياتنا المعاصرة حتى غدا الإعلام شريكا رئيسيا في ترتيب أولويات الإهتمامات مؤثرا على عملية إصدار الأحكام [1].

تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.

1- فارس أبو خليل ، وسائط الاعلام بين الكبت و حرية التعبير ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 8

فوسائل الإعلام الحرة تلعب ثلاثة أدوار جوهرية في تعزيز الديمقراطية، باعتبارها محفل وطني يمنح صوتا لقطاعات المجتمع المختلفة، ويتيح النقاش من زاوية جميع وجهات النظر، وكعنصر تعبئة ييسر المشاركة المدنية بين جميع قطاعات المجتمع، ويعزز قنوات المشاركة العامة كما تعمل كرقيب يكبح تجاوزات السلطة ويزيد من الشفافية الحكومية ويخضع المسئولين العاميين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام. [1].

يلعب الإعلام المنخرط في عملية التغيير، دورًا أساسيًا في استمرارية العمل السياسي الإصلاحي والتوعوي، الذي تناط به مسؤوليات "حماية مكاسب التغيير الديمقراطي وتطويرها"، وكشف جميع المعوقات والصعوبات التي تحول دون نجاحها، والحفاظ على روح الوهج الثوري والمضي في طريق التحول الديمقراطي على مستوى البلدان العربية ولاسيما بلدان الربيع العربي، لذلك يقتضي بناء الرسالة الإعلامية المرافقة لعملية الانتقال الديمقراطي، عملاً إعلاميًا محترفًا يعيد صياغة وإعداد وتقديم مواقف المواطنين، والاتجاهات العامة للرأي العام[2].

و قد شهدت وسائل الاعلام في الجزائر مخاضا عسيرا ؛ بالرغم من تمكنها من قطع أشواط هامة في مسيرتها النضالية في مجال الحريات و الديموقراطية و حقوق الانسان و الدعوة الملحة الى التداول السلمي على السلطة و قد برزت في الساحة السياسية الدور الهام للإعلام في قيادة الانتقال الديموقراطي .

من أجل مشاركة فعالة للإعلام في قيادة عملية التحول الديموقراطي فانه أصبح من الضروري:[3].

1- عيسى عبدالباقي ، بحث حول وسائل الإعلام والتحول الديمقراطى فى الدول العربية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2019

2- قوي بوحنية، عصام بن الشيخ، الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية": المضامين والرؤى، المؤتمر الدولي الـ 17 جامعة فيلادلفيا، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات (المملكة الأردنية: 6- 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

3- أحمد بخوش ، الاعلام الرسمي في الجزائر و الكبت الاعلامي في مرحلة التحول الديموقراطي ، جامعة الجزائر ، 2019

1-تأكيد روح التوجه الديموقراطي من قبل المؤسسات المهنية و المتخصصة و التعاون بهذا الشأن مع الهيئات الدولية ذات الاختصاص .

2-إشراك النخب الإعلامية في عملية الانتقال الديموقراطي و توسيع مشاركتهم في الحوار و عبر جميع وسائل الاعلام لتأكيد شرعية و حقيقة المشروع الديموقراطي و تنوير الاعلاميين و الصحافيين بأهمية التوجه الديموقراطي .

3-تأكيد مباديء حرية الاعلام التي تخدم الشعوب و لا تخدعها و اعادة تحوير مقاصد الاعلام الرسمي الذي كان في غالب الاحيان مضلل و مضلل -بكسر اللام و فتحها- الذي ظل لعقود من الزمن و هو يسبح بحمد النظام الجزائري و لا يلتفت الى المواطنين و همومهم و طموحاهم و مشاكلهم و أفكارهم و آرائهم .

4-ترسيخ الإرادة السياسية بأهمية تمكين قيم الديموقراطية و حقوق الانسان و تسويقها اعلاميا و التي تؤكد على مقاصد الاعلام الصالح و الهادف و البناء .

5-ضرورة قيام وسائل الاعلام بكافة أطيافها بمناقشة قضايا الديموقراطية في مختلف البرامج و النشرات و الاصدارات للمساهمة في تنوير الرأي العام .

6-قيام تحالف وثيق بين مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر و الإعلاميين من أجل الدفاع عن قضاياهم و قضايا المجتمع .

7-و يستلزم الأمر أيضا إيمان الجهات التنفيذية للأجهزة الإعلامية بالمباديء الديموقراطية و تعرفها على مباديء التحول الديموقراطي و حقوق الانسان و ضرورة تطبيقها في الممارسة اليومية للعمل الاعلامي و ذلك من خلال تدريب الاعلاميين على المباديء الديموقراطية .

شبكات التواصل الإجتماعي :

شبكات التواصل الاجتماعي تخلت عن دورها الذي كان منحصرا في التعارف والدردشة وإقامة صداقات... وتحولت إلى بوابة وفضاء لمناقشة مختلف القضايا السياسية الواقعية فهي نقلتها من الواقع إلى المواقع كونها أصبحت قادرة على حشد الجماهير أكثر من الواقع الآمر

الذي استضعفته أنظمة الدول والحكومات في شعوبها. ودعم مسار الديمقراطية وترسيخ مقوماتها وآلياتها.

يعد الفضاء العمومي الافتراضي في الجزائر المؤطر والموجه الفعلي للرأي العام من خلال الفرص المتاحة للحوار والنقاش حول قضايا الشأن العام، وكأنه نقل الواقع لهذا الفضاء الافتراضي الذي خلق فضاء سياسي جديد نقل فيه السلطة السياسية من الدولة إلى سلطة الشعب، وقد تجلي كنظام إعلامي سلطوي ألغى كل حواجز الصمت وسمح لعامة الشعب الجزائري بالتواجد الفكري والسياسي بالحجج والبراهين الواقعية والمنطقية في الممارسة الديمقراطية ،كل هذا جعل الفضاء الالكتروني قوة اجتماعية كقوة سياسية فاعلة في المجتمع الجزائري و يضاهي قوة الاحزاب في قوتها التنظيمية و الاعلامية و السياسية بعد تكاثف وتساند جهود غالبية الشعب بشكل عفوي ،وقد سمح للشباب الجزائري بإبراز طاقاتهم الإبداعية و الايجابية المتنوعة.

و من خلال المنصات الإلكترونية المتعددة عاش المجتمع الجزائري حراكا شعبيا أفرز تحولات جوهرية في مجال الديمقراطية والممارسة السياسية التي أخذت أبعادا وأحجاما مختلفة تجاوزت بها حدود الدولة،

و اعتمد على صفحات التواصل الاجتماعي كآلية لتوصيل أفكاره واحتياجاته وتمثلاته، فهو أداة لإيصال الرسائل والتعبير عن الآهداف من خلال النقاشات والحوارات التفاعلية، وإلغائه لمختلف الفروقات الفردية وتحديه لإشكالية الاتصال المواجهاتي،الآمر الذي خلق نمطا جديدا من الاتصال بتجلياته وأبعاده الجديدة فقد باتت جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية وكضرورة

إنها حتمية تكنولوجية فرضت نفسها بقوة و غيرت أساليب وعادات وسلوكيات التواصل اليومية، كل هذا جعل عصرنا الراهن عصر الرقمنة أو الفضاء العمومي ، فأصبح تخذ كمنبر إعلامي لبعض السياسيين لتمرير خطاباتهم وتوجهاتهم الإيديولوجية، مما أحدثتغيرات جذرية في المشاركة السياسية وتشكيل الوعي السياس ي لدى فئة الشباب خاصة وقدرتهم على اتخاذ القرارات واختيار ممثليهم من النخب السياسية.

وسائل الإعلام الإلكترونية هي متغيرات حاسمة في القضايا السياسية حيث تمثل ثورة ديمقراطية جديدة في عصر جديد معولم الآبعاد في هذه والمقومات، بأدوات وتقنيات اتصالية جديدة وسياقات إيديولوجية مختلفة، أعطته صدى عالمي على كافة الآصعدة السياسية والسلمية والزمانية بعدما كان في بداياته يطرح تساؤلات كثيرة أهمها ما إذا كان هذا الحراك الشعبي الذي يقوده شباب كقوة محركة في الجزائر عبر الفضاء العمومي الافتراض ي يمثل انتقال ديمقراطي؟

المطلب الخامس : المؤسسة العسكرية

منذ استقلال الجزائر في الخامس من تموز | يوليو 1962 و الإشكال المعقد القائم في الجزائر هو حول التداخل الكبير بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية ، حتى نتجت المعادلة التي نصها أن الجيش في الجزائر هو النظام السياسي والنظام السياسي هو الجيش .وهذه المعادلة كانت وراء عدم قيام مؤسسات فعلية وحقيقية تمارس الحكم من خلال قواعد ديموقراطية ، بل إن غياب المؤسسات الدستورية الحقيقية أدى إلى تضخم دورالمؤسسة العسكرية والتي كبرت على حساب المؤسسات الأخر ى ، وترامت أطرافها في الحياة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و من رحم هذه المؤسسة خرج كافة صناع القرار الذ ين كانوا في الواجهة السياسية و في الواقع امتداد لقوة المؤسسة العسكرية.

تعتبر المؤسسة العسكرية العنصر الرئيسي في تشكيل قواعد اللعبة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال وحتى الآن واستمدت هذه المكانة من الشرعية الثورية فالجيش سابق عن وجود الدولة الجزائرية، حيث يعتبر الجيش الجزائري سليل جيش جبهة التحرير الوطني ويتميز بنفس ميزاته أهمها تبني مبدأ" حين يختلف الساسة ويعجزون عن المبادرة على العسكريين أن يأخذوا زمام الأمور ويتخذوا القرارات الحاسمة[1].

1- مسلم بابا عربي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر(20-11-2012) : http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2

كان لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية انعكاسات تمثلت في: غياب التداول على الحكم :ما من شك أن الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الانتخابي، بالتوقف تارة وبتزكية ودعم المرشحين تارة أخرى كان لها تأثيرها المباشر على عملية التداول، التي تعد أهم مميزات الأنظمة الديمقراطية وعلينا هنا أن نفرق بين تداول الأحزاب والقوى السياسية المختلفة على الحكم، وتعاقب المسؤولين والرؤساء على دفة الحكم، فالأول يعني التناوب الحقيقي للبرامج والأفكارالسياسية والطروحات المتباينة وفق إرادة الشعب، أما الثاني فيشير إلى ظاهرة استبدال المسؤولين في إطار استمرارية الوضع القائم، ولو بتغييرات شكلية في الأولويات والخطط والبرامج .والجزائر خلال العقد الماضي لم تشهد تداولا حقيقيا بقدر ما شهدت تعاقب المسؤولين والرؤساء، دونما المساس بجوهر السلطة الحاكمة التي ظلت واحدة طيلة عقد من الزمن ولم يطرأ عليها تغيير فعلي.

الجيش الجزائري، بكونه المؤسسة الأقوى تنظيماً والأكثر استقرارا، هو الحارس الأول للسلطة الوطنية. إنه الطرف الذي يتخذ القرارات فتنفّذها الحكومة، واجهته المدنية. وقد كان الجيش في موقع السلطة منذ بدء حرب الاستقلال العام 1954، وسيبقى في المستقبل المنظور "الحارس البار للسلطة الجزائرية."

أحد المصادر الكبرى للسلطة السياسية للجيش هي الشرعية الوازنة التي حصدها خلال قيادته الجزائر في حرب الاستقلال. وبالتالي، وبعد عقود من الزمن الطويل من استقلال الجزائر، لايزال الجيش الوطني الشعبي يحكم البلاد بفعالية عبر واجهة مدنية .ولأنه يحكم من وراء الستار، لا يحاسب على القرارات. وهذا ربما كان العامل الرئيس وراء قدرته على إحكام قبضته المديدة على السلطة يقول خبير وعضو في الجيش: هل رأيتم في أي وقت مظاهرة يدعو فيها الناس إلى تنحي الجيش أو يطلقون شعاراً مثل "أيها الجيش، أخرج"؟ كلا. أبدا! لكن

لماذا؟ لأن الجيش، وعلى رغم كل شيء، هو الوحيد القادر على حماية هذا البلد، والشعب يعرف ذلك. الشعب يطالب بحياة ومرتبات أفضل وهذه وظيفة الحكومة لا نحن."[1].

يظهر جليا دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في عملية التحول الديمقراطي فهي تمثل إحدى ثنائي القوة في الجزائر بعد رئيس الجمهورية وتصنف في خانة المؤسسات العسكرية ذات الطابع التدخلي في الجانب السياسي، فقد كتب الباحث الفرنسي **جان فرانسوا داغوزان** في أواخر تسعينات القرن الماضي1998 " في أي بلد من بلدان المغرب، حتى في ليبيا لا يلعب الجيش دورا أكثر أهمية في الحياة السياسية من الدور الذي يلعبه في الجزائر"[2].

إن المؤسسة العسكرية تشارك في اختيار رئيس الجمهورية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التزكية و الاختيار، وهذا ما يجعل الانتخابات الرئاسية في الجزائر تفتقد إلى الشفافية والنزاهة وتنتج مؤسسة رئاسية ضعيفة ومحدودة الصلاحيات أمام المؤسسة العسكرية مما يعيق تحقيق عملية التحول الديمقراطي، و لإحداث تغيير في طبيعة هذه العلاقة بين السلطة الرئاسية والعسكرية لابد أن يبتعد الجيش عن تعيين الرؤساء سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأن يقبل التغيير الذي يحصل على مستوى النظام السياسي، ويتم هذا من خلال تجديد العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة لا على أساس مشروعية تاريخية يخول بمقتضاها الحق للعسكر في تعيين الحكام أو في النظر في اختيارهم، وإنما على أساس إجراءات دستورية، تأسيسية، تحدد إطار كل طرف ومهامه، وتغير عملية إسناد السلطة في النظام السياسي بما يتماشى ومبدأ سيادة الشعب.

ويبقى القول أن نجاح المسعى السياسي الجزائري رهن بعودة المؤسسة العسكرية إلى دورها الطبيعي وممارسة وظيفتها الدستورية وذلك عبر تخليها الكامل عن إقحام أصابعها في مجريات اللعبة السياسية ،وبدون ذلك ستراوح الجزائر مكانها و لن يستفيد من هذا الوضع إلا

1- دايا غانم ، الحد من التغيير عبر التغيير : ما وراء ديمومة النظام الجزائري ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 2018 https://carnegieendowment.org/sada/55360?lang=ar

2- سيد أحمد الكبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية(1989 - 2009) (مذكرة ماجيسير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3)، 2009-2010 ، ص 157

أعداء الجزائر .لتحقيق عملية التحول الديمقراطي لابد من خلق مؤسسة عسكرية محترفة تضطلع بمهمة الدفاع وحماية البلاد و لا تتدخل في مجال السياسي، إلا أن المشهد السياسي في الجزائر يتعاظم فيه دور الجيش منذ الاستقلال ، فمعظم رؤساء الجزائر من العسكريين إلى غاية 1999 .

المبحث الثالث : أزمة الإنتقال الديموقراطي في الجزائر

المطلب الأول : معظلات النظام السياسي الجزائري و اشكالياته

عرفت الجزائر ولوج النظام السياسي في بوتقة منصهرة لأزمة ممتدة ومتعددة الجوانب منذ عقود من الزمن ، ومن بين أهم مظاهرها، ما يلي[1].:

الفرع الأول : أزمة الشرعية

التي عانى منها النظام السياسي الجزائري، والتي كانت قائمة على الشرعية الثورية ذات الطابع النفاقي، حيث لم تتأسس على المشاركة الشعبية الواسعة والفعالة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن فشل البرامج التنموية والإصلاحية في تحقيق أهدافها، الشيء الذي حتم على الدولة الجزائرية أن تلجأ إلى محاولة التأسيس للشرعية الديموقراطية القائمة على مبدأ التداول السلمي على السلطة وحرية التعبير وفتح المجال أمام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان...الخ .ولكن فشلت في النهاية، مما جعل الجزائر تدخل دائرة الفساد والإرهاب والرشوة والأداء السيئ للنظام رغم توفرها على أموال ضخمة لم تشهدها منذ الاستقلال.

إذن نستبط بشكل واضح أن مشكلة الشرعية في الجزائر مطروحة بقوة م ع بداية الاستقلال الجزائري ،و لعل عدم ايجاد حل لها هو السبب وراء كل الكوارث السياسية التي حلّت بالجزائر ، فمنذ عقود من الزمن والجزائر تنتقل من محطة الى محطة أخرى بشرعيات متعددة .

1- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث زب السياسية في العالم الثالث، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون ، 1987 ، ص 37

يمثل هذا العامل السياسي مفتاحا التي عرفها النظام السياسيً أساسيا لفهم مختلف الأزمات والمشكلات الجزائري.لأن شرعية السلطة مازالت منذ الاستقـلال مســـألة يطـرحها السياسيون والإعلاميون .

أصبحت الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم وظل الجيش هو الضامن الرئيســي والممارس الفعلي للسلطة، حيث تمكن الجيش من القيام ذا الدور بجكم المكانة التي كان العســكـر يحتلها خلال حرب التحرير، فالساسة الذين شغلوا المناصب القيادية عقب الاستقلال كانوا كلهم مـن أفراد جيش التحرير وشكلوا فيما بعد النخبة السياسية1 .وتظهر إشكالية الشرعية السياسية في الجزائر من خلال اتجاه الحكم التسلطي الذي ظل لذا كان الحكم منقطعا غيابً العسكريون يصوغون السلطة فيه ويصنعون القرار، عن الشعب في ظل معارضة سياسية أو مشاركة شعبية في الحكم[1].

من هذا المنطلق فإن أزمة الشرعية في الجزائر لم تؤدي إلى انتشار الفساد الإداري فقط،بل ساعدت أيضا في تشكيل بيئة الفساد ذاتها، فالأنظمة المتعاقبة التي عرفتها الجزائر كانت مدعومة من الجــيش وغــير خاضعة للرقابة، فهي لم تستمد مشروعيتها من رضا الشعب واختياره لها، و أصبح تمثيل السلـطــة فـي الجزائر مقتصر على النخبة التي قادت النضال ضد الاستعمار وأدى ذلك إلى نقص فعاليتـها وخبـرتهــا و كفاءتها[2].

الفرع الثاني : أزمة المشاركة السياسية :

إن أزمة المشاركة السياسية تتمثل في عجز مؤسسات الدولة عن التعامل واستيعاب كافة قوى المجتمع المدني، والتعامل بسياسة الإقصاء إزاء العديد من التيارات السياسية في البلاد، فقد كان النمط السائد للمشاركة أقرب إلى مفهوم التعبئة.

1- محمد حليم ليمام،ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (الأسباب والآثار و الإصلاح)،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2011 ،ص 127

2- المرجع نفسه، ص132

إذا كان غياب المشاركة السياسية في العهد الأحادي قد حرم النظام من الشرعية، فإن فت السياسي لم يحقق الهدف المتوخى منه أي المشاركة الشعبية الفاعلة في السلطة ومراقبة النظام السياسي، لذا تبرز أزمة مشاركة سياسية لا تختلف عن تلك التي سادت في عهد الحزب الواحد أي الاحتكار السياسي وبروز ذهنية التسيير المركزي للشؤون السياسية

وحاليا تأخذ إشكالية المشاركة أوجها عديدة تعبر عنها مجموعة من المؤشرات :

-1 انحصار المشاركة السياسية واقتصارها على المشاركة في الانتخابات، حيث أصبحت المشاركة موسمية وظرفية ترتبط بالمواعيد الانتخابية، حيث ظل التصويت الشكل المهيمن على أشكال المشاركة الفعلية الأخرى.

-2 بروز المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات،ومقاطعة الانتخابات مؤشر مهم يدل على ضعف حجم المشاركة في الحياة السياسية،من هذا المنطلق هناك إجماع على أن فئة عريضة من المواطنين لم تعد تقتنع لا بالانتخابات ولا بالمرشحين لها، وبالتالي فقدت عملية الانتخابات دورها في التغيير والمحاسبة[1].

ج /أزمة الهوية :إن أزمة الهوية حسب المفكر الأمريكي"صموئيل هنتنجتون "تحدث عندما يصعب انصهار كافة أف ا رد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة، و تتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، أين يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه[2].

، ومن خلال إسقاط محتوى هذا المفهوم على الحالة الج ا زئرية، نجد أن أزمة الهوية واحدة من أخطر الأزمات التي تهدد كيان ووحدة المجتمع، نظ ا ر لانقسامه إلى عدة اتجاهات؛ اتجاه عروبي، واتجاه إسلامي،واتجاه ينادي بالهوية الأفريقية البربرية، مما أدى إلى الاختلاف حول رؤية تنزع إلى بناء دولة حديثة تتماشى وتطلعات العصر. [3].

1- رشيد بن يوب،دليل الجزائر السياسي، الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون ،ب ت ن،ص58

2- منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة في" الأزمة الجزائرية الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،أوت 1999 ، ص48

3- أسامة الغ ا زلي حرب، مرجع سابق، ص31

د /أزمة التوزيع : تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، ولا تعني مشكلة التوزيع فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية .كالضرائب وسياسة الأجور العادلة غير أن الواقع عكس ذلك بكثير، وبهذا سجل النظام الجزائري حقيقة عجز فاضح بشأن ضعف قدرته على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية والسياسية في التوزيع والاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة، ويعود ذلك إلى سوء التسيير وتشجيع أشكال الولاء وغياب مفهوم العدالة الاجتماعية عند النظام[1].

أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر

لقد تميزت المؤسسات السياسية بضعفها الشديد إن لم نقل أنّها كانت عديمة الفاعلية، وهذا بسبب عدم استقرار المؤسسات، وعدم استقلاليتها فهي امتداد للسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الدولة والذي حاول الحزب الحاكم الوحيد إلى أداة لتعبئة الجماهير، وما إن يختفي الزعيم من السلطة حتى تنهار المؤسسات السياسية، عندما استقلت الجزائر كانت تكاد تخلو من المؤسسات، بعد الاستقلال عمل" بن بّلة "على تركيز جميع السلطات بيده، وبعدها ازدادت حدة الأزمة في عهد بومدين، وذلك بسبب سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وكذلك سيطرة الحزب الواحد وقيامه بالدور التشريعي، وتسخير وسائل الإعلام لنشر إيديولوجية الحزب الواحد[2].

المطلب الثاني : مأزق السلطة والانتقال السياسي

ثورة التحرير والموجة الأولى (1954م – 1962م)بعد 130 سنة من الاحتلال الاستعماري الفرنسي (1832م – 1962م)، شهدت الجزائر موجتها التحررية الأولى في فاتح نوفمبر 1954م¯، إذ انخرطت مختلِف فعاليات الحركة الوطنية في تنظيم سياسي جديد (جبهة التحرير الوطني)، بذراع عسكري (جيش التحرير الوطني)، واستندت إلى بيان تاريخي جامع ومرجعي،

1– يوسف أزروال ، آليات ترشيد نظام الحكم في الجزائر : قراءة في الجهود المبذولة ، مجلة العلوم السياسية و القانونية ، العدد 06 ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و الإقتصادية و السياسية ، 2018

2– عمر مرزوقي،حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظ ل التحول الديمقراطي1989–2004 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم .سياسية وعلاقات دولية، جامعة يوسف بن خدة .الجزائر. ،2005 ، ص 6

يحسم في هُوية الدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال. كانت هذه الثورة التحريرية نموذجًا متفردًا ملهمًا لحركات التحرر في العالم، حازت بفضلها الجزائر استقلالها ثم صارت هذه الفرصة نقمة بين أبناء الوطن الواحد، حين انبرت مجموعة تبحث عن تأسيس دولة أحادية خارج بيان أول نوفمبر، وحسمت المؤسسة العسكرية أول صراع سياسي في تاريخ الجزائر المستقلة لصالح هذه المجموعة، بدل العمل على تجاوز الصدمة النفسية للاستعمار، وإرساء معالم «الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة، والتي تحترم جميع الحريات السياسية[1].

1. –**الأحادية والموجة الثانية (1962م – 1989م)**تميزت هذه المرحلة بدور المؤسسة العسكرية فاعلًا رئيسيًّا في العملية السياسية[2].، بما تملكه من شرعية ثورية وثقل سياسي واستراتيجي. فقد حسمت هُوية معالم الجمهورية المستقلة حين اختارت النظام الرئاسي حكمًا، والحزب الواحد مؤسسةً، والاشتراكية نظامًا اقتصاديًّا، كما حسمت كل الصراعات السياسية (1962م، و1965م، و1978م، و1989م)

- **فترة الرئيس أحمد بن بلة (عسكري) (1962م – 1965م** :(الرئيس الأول للجزائر، والذي حُسم الصراع له في أزمة صيف 1962م ضد الحكومة المؤقتة. شهدت فترته أول دستور للجزائر سنة 1963، مُنح بموجبه صلاحيات الجمع بين رئاسة الجمهورية والحكومة، وأنشأ مجلسًا وطنيًّا يمثل السلطة التنفيذية والقضائية.
- **فترة الرئيس هواري بومدين (عسكري) (1965م – 1978م** :(الرئيس الثاني للجزائر، وكان وزيرًا للدفاع انقلب على بن بلة في 1965م. عطَّل الدستور، وأسَّس مجلس الثورة تحت رئاسته. يملك (السلطة المطلقة)، وقد شهد حكمه دستور 1976م، ليُنتخب بعده رئيسًا حتى وفاته سنة 1978م.

فترة الرئيس الشاذلي بن جديد (عسكري) (1978م – 1989م :(الرئيس الثالث، وكان وزيرًا للدفاع واختيار مجلس الثورة لخلافة سابقه. شهدت فترة رئاسته الثانية انتفاضة أكتوبر

1– جابي، ناصر. الجيش والسياسة في الجزائر. 26 نوفمبر 2019، الرابطhttps://bit.ly/34N0GPo :

2– المسار السياسي في الجزائر بعد الاستقلال (1962–2014)، 28 نوفمبر، الرابطhttps://bit.ly/2DIBZb6 :

1988م (الموجة الثانية)، التي خرج خلالها الجزائريون احتجاجًا على ظروفهم السيئة، مطالبين بإصلاحات سياسية واجتماعية

واقتصادية، وانتهت بإقرار دستور 1989م، الذي أنهى مرحلة الحزب الواحد، وفتح باب التعددية الحزبية[1].

- ثم سرعان ما اختُطفت الثمرة مرةً أخرى وتوقَّف مسار أول انتخابات تعددية عام 1991م، فأُدخل البلد في أزمة أمنية عُرفت بالمأساة الوطنية، راح ضحيتها أكثر من 200 ألف قتيل، وأُجِّل بموجبها الانتقال الديمقراطي، وأُجري مسلسل تزوير الإرادة الشعبية[2].

-**التعددية والموجة الثالثة (1989م – 2019م** :(تميزت هذه المرحلة بدور ثلاث فواعل أساسية في العملية السياسية: (المؤسسة العسكرية، والمخابرات، ومؤسسة الرئاسة)، متصارعةً حول الصلاحيات والسلطات. وقد مرت بفترتين مختلفتين تمامًا، كانت فيهما المؤسسة العسكرية هي الحاسم في كل الصراعات السياسية (1992م، و1995م، و1999م، و2019م)

-فترة الأزمة الأمنية (1989م – 1999م)ابتدأت هذه المرحلة بإقرار دستور تعددي عام 1989م، في تجرِبة ديمقراطية فتيَّة هي الأولى في العالم العربي، لكن سرعان ما أُجهز عليها في أول انتخابات تعددية فاز فيها حزب إسلامي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، فتوقف المسار الانتخابي، وأُعلنت حالة الطوارئ من طرف جنرالات الجيش، والدفع نحو استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، لتدخل بذلك البلد في أزمة أمنية راح ضحيتها أكثر من 200 ألف قتيل. وقد عُزِّز في هذه المرحلة جهاز المخابرات (مديرية الاستعلامات والأمن(DRS ، ليصير أهم فاعل سياسي وقيادي متحكم في كل مفاصل الدولة، بمؤسساتها الأمنية والإدارية والسياسية والاقتصادية، بشرعية محاربة الإرهاب والتطرف. كما أُسس المجلس الأعلى للدولة، والذي ترأّسه كلٌّ من محمد بوضياف (عسكري مجاهد ثورة التحرير) الذي صار واقعًا الرئيس الرابع

1- المسار السياسي في الجزائر بعد الاستقلال (1962-2014)، 28 نوفمبر، الرابطhttps://bit.ly/2DIBZb6 :

2- بوسكين، إدريس. أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا، عمان، دار الحامد، 2013.

للبلاد (واغتيل بعد ستة أشهر)، ثم علي كافي (عسكري ومجاهد ثورة التحرير) الرئيس الخامس للبلاد.

ثم عُيِّن وزير الدفاع اليمين زروال رئيسًا للدولة، ليُنتخب لاحقًا الرئيس السادس للبلاد عام 1995م، وقد شهد حكمه الدستور الثالث 1996م، ثم ما لبث أن أعلن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة في أبريل/نيسان 1999م[1].

- **فترة عبد العزيز بوتفليقة (1999م – 2019م)**وهو الرئيس المدني الأول والأكثر حكمًا في تاريخ الجزائر المستقلة. جِيء به من جنرالات الجيش، وبالاستناد إلى ماضيه ورصيده الثوري والسياسي وحنكته الدبلوماسية، والكاريزما وقوة الشخصية لديه، عزز موقفه بثلاثية الشرعية الشعبية (نسبة الأصوات المتحصل عليها)، وصنع السلام (قانون الوئام المدني، وقانون المصالحة الوطنية)، وشرعية الإنجاز (السكانات، الطرقات الموانئ، ...)، مستفيدًا من الطفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول. وقد شهد حكمه تفوقًا واضحًا لمؤسسة الرئاسة على الجيش والمخابرات، يرجع عمومًا إلى قدرته على إدارة الصراع وتشكيل التحالفات. إلا إن مرضه وغيابه أثر بشكل كبير في سيطرة شقيقه المستشار السعيد بوتفليقة وبطانته على مقاليد الحكم، اشتدَّ على إثرها الصراع بين أجنحة النظام، وأُخرجت الكثير من ملفاته للإعلام. كما شهد البلد آنذاك أرقامًا قياسية لانتشار الفساد وغياب، وتعقد الوضع الداخلي والخارجي (سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا ودبلوماسيًّا). ثم اختُتمت المرحلة بفرض دستور 2016م، الذي يمنح صلاحيات ملكية لرئيس الجمهورية ويجعله فوق المحاسبة، وحاولوا فرض العهدة الخامسة لرجل مريض عاجز وغائب (ترشيح الكادر)، وهو ما أثار كرامة الجزائريين وجعلهم يخرجون إلى

1- تلمساني، رشيد. الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 7، يناير 2008.

الشارع بالملايين، في حراك شعبي سلمي (الموجة الثالثة) يوم 22 فبراير/شباط 2019م، وما زال مستمرًّا إلى اليوم[1].

المبحث الرابع :عوائق وأفاق مستقبل الديموقراطية في الجزائر

تعرف التجربة الديمقراطية الجزائرية مجموعة من المعوقات التي تؤثر على سير عملية الإنتقال الديموقراطي بها ، حيث أن جميع الدساتير الجزائرية سواء في فترة حكم الحزب الواحد أو أثناء مرحلة التعددية تمنح السلطة التنفيذية سلطات واسعة تخولها الهيمنة على السلطة التشريعية والقضائية وهذا ما يمثل عائقا أساسيا أمام تحقيق ديمقراطية حقيقية بها . كما أن عامل ضعف المجتمع المدني حال دون تحقيق تعددية سياسية حقيقة في الجزائر، حيث أن كلا من الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية الجزائرية تعاني مجموعة من الأسباب التي تعرقل قيامها بأنشطتها ومهامها بالإضافة إلى المعوقات الأخرى .

المطلب الأول :معوقات الإنتقال الديموقراطي في الجزائر.

يعتقد الباحثون في العلوم السياسية والسوسيولوجيا أن الدولة في أثناء مرحلة انتقالها إلى الحكم الديمقراطي قد تعاني من عوائق وعراقيل سواء على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، حيث إن هناك أسبابا عديدة يمكن أن تحول دون حدوث تحولات ديمقراطية حقيقية يمكن أن نوجزها في النقاط التالية

معوقات سوسيو-ثقافية

ويتعلق الأمر هنا بالبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري على غرار بقية لمجتمعات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط فحسب مجموعة من الباحثين اهتموا بدراسة تأثير هذه البنية كمعوق للتحول الديمقراطي في هذه المنطقة كهشام شرابي ومحمد جابر الأنصاري وغيرهما لمنطق

1- دابقي، يمان. الجزائر مأزق تحول السلطة: الأبعاد والسيناريوهات، مركز برق للسياسات والاستشارات، 25 نوفمبر 2019، الرابطhttps://bit.ly/34RzOy0 :

انقسامي يتمحور حول طغيان الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة حين أن الحكم الديمقراطي يتناسب مع منطق الدولة الحديثة والذي من أهم مميزاته انه منطق توحيدي تكاملي وليس منطقا انقساميًا.

فإذا كانت الانقسامات الاجتماعية قد تم تجاوزها في الدول الديمقراطية من خلال تأصيل مبدأ المواطنة فان طغيان الولاء القبلي والعشائري والطائفي للفرد في هذه المنطقة يحول حسب وجهة نظر هؤلاء الباحثين دون الانتشار السليم للقيم الليبرالية داخل هذه المجتمعات والتي تشكل الأيدولوجيا العامة للحكم الديمقراطي؛ لأنها ستؤسس لمنطق صراعي داخل هذه الدول من جهة ومن جهة أخرى تبدو مبررات دعائية قوية لاستمرار نزعة التسلط.ولقد شاهدنا كيف استثمرت قوى الثورة المضادة في الجزائر عن طريق بعض السياسيين والإعلاميين والذباب الإلكتروني في تعزيز هذه النعرات واللعب على التفرقة بين مكونات الشعب على الأساس اللغوي والإثني لضرب الحراك وتقسيمه [1].

معوقات اقتصادية

وهو يرتبط بمسألتين أساسيتين الأولى هي التي تشرح العلاقة بين احتكار السلطة واحتكار الثروة، بمعنى توضيح الارتباط والتوافق بين الطبقة الحاكمة والطبقة المالكة، كما هو في الجزائر حيث أن المال الفاسد عاث فسادًا في الحياة السياسية، بل إن آل بوتفليقة الذين يمثلون الطبقة الحاكمة خلال العشرين سنة المنصرمة هم من تحكموا في الاقتصاد وأعادوا صياغة الطبقة المالكة في الجزائر وفق ما يساير مصالحهم، هذا الأمر الذي سيؤثر سلبًا على التحول الديمقراطي الحقيقي والذي سيفضي إلى نوع من التوزيع العادل للثروة باعتباره قيمة ليبرالية أساسية، وهو ما يستدعي كسر قاعدة الارتباط تلك بين الطبقتين.

أما المسألة الثانية فتتعلق بتوظيف التحول الديمقراطي الشكلي للتغطية على فشل التجارب التنموية أي كعامل تنفيس للفئات المجتمعية المختلفة والتي كانت الهدف المباشر للآثار السلبية

1–ماسين بن غالية ، الانتقال الديموقراطي في الجزائر : المفهوم و العوائق ، مقال من الانترنت ، 2019

لفشل هذه التجارب وصفة التحولات الشكلية هنا ترتبط بالتخوف من تطور مسار فقدان التأييد الشعبي إلى انهيار الشرعية وبالتالي انهيار الاستقرار السياسي لهذه الأنظمة[1].

هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية:

إذا كانت السلطة التشريعية في النظام السياسي الجزائري تعاني من هيمنة السلطة التنفيذية فإن السلطة القضائية غير مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية، فرئيس الجمهورية يتولى تعيين القضاة ويرأس المجلس الأعلى للقضاء كما يقوم بإصدار العفو العام.

ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني

تفتقر الأحزاب الجزائرية إلى برامج سياسية حقيقية و إن وجدت فهي متشابهة مع بعضها البعض إلى حد كبير ومتأثرة بتوجهات قادة الأحزاب و تتعرض بصورة سطحية بعيدة عن التحليل المعمق لأوضاع الجزائر على جميع الأصعدة و لا تقدم البدائل والحلول اللازمة .

نستطيع القول أن التعددية الحزبية في الجزائر يساهم في إضعافها النظام السياسي الجزائري حيث تبناها لإعادة بناء شرعيته واحتواء الضغوط الجماهيرية مع صياغة حدود لهذه التعددية حتى لا تهدد مكانته، فهو غير مستعد لإدماج أحزاب وقوى سياسية مستقلة تساهم في بلورة القرار الوطني، ذلك لأن السلطة تنظر إلى الأحزاب على أنها أدوات تعزز شرعيتها وتضمن الاستقرار [2].

و من جهة أخرى إ ن الأحزاب السياسية الجزائرية تقوم بممارسات غير ديمقراطية تضعفها وتضعف نشاطها وتحول دون تكوين طبقة سياسية تقوم على تسيير البلاد، لأنها أنتجت شخصيات فقط، ولتجاوز نقاط الضعف هذه لابد من تكريس الديمقراطية داخل الأحزاب من خلال نظام داخلي يضمن الحقوق ويبين الواجبات و يقوم بتفعيل البرامج الحزبية.

1- ماسين بن غالية ، الانتقال الديموقراطي في الجزائر : المفهوم و العوائق ، مقال من الانترنت ، 2019

2- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، مرجع سابق ،ص188

المعوق السياسي : على هذا المستوى يمكن حصر معوقات التحول الديمقراطي حسب الدراسات إلى ثلاثة عوامل أساسية

–العامل الأول يتعلق بالعلاقة بين السلطة والمعارضة والذي لفت الانتباه إلى هذا العامل هو عالم السياسة الأمريكي وليام زارتمان الذي يرى أن العلاقة بين السلطة والمعارضة في منطقتنا هي علاقة شاذة أو ما سماه هو المعارضة كدعامة للدولة حيث تظهر كل من المعارضة والسلطة ليس في أدوار تنافسية تتيح المجال للتناوب على السلطة ولكنها علاقة تكاملية حيث يؤدي كل منهما دورا معينا داخل نظام الحكم يضمن له الاستقرار: استقرار السلطة في موقعها واستمرار المعارضة في موقعها.

العامل الثاني هو أولوية بناء الدولة على حساب المارسة الديمقراطية ويعود ذلك إلى الفترة اللاحقة المباشرة لاستقلال لدول المنطقة حيث تم الربط بين قوة الدولة وبين نجاح مسار بناءها وقد فسرت قوة الدولة بضرورة بسط الهيمنة على جميع المؤسسات المجتمعية وتطبيق فكر أحادي في إدارة الدولة والمجتمع.

العامل الثالث: فيتعلق بالخوف من تأثر الطابع العلماني للدولة أي ذلك الخوف المزعوم من استغلال الحركات الإسلامية للآليات الإجرائية للحكم الديمقراطي في الوصول إلى السلطة، ثم الانقلاب عليه نتيجة لعدم الاقتناع بالأسس الفكرية له والتي تتمحور حول مفهوم العلمانية كما حدث في التجربة الجزائرية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

من الملاحظ أن النظام الجزائري ومنذ تأسيسه بعد الاستقلال تعتبر نظام توازنات، فبالتتبع التاريخي لممارسة السلطة نجد أن الطبيعة التوازنية لهذه السلطة والتي تعتبر صفة بنيوية داخلها قد ترسخت كحقيقة تاريخية، حيث تعود جذورها للصراع السياسي الذي شهدته ثورة التحرير الجزائرية، أن هذه الصفة المميزة لسلطة الحكم في الجزائري التي تحول دون حدوث تحول ديمقراطي، حيث يمارس فعل المعارضة داخل مجال السلطة نفسها مع وجود ديناميكية تسطيع إعادة إنتاج هذه الطبيعة التوازنية مع تطور نظام الحكم الجزائري، لذا فالانتقال الديمقراطي يحتم علينا مراجعة الخارطة السياسية في الجزائر وإعادة ترتيبها وتوضيح

الأدوار للأحزاب المعارضة الحقيقية، وإرساء قواعد دولة المواطنة التي ستذيب تدريجيًا أسباب الخلاف الاجتماعي والثقافي وفق قواعد العدل وبحماية من القانون [1].

في ظل هذه المعوقات تستمر عملية التحول الديمقراطي في الجزائر متدحرجة و متذبذبة ، و تبقى الحالة المنشودة لدى قطاعات عريضة من الشعب الجزائري، إذن في ظل هذا كله فيا ترى ما هي أفاق مستقبل الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟

المطلب الثاني:آفاق مستقبل الإنتقال الديمقراطي في الجزائر

هناك الكثير من علماء السياسة والخبراء يعتقدون بأن طريقة الانتقال الديمقراطي تلعب دوراً مهما في تحديد مصير توطيد الديمقراطية في الجزائر، لا سيما إن طريقة الانتقال الديمقراطي تحدد السياق الذي تحدث فيه التفاعلات الاستراتيجية، والذي بدوره يحدد ما إذا كان سينتج ديمقراطية سياسية، والبقاء على قيد الحياة. فإسقاط النظام الجزائري ليس بصعوبة هذه المرحلة الانتقالية التي تمثل تحدّياً كبيراً للنخبتين السياسيتين الحاكمة والمعارضة في الجزائر. ويشير المحللون للشأن الجزائري إلى تحديات إضافية تسببه الصراعات السياسية وطبيعة المؤسسة العسكرية أمام النخبة الحاكمة والمعارضة لصياغة مرحلة "التحول الديمقراطي"، حيث يجدون أنّ هناك ارتباطًا بين نماذج تفكك النظام، والأنماط المختلفة من التحول المرتبطة، بالصراعات القائمة، وواقع المعارضة وبرامجها من جهة، وطبيعة المؤسسة العسكرية، والأجنحة التواقة للإصلاح من جهة أخرى في النظام ذاته.

إن ما يتطلع إليه الشعب الجزائري في محاولة إعادة بناء دولة الحق والقانون في الجزائر، يقتضي الإمساك بالحلقات الأساسية في هذا المشروع الوطني الديمقراطي.

أولاً . في الجزائر التي تعاني نقصاً في الاندماج الوطني، وغياباً للمؤسساتية السياسية الفاعلة، وانعداماً للمشاركة السياسية من جانب الشعب، ووصول السلطة السياسية فيها إلى درجة عالية

1- ماسين بن غالية ، الانتقال الديموقراطي في الجزائر : المفهوم و العوائق ، مقال من الانترنت ، 2019

من الاستبداد المحدث، يجب إعادة الاعتبار لبناء دولة الحق والقانون، والتأكيد عليها في مواجهة سلطة "العصابة"، وهذا يتطلب من قوى الحراك الشعبي أن تمتلك مشروعاً على درجة عالية من الراديكالية من أجل إقامة الدولة الوطنية الحديثة الملتزمة بحكم القانون، حيث يعمل الحكام فيها لأجل المصلحة العامة، ولمصلحة النظام العام.

وتكون هذه الدولة متمايزة عن الدولة التسلطية الجزائرية السائدة، بمستوى عال من المشاركة السياسية، وتماسك المؤسسات الجديدة في المجتمع القادر على التكيف مع متطلبات السياسة العصرية التي تقتضي وجود أحزاب سياسية حديثة تقوم بعملية تسييس الشعب، وترسي بنياناً ديمقراطياً للممارسة السياسية، وتحقق التواصل الديمقراطي الحقيقي بين المجتمع والدولة، وهذا التواصل يجد تجسيداً له في مؤسسات ديمقراطية فاعلة تضمن استمرار هذا التواصل عبر ضمان المشاركة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي، وتمنع تحول النظام السياسي إلى مجرد غطاء شكلي يقنع الاستبداد والفساد[1].

ثانياً . مقاومة جميع أشكال الامتيازات التي نجمت عن نظام الحكم التسلطي، وقسمت المجتمع إلى مجتمع السلطة صاحب الامتيازات المتباينة، ومجتمع الناس المهمشين المحرومين. وهذا يعني العمل على تحرير الفرد من هيمنة السلطة الشمولية، وأدوات هذا التحرير هي أدوات معرفية . فكرية، أولاً، وسياسية ثانياً، بالتلازم.

ثالثاً . تحرير الأفراد من أطر المتحدات الاجتماعية التقليدية، وإطلاقها في الفضاء الاجتماعي العام كخطوة أولية لدمجهم في الفضاء السياسي العام للمجتمع، وهذا المسعى مرتبط أوثق الارتباط بعملية الاندماج الوطني التي هي عملية مزدوجة تعني تهديم الأطر الاجتماعية ما قبل الوطنية وإعادة بنائها على أسس مواطنية حديثة علمانية وديمقراطية.

رابعاً . استقلالية الفكر والثقافة عن السياسة بالمعنى الضيق للكلمة على الرغم من وحدتهما الجدلية، ذلك لأن عملية تحديث المجتمع تبدأ بتحديث الفكر والسياسة، وعقلنتهما،

1- توفيق المديني ، قراءة في كتاب الإنتقال الديموقراطي في الجزائر أصبح ضرورة و ليس خيارا ، موقع عربي 21 ، 2019

وديمقراطيتهما. وعبء هذه العملية يقع بصورة أساسية على كاهل المثقفين وكتلة الانتلجنسيا، التي تتولى صياغة إيديولوجيا تنسجم في آن معاً مع بناء دولة الحق والقانون والمجتمع المدني بالتلازم، ومع سيرورة تقدم المجتمع الجزائري نحو التحديث الشامل والتحرر من إرث المجتمع التقليدي.

خامساً . استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ولاسيما النقابات والجمعيات، والاتحادات المهنية والوظيفية، والأحزاب السياسية، والصحافة، ولجان حقوق الإنسان، وأجهزة الإعلام، ودور العبادة، عن هيمنة السلطة.

سادساً . فصل السلطات، ومركزية السلطة التشريعية، ورقابتها على السلطتين التنفيذية والقضائية. السلطة التشريعية التي تسن القوانين وتعد لها وتطورها، هي التعبير المباشر عن الكلية الاجتماعية، وهي من هذه الزاوية الدولة السياسية ومرجعية السلطتين التنفيذية والقضائية، والمشاركة فيها هي مشاركة في الدولة، وبها يحقق الفرد وجوده السياسي بصفته عضواً في الدولة.

سابعاً . تحرير المرأة ومساواتها بالرجل.

ثامناً . توفير الشروط الموضوعية اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد الجزائري على أسس وطنية توفر له فرص الفكاك من هيمنة المراكز الرأسمالية الاحتكارية عليه، وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والبشرية والنهضة الفكرية والعلمية، في إطار تحقيق الشراكة الإقليمية المغاربية، بدلاً من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وهذا يؤدي موضوعياً إلى نشوء سوق مغاربية قادرة على إقامة علاقات ندية أو متوازنة مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومع السوق العالمية بوجه عام. إذاً فعملية الوحدة المغاربية، مدخلها الواقعي هو تحويل الدولة القطرية ديمقراطياً وقومياً.

تاسعاً . التأكيد على عروبة الجزائر بوصفها الخيار الأيديولوجي والمشروع الثقافي للأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، والهوية الثقافية المميزة للعرب عن غيرهم من الأمم والشعوب، والهوية السياسية المؤسسة لسياسة ودولة فاعلة في النظام الدولي العالمي. كما أن الاستثمار

في العروبة مقترن بالتزام الدولة الوطنية الجزائرية بلعب دور إقليمي فاعل، والاندماج في المشروع القومي الديمقراطي المتصادم مع المشروع الإمبريالي الأمريكي والمشروع الصهيوني، من أجل تحرير فلسطين، وكل الأراضي العربية المحتلة.

ومن دون هذه الشروط مجتمعة، وقبل توافرها ربما لا يكون الوقت قد حان لإطلاق سيرورة إعادة بناء الجمهورية الثانية الجزائرية، وتوحيد المغرب العربي ضمن سياق الثورة القومية الديمقراطية. هذه الثورة كاحتمال تاريخي قائم، لا تزال بكل منطوياتها الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية على جدول أعمال الأمة. [1].

أثناء التغيرات الإقليمية والعربية التي أسقطت العديد من نظم الحكم مثل تونس ومصر تمكنت السلطة الجزائرية من تجاوز الربيع العربي من خلال فتح مجال الحوار بين القوى السياسية و إدخال مجموعة من التعديلات على قانون الانتخابات والإعلام، غير أن مستقبل التحول الديمقراطي الجزائري مازال يواجه مجموعة من التحديات تتمثل في:

– .تحييد دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي الجزائرية، وقصر مجالا ضمن مهمة المؤسسات المدنية المتخصصة فقط، و قصر دور المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى جانب تحوله التدريجي إلى الاحترافية على حماية الدستور والدفاع عن الوطن [2].

–العمل على نشر ثقافة الديموقراطية في أوساط المجتمع بواسطة الأحزاب وقوى المجتمع المدني، وسائل الإعلام من خلال إجراء إصلاحات تكرس ثقافة الاختلاف واحترام رأي الطرف الآخر.

– .تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر من خلال لعب دور الوسيط بينه وبين الدولة مع حفاظ مؤسسات المجتمع المدني على استقلالها عن الدولة.

1–توفيق المديني ، قراءة في كتاب الإنتقال الديموقراطي في الجزائر أصبح ضرورة و ليس خيارا ، موقع عربي 21 ، 2019

2– إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر (ط2 ؛ بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية)، 2009 ، ص 40

-الإستمرار في القيام بإصلاحات اقتصادية تتواكب مع التغييرات السياسية لتوفير الجو المناسب لتحقيق الديمقراطية.

- .مكافحة ظاهرة الفساد المستفحلة في أجهزة الدولة من خلال منح السلطة القضائية الإستقلالية الكاملة في ممارسة مهامها.

مما سبق نجد أن عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر تتميز بتوفر نصوص دستورية وقوانين ديمقراطية، وانتهاج القوى السياسية لسياسة متوازنة تؤمن بالديمقراطية ومبادئها بعيدا عن العنف، لذا تكمن المشكلة في الجزائر في عملية تنفيذ النصوص الدستورية والقانونية بالإضافة إلى صعوبة ديمقرطة الدولة و المجتمع بشكل ملائم و أوضاع و بيئة المجتمع الجزائري[1].

اتصف الواقع الجزائري عبر مختلف هذه المراحل الزمنية بتصاعدا دور الجيش في الفضاء السياسي على حساب السياسة المدنية، و الاخفاق التاريخي في إدارة التعددية الفكرية و الثقافية و الدينية ، و ضعف التنظيمات السياسية و النقابية و مؤسسات المجتمع المدني ما لها من قدرة على القيام بأدوار وسيطة بين الدولة و المجتمع ، كما شهد الواقع ضعف واضح على مدار عقود من الزمن ضعف الدولة في ترشيد الغضب و الإحتجاج الشعبي في أفعال منظمة ، و تسييس الخطاب الديني و المؤسسات الدينية و خطابات الهوية و استغلالها في الحكم أو المعارضة على حساب التدافعل بين الأفكار و البرامج السياسية و الإقتصادية ، كما أن الجزائر لم تصل الى درجة التطور السياسي المأمول و النمو الإقتصادي الطموح ، و انعدمت الشفافية في الحكم و إدارة السلطة و تم عرقلة عجلة التداول على السلطة ، و تولد شعورا متزايدا باليأس و الإحباط و الغضب لدى أوساط قطاعات متنوعة في المجتمع ، فعجزت الدولة عن الوفاء بمتطلبات شعبها ، و بلغ الامر الى إى إهدار الموارد الطبيعية و المادية و تفشى الفساد في

1- شهرزاد صحراوي ، هيكلية التحول الديموقراطي في المنطقة المغاربية : دراسة مقارنة (تونس ،الجزائر ،المغرب) مذكرة ماجستير ، 2012

مؤسسات الدولة ، ضف الى ذلك تدني الأوضاع المعيشية ، و بالتالي كل هذه و غيرها من الملامح الكبرى للواقع السياسي في الجزائر أثر بشكل مباشر في مسار الديموقراطية في الجزائر حيث كان بطيء و متعثر.

و تسعى دول العالم في زمننا المعاصر الى خلق أجواء التعايش و التوافق بين أنظمتها السياسية و شعوبها في ايطار مسايرة الموجات المتتالية للديموقراطية و البحث عن واقع تطبيقي يراعي خصوصية المنطقة و تركيباتها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و ما تفرضه من مفاهيم كالحرية و حقوق الانسان و المواطنة و التداول السلمي على السلطة ، و بالتالي اقتضت حتمية التغيير حتى أضحت ضرورة من ضرورات الحياة و أن يرافق ئلك ضوابط الانتقال أو التحول الى الديموقراطية دون المساس بتهديد لمكونات الدولة و ركائزها و وحدة الشعب و تماسك المجتمع و برز التوافق السياسي كآلية مهمة ومؤثرة في إدارة المراحل الانتقالية تمهيدًا لأوضاع سياسية واجتماعية أكثر استقرارًا.

إن البناء الناجح للديمقراطيات والإصلاحات هو الحكم الديمقراطي الراشد الذى يشمل التقاليد والمؤسسات والإجراءات التى تحدد كيفية صنع قرارات الحكومة بصفة يومية ، فتوفر الفرص للمواطنين لمساءلة من ينتخبونهم على ما يتخذونه من قرارات ، و المشاركة بصفة منتظمة فى صنع السياسات تجعل الحكومات أكثر نجاعة في عملية صنع القرار فكلما كانت عملية صنع القرار أكثر شمولا لجميع الأطراف، كلما كانت القوانين واللوائح والإجراءات الصادرة عنها أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين. وكذلك يحتاج الحكم الديمقراطي الصالح إلى مؤسسات قابلة للمحاسبة والمساءلة حتى لا تسيء استعمال السلطة. وتميل القواعد الدستورية التى تنظم كيفية توزيع السلطة ومراجعتها وموازنتها حتى تكون مؤثرة فى الحيلولة دون إساءة استعمال السلطة الكبرى وفى تعزيز الاستقرار[1].

المبحث الخامس : الحراك الشعبي كمتغير جديد في المعادلة الديموقراطية الجزائرية :

1- عبد الكريم هشام ، العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديموقراطي في الدول العربية بين الفعالية الحكومية و الأداء الديموقراطي ، مجلة اتجاهات سياسية ،المركز الديموقراطي العربي ، العدد الثاني ،برلين ، يناير 2018

مثَّلت الهبَّة الشعبية في الجزائر، بتاريخ 22 فبراير/شباط 2019، حدثًا استثنائيًّا، أعاد إحياء الرؤية الثورية للتاريخ السياسي الجزائري بعد عقود من سيادة حالة الانعزال السياسية عن واقع غير ديمقراطي عاشته الجزائر بعد مرحلة العشرية السوداء، رغم حجم التظاهر اليومي والسلوك الاحتجاجي الذي تعرفه الجزائر منذ سنوات .

يعد رحيل النظام البوتفليقي في الجزائر بداية أمل لنهاية الحكم السلطوي المطلق و ذلك عقب سلسلة من التظاهرات و الاحتجاجات الشعبية التي اصطلح عليها بـ " الحراك الشعبي " فكان عبارة عن ومضة امل جديدة عرفها الشعب الجزائري مستلهما نضاله السياسي من قيم الربيع العربي ، و هذا كله بعد سنوات العجاف و الحصار الشامل لمسارات الانتقال الديموقراطي . و تعرضها لمختلف الضربات الاستباقية المتواصلة للإصلاح السياسي و التغيير المنشود .

إنطلق الحراك الشعبي في الجزائر في ظروف اقليمية ودولية بالغة التعقيد، تشهد فيها دول الجوار والمنطقة متغيرات كبيرة، وأحداثا متسارعة .وإذا كان هذا الحراك السلمي قد نجح في وضع نهاية لحقبة حكم طالما ارتبطت بالطغيان والاستبداد والفساد، فإنه وضع مستقبل الجزائر في منعطف جديد، يمكن وصفه بكثير من الاحتراز والنسبية، بكونه أدرك منتصف الطريق وما زال بعيدا عن نقطة الوصول، أي مرحلة إعادة بناء شرعية السلطة ومؤسسات الدولة، وإرساء نظام ديمقراطي تعددي يضمن التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة؛ وقد مكنتنا القراءة السياسية في الحراك الشعبي وعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في الجزائر، من الخروج بالاستنتاجات التالية: [1].

-حراك الجزائر أعاد طرح الآسئلة الصعبة عن أدوار الآحزاب السياسية ومكانتها في قيادة عملية التغيير

1- سفيان صخري ، الجزائر الدولة و التحول الديموقراطي ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد الثامن ، 2016 ، ص 182-181

و تجاوز كل الآحزاب والمؤسسات برفضه تمثيلية القوى الحزبية التقليدية،رغم فتح باب الحوار من أجل خلق الظروف الملائمة والبحث عن طريق آمن للخروج من الانسداد الذي تعيشه الجزائر حاليا.

-اصرار الحراك الشعبي في الجزائر على تحقيق التغيير السلمي، فرض على المؤسسة العسكرية مرافقة

الشعب في مطالبه في المرحلة الجديدة، والمساهمة في اقتراح حلول للأزمة الراهنة في محاولة لاسترضاء الشارع واستعادة الثقة معه واحتواء احتجاجاته المتواصلة (اقتلاع رأس النظام وأعوانه، وتفعيل المسار القضائي من خلال محاربة الفساد، وتبنّي آليات التفاوض والحوار في إدارة الحراك الشعبي سلميا.)

- الحراك الشعبي في الجزائر انطلق من رؤية جدلية بشقين الآول : تشاؤمية خوفا من تكرار أحداث الربيع العربي في كل من تونس، ليبيا، مصر، إلخ رغم اختلاف السياقات والمتغيرات الإيديولوجية و الاقليمية والذي تكبدت فيه هذه الدول الكثير من الخسائر على كافة الآصعدة وفي مقدمتها الخسائر البشرية، في حين الشق الثاني تفاؤلية مفادها قدرة الشعب الجزائري على إحداث تغيير فعلى والذي اعتمدت فيه على شعار السلمية وكتابات ناقمة.

الحراك الشعبي الذي انطلق في "22 فبراير 2019" من زاوية تاريخية مبنية على المقارنة بينه وبين تجارب سابقة مثل "مجازر 8 ماي 1945"، والثورة التحريرية 1954، و"أحداث 5 أكتوبر 1988"، وتجربة العشرية السوداء في التسعينيات. كما ناقش مدى استفادة الجزائريين من تجربة الربيع العربي ومآلاته. واعتبر أن الحراك الشعبي هو ردة فعلٍ عادية على نظام سياسي غير ديمقراطي عاجز عن بلورة مشروع مجتمع ودولة وطنية ديمقراطية حديثة قادرة على استثمار طاقة الشعب الجزائري ومكنوناته في الصالح العام.

المطلب الأول : مستويات توصيف الواقع السياسي ما قبل الحراك الشعبي [1].

1- سفيان صخري ، الجزائر الدولة و التحول الديموقراطي ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد الثامن ، 2016 ، ص 182-181

مرت الجزائر بالأمس القريب –ماقبل الحراك الشعبي– بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية حساسة ومثيرة للحيرة والريبة، فتحليل الواقع العام في البلاد يبرهن عدم وجود العوامل والمكونات التي تساعد الجزائر، الدولة، على مجابهة التحديات التي أكدت عليها المقالة سالفا وبالخصوص في السياق الدولي الراهن المشحون بالأزمات والتوترات المختلفة الأبعاد والمستويات.

من باب الموضوعية والإنصاف، لا يمكن تجاهل المجهودات والاجتهادات التي حاولت الجزائر من خلالها بناء دولة من العدم منذ ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة في 1962 ، لكن، تقييم الوضع العام والحالي في البلاد يوضح وجود بوادر وملامح الدولة الفاشلة من خلال مجموعة من الثغرات والإخفاقات والانحرافات التي اتضحت معالمها على ثلاث مستويات أساسية:

- **المستوى السياسي :**

إن الواقع السياس ي الذي تعيشه الجزائر يتميز بما يلي:

–هيمنة السلطة الفردية المسيرة بمنطق العصب وجماعات الولاء والزبائنية.

–هيمنة سياسة الوصاية المبنية على مصادرة الإرادة الشعبية.

–غياب مبدأ التداول على السلطة مما أدى إلى عزوف الشعب عن الفعل السياس ي.

–غياب رؤية إستراتيجية على المستوى السياسي.

–غياب حقوق المواطنة المختلفة.

–الدوس على مباد سيادة القانون وحياد الإدارة واستقلالية القضاء.

–الدوس على القواعد الديمقراطية والانتخابية ومبدأ الحريات العامة.

–غياب التوازن في الصلاحيات وعدم الفصل الحقيقي بين السلطات.

–استمرارية ثقافة الحزب الواحد في ثوب تعددي واعتماد الانتقائية في التعامل مع مكونات الساحة السياسية.

–ضعف البناء المؤسساتي وتحول مؤسسات الدولة إلى أدوات في خدمة السلطة القائمة بدل الشعب.

-غياب مؤسسات الرقابة على ممارسات السلطة.

-مصادرة الرأي المخالف بكل الأشكال واحتكار وتوجيه وسائل الاعلام العمومية لفائدة أطروحات السلطة السياسية دون غيرها.

-تواطؤ فادح للسلطة السياسية القائمة مع القوى الأجنبية بغية شراء السكوت الخارجي والبقاء في الحكم.

ب المستوى الاقتصادي الاجتماعي:

رغم البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الماضية ورغم القدرات المادية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر لم تستطيع الدولة الجزائرية من تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية- تواجه المطالب الاجتماعية والتحديات الاقتصادية، ويمكن تلخيص الوضع الاقتصادي الاجتماعي- الراهن فيما يلي:

اخفاق تام في تحقيق نسبة نمو اقتصادي تليق بقدرات البلاد.

-الاعتماد على اقتصاد ريعي(المحروقات)غير منتج يسبح في فضاء استهلاكي قائم على الاستيراد مما أفقر شرائح كبيرة من الشعب لفائدة أقلية ازدادت ثراء.

اخفاق في ايجاد حلول ناجعة لمشاكل البطالة، السكن والتضخم والاعتماد على حلول غير ناجعة تهدف أساسا إلى شراء السلم الاجتماعي.

-التراجع المتواصل لقيمة الدينار الجزائري والاخفاق في ضمان القدرة الشرائية التي تحفظ كرامةالمواطن.

-تفش ي ظاهرة هدر المال العام وعدم تفعيل آليات الرقابة القبلية والبعدية للموارد المخصصة للمشاريع الاقتصادية.

-تكسير ممنهج للمنظومة التربوية والجامعية في البلاد.

-وضعية كارثية لقطاع الصحة.

-تفش ي المشاكل العرقية والجهوية مما أثر على تماسك النسيج الاجتماعي واستقرار البلاد.

ج المستوى الأخلاقي :

تعرضت الجزائر إلى مخطط هدف إلى تهديم منظومة القيم داخل المجتمع الجزائري وإزالة كل الحدود و الحواجز الأخلاقية مما أدى إلى تفش ي ظواهر ومظاهر غير أخلاقية، أهمها ما يلي:

-تفش ي الفساد، الرشوة والتزوير.

-تعميم الرداءة وضرب الكفاءة.

-قتل روح المبادرة والابداع ونشر ثقافة اليأس والانهزامية.

-قتل ثقافة العمل وتثمين الجهد.

-تفش ي البيروقراطية والمحسوبية.

-انتشار ثقافة الولاء وإما الاقصاء، التخوين والعمالة.

-القضاء على ثقافة النضال في المجتمع.

-تفش ي خطير لظاهرة الجهوية.

-الاستخفاف بوعي وذكاء الشعب الجزائري.

-انتشار رهيب لثقافة التعسف والظلم والاستبداد[1].

المطلب الثاني : الجزائر و استعصاء رياح الربيع العربي و تداعيات الحراك و نتائجه :

استطاعت الجزائر أن تفلت من الموجة الآولى لما سُمي ب" الربيع العربي"، دون تحقيق إصلاحات سياسية عميقة تمس جوهر البنية المغلقة للسلطة ، حيث نجح النظام في تخويف الشعب من المغامرة بأمن البلاد، وإمكانية حدوث فراغ سياس ي يهدد كيان الدولة .لكن خطاب السلطة الذي يستغل ذكرى الخراب والدمار الذي خلفته" العشرية السوداء"، لتخويف وترهيب الشعب لم يمنع الآخير من النزول للتظاهر .فقد تسببت رغبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الترشح لولاية خامسة في اندلاع أكبر موجة احتجاجات تشهدها الجزائر في تاريخها الحديث . وقد مثلت تلك الاحتجاجات، التي بدأت في 88 فبراير 8102 ، نقطة تحوّل عة في ظل

1- سفيان صخري ، المرجع السابق ، ص 181-182

المشاكل الاجتماعية بالنسبة إلى الكثير من الجزائريين حيث كانت ردة الفعل هذه متوق والاقتصادية المتزايدة، والمأزق السياس ي الذي يمر به نظام أصبح عاجزا عن تجديد نخبه.

تداعيات الحراك السياسي الجزائري[1]:

يبدو الحراك الجزائري ظاهرة سياسية واجتماعية ودستورية معقدة وعصية على الفهم السهل بحكم تداعياتها السريعة، فقد أسقط هذا الحراك مجموعة من المسلَّمات التي كانت عصية على السقوط في زمن قريب، وقد تمثلت التداعيات فيما يلي:

– شكَّل الحراك السياسي علامة سياسية فارقة في تاريخ الجزائر بحكم زخمه واستمراريته منذ 22 فبراير/شباط 2019.

– أسقط الحراك واجب التحفظ عن جميع المسؤوليات والأطر والأفراد في جميع القطاعات بدءًا بقطاع العدالة ووصولًا لقطاع التعليم العالي والتربية والصحة والأمن وغيرها.

– اندمجت في موجة الحراك أطياف المجتمع الجزائري بمختلف تشكيلاته وانتماءاته وهو ما أعطاه بعدًا شعبيًّا، وشكَّل نواة اجتماعية صلبة زادت في تدفقه وديمومته.

– شكَّل علامة فارقة في سلميته، بل إنه سجل مظاهر جديدة تمثلت في مشاركة أجهزة الأمن وقطاع الشرطة والدرك والحماية المدنية بشكل حمى الحراك السياسي الجزائري من جميع مظاهر الانزلاقات.

1– قوي بوحنية ، الحراك السياسي في الجزائر : من اسقاط السلطة الى هندسة الخروج الآمن ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2019

– أعطى نَفَسًا قانونيًّا ودستوريًّا للنقاش العميق لمفاهيم ترتبط بطبيعة السلطة السياسية وقواعد الانتخاب وحالات الاستقالة والشغور، خصوصًا بعد أن أُجبر –لأول مرة في تاريخ الثورات والهبات الشعبية– الرئيس المستقيل بوتفليقة على تأجيل الانتخابات أولًا، ثم الاستقالة ثانيًا بضغط من المؤسسة العسكرية، ثم إلغاء الانتخابات التي كانت مقررة في 4 يوليو/تموز 2019 إلى أجل غير مسمى. لقد كان الاحتجاج في الشارع السياسي الجزائري متمظهرًا في نمط جديد يجمع في ثناياه التظاهرات المهنية والتظاهرات المشاركة والتظاهرات الانفعالية والتظاهرات الاحتجاجية السياسية.

نتائج الحراك الشعبي :

ولو أردنا تقييم نتائج الحراك الجزائري يمكن أن نقف على المخرجات التالية[1].:

أولا: إلغاء الانتخابات برسالة من بوتفليقة، في 11 مارس/آذار 2019، تمت بضغط من شارع منفعل وأمر من المؤسسة العسكرية.

ثانيا: القضاء نهائيًّا على فكرة العهدة الخامسة.

ثالثا: إرجاء سيناريو انتخابي مزور، وتجنب تبديد أموال طائلة على حملات انتخابية صورية.

رابعا: وضع حد للتمديد واستمرار تسيير شؤون الدولة باسم الرئيس المحتجز.

خامسا: إعادة الثقة في المجتمع خاصة لدى الشباب الذي ظل لسنوات يعتزل العمل السياسي، وذلك بفعل تنامي التعاطي مع وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بحوالي 22 مليون شخص، أي حوالي نصف عدد السكان.

سادسا: تراجع أحزاب السلطة وما شهدته من تناقض في الخطاب وتشرذم واستقالات جماعية وبعث رسائل طمأنة وانتقاد للأحزاب المعارضة في ذات الوقت.

1– فريدة بلفراق نهاية نظام وانتصار ثورة هادئة، يومية الخبر، 12 افريل 2019. (النسخة الورقية)

سابعا: وضعُ حدٍّ لحضور المسؤولين المتعجرفين وخصوصًا ولاة الجمهورية الذين كانوا يحكمون باسم السعيد بوتفليقة ورجال أعماله النافذين، والذين مارسوا دورًا مشهودًا في سلب الإرادة الشعبية وتزوير الانتخابات المحلية والتشريعية السابقتين بالإكراه.

ثامنا: إسقاط لوبي الطبقة المهيمنة بالإعلان عن استقالة الرئيس، يوم الثلاثاء 2 أبريل/نيسان 2019.

تاسعا: لفت انتباه العالم ونيل إعجاب الدول المعادية والصديقة بالحراك وسلميته، رغم ما مرَّ به المجتمع الجزائري من سنوات عجاف وإرهاب أكلت الأخضر واليابس.

المطلب الثاني : الحراك الشعبي و المؤسسة العسكرية

–التجارب التاريخية أقرت أن الجيش رمز مهم لقوة الدولة لكن يبقى أن بناء دولة القانون والمؤسسات يحتاج إلى قوة و وعي المجتمع المدني، بل إن امتداد المؤسسة العسكرية يحول الدولة إلى أداة لممارسة السلطة فحسب، كلما وقعت بين يديه أو كان مصدرا لها ومحتكرا لمشروعيتها .كما أن الطبيعة الآبوية بالمعنى الذي صاغه" ماكس فيبر "للأنظمة العسكرية، تحول دون تعزيز روح النظام الديمقراطي وقيمه.

–إن ترشيد الحكم في الجزائر سيقلل تدريجيا من مسايرة العسكر للسياسة، وهذا الآمر لا يزال تحديًا مهمًّا في طريق تكريس نظام ديمقراطي تعددي، ينتهي بترسيخ السلطة بيد الشعب المدرك لتحديات واقعه، والطريق لا تزال شاقة لإعلان نجاح الحراك الشعبي في الجزائر، و حماية الدولة المستقبلية من الانقلابات وضمان عدم تكرار نماذج سابقة من الإجهاز على الديمقراطيات الناشئة.

–استجابة المؤسسة العسكرية إيجابيا للتحول الديمقراطي تزداد كلما استقلت ببنائها المؤسساتي ووظائفها الدفاعية والآمنية ،وحافظت على مسافة فاصلة بينها وبين النظام السياس ي القائم في حالة إقامة انتخابات رئاسية وتشريعية التي يتم فيها هيكلة

وظائف كل مؤسسة في حدود الالتزام الدستوري . لذلك، فكل محاولة للبناء الديمقراطي في الجزائر، وفي ترسيخ دولةالقانون ، ستبقى محاولة معرضة للخطر مالم يتم فيها تحييد إيجابي للمؤسسة العسكرية تدريجيا، وتقنين أدوارها الدستوريةداخل الدولة والمجتمع.

–تراجع نطاق تدخل المؤسسة العسكرية في المجال السياس ي المدني، مرتبط في جزء كبير منه بحصول توافق وطني بين النخب والقوى السياسية، يقوم على تعزيز المؤسسات السياسية، وتقوية الآحزاب والقوى السياسية، وبناء دولة وطنية حديثة بالمعنى القانوني المتعارف عليه في الفكر السياس ي الحديث(دولة مؤسسات . .)ومن ثم فإن الجميع مدعو لتجاوز خلافاتهم السياسية والآيديولوجية لصالح مستقبل الجزائر [1].

إن المتتبع لوسائل الإعلام التي غطت الحراك سيلاحظ إجماعها على أمرين، أولّهما هو سلمية الشعب في مطالبه، حيث لم تسجل انزلاقات ذات بال أثناء الاحتجاجات على مدى أكثر من تسعين يوما، الأمر الثاني مدى النضج والوعي السياسي للشعب الجزائري، هذا الوعي الذي تمظهر من خلال الشعارات المرفوعة، وهنا يجب أن نضع علامات استفهام حول هذا الوعي السياسي، أهو وعي فعلي واقع ناتج عن ممارسة وفهم عميق للسياسة أم هو مجرد كلام موجه للاستهلاك الإعلامي وللتشجيع

لكن ثمة سؤال بارز يطرح نفسه بقوة ما بعد رحيل نظام بوتفليقة هو : هل عرفت طبيعة و آليات الحكم تغييرا نوعيا ؟

1– يوسف كريم ، قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي : نموذجا السودان و الجزائر ، مجلة اتجاهات سياسية ، المركز الديموقراطي العربي ، العدد الثامن ، 2019

خلاصة الفصل الثاني

أمام هذه التحديات العويصة والمعطيات السلبية يصبح التحول الديمقراطي اجراء استباقي يساعد الجزائر، الدولة، على البقاء في حالة انهيار النمط السياس ي القائم حتى تتجنب الجزائر،الدولة، ما حدث في بعض الدول المجاورة وعلى رأسها، ليبيا، التي فكرت في تغيير الطابع المشخص والقبلي للحكم لكن لم تفكر في البديل مما أدى إلى انهيار الدولة بعد حدوث تغيير على مستوى هرم السلطة.

في ظل الحديث عن النظام السياسي الجزائري و نمط تفكيره و جوهر إشكالاته التاريخية و الحالية ؛ ضف الى ذلك التحديات العويصة والمعطيات السلبية يصبح الانتقال الديموقراطي إجراء إستباقي و ضروري ، فأنجع حصانة لحماية الدولة الجزائرية هو الدخول في دمقرطة حقيقية تضمن التحول الديمقراطي في الجزائر والذي يكون عماده وأساسه بناء دولة القانون، و إرساء مؤسسات قوية وبالتالي يسمح للجزائر أن تواكب المفهوم الحديث للدولة المعاصرة و المتطورة ، لأن قوة القانون و المؤسسات و إتاحة فرص المشاركة السياسية العادلة و إفشاء الحريات ...

يضمن الاستعمال الراشد لموارد الدولة وتحويلها من قوة كامنة إلى قوة حقيقية وفعلية، وبالتالي المساهمة في ترقية اقتصاد الدولة والحد من تبعيتها و الحفاظ على النسيج الاجتماعي للدولة، لأن دولة الحق والقانون و الديموقراطية هي التي تضمن التوزيع العادل للثروة وتحمي الطبقة المتوسطة والفقيرة وتحمي الدولة من لوبيات الفساد المالي العالمي والداخلي وتضمن التجانس الاجتماعي والثقافي عن طريق خلق الثقة والتكامل بين الحاكم و المحكوم، وهي الحصانة التي تساهم في التصدي لاستبداد أي نظام حكم كان ،ومحاكمة كل من يتلاعب بسلطة ومكاسب الشعب وهي الآلية المانعة لأي محاولة لزعزعة مكانة وبقاء الجزائر الدولة .

النظام السياسي في الجزائر هو وليد للتركيبات التاريخية و السياسية و الاجتماعية والاقتصادية التي تتغير من زمن إلى آخر. ومن ثم فإن عجزه عن تحقيق الأهداف المرجوة منه يعني أنه لم يعد نظامًا قادرًا على تأدية دوره دون تغيير ولا تطور.-الإنتقال الديموقراطي كضرورة واقعية- ، فثمة استحالة استمرار الوضع كما هو في عالم متغير مما يولد التخلف والتراجع ومن ثم الخيبة والغضب و الإحتجاج و الثورة و الحراك . ومن الطبيعي أن تواجه عملية التغيير محاولات للمقاومة من طرف مكونات النظام و واجهاته عملية الانتقال نحو الديمقراطية أو التحول عن النظامي السلطوي إلى حكم شعبي وديمقراطي، وهي العملية التي تقتضي إصلاحًا أو تحولًا في بنية النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء ديمقراطي حقيقي

خاتمة

يستخلص من هذه الدراسة أن عملية الانتقال الديموقراطي اتسمت بدرجة كبير ة من التعقيد في كل الدول التي شهدت تحولات سياسية، ألنه ليست كل التحولات تفضي إلى ديمقراطية حقيقية، أو تكون بنفس الطريقة، فقد تنتقل الدولة إلى نظام دكتاتوري جديد، أو تنزلق في فوضى عارمة، و حروب أهلية، و تتميز فترات التحول بعدم الوضوح الكبير.

إن الإنتقال الديمقراطي يتحقق بصورة كاملة، إذا ما توفرت بعض المؤشرات، مثل وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين، بشأن النظام السياسي الجديد، المتمثل في إصدار دستور، و تشكيل حكومة من خالل، انتخابات حرة، ونزيهة، مقبولة من غالبية أفراد المجتمع، و تكون قادرة على عن وجود أية قوى أخرى تتنازع ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيدا صلاحيات السلطات التنفيذية، والتشريعية، و القضائية.

إن النظام السياسي الجزائري بمكوناته وفي بنيته المختلة و غير المسايرة لمتطلبات الشعب الجزائري و طموحاته قد أدى إلى التخلف في جميع المجالات. أن النظام في علاقاته الاقتصادية وتركيباته الاجتماعية والثقافية قد بات عائقًا أمام الانتقال الديمقراطي الحقيقي. وأصبحت المؤسسات الصورية عامل في توليد الخيبة لدى الجماهير من إمكانيات التقدم .

و تعثر الإصلاحات السياسية الحقيقية في الجزائر على مدار عقود من الزمن و استمرار النظام على عيشه تحت وطأة الماضي السياسي وفي ظل استمرارية الثقافة السلطوية والتماهي بين الدولة والمجتمع وتآكل الشرعية قد أسهمت جميعا في عسر الإنتقال إلى الدولة الحديثة، و خلقت أزمة بناء نظام سياسي ديموقراطي يستند على النمط المؤسستي .

الدفع بعملية الإنتقال الديموقراطي يقتضي الأمر إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، وأن تقوم الدولة بإصلاح شامل يحقق لها انتقالا من أنظمة قائمة على المصادر التقليدية إلى مصادر ديمقراطية تسند على المصادر الحديثة والمجتمعية.

يجب التأكيد على أن الانتقال الديموقراطي المناسب للجزائر هو بناء مشروع ديموقراطي نابع من خصوصيات المجتمع و مباديء الهوية الجزائرية و بالتالي أحسن سيناريو للتحول الديمقراطي في الجزائر هو انتقال يحترم في طياته ومضامينه خصوصيات الشعب الجزائري والهوية الجزائرية .من جهة أخرى، لتفادي الانكسارات التي حدثت في العديد من الدول العربية المجاورة التي أخفقت في مسارها الديموقراطي .

من الأجدر أن يكون الانتقال الديمقراطي في الجزائر انتقالا تفاوضيا لأن الانتقال التفاوض ي هو الضامن الوحيد لتفادي سيناريو الانتقال من الخارج وهو الآلية الوحيدة التي تضمن تحول ديمقراطي سلمي وسلس، يتم برضا كل الأطراف ويشارك فيه ويلتف حوله كل الأطراف.

وعلى هذا الأساس لا يسعنا سوى القول بأن للجزائر إمكانيات كافية لرفع التحدي ومواجهة الصعوبات والعراقيل التي تعترضها إزاء بناء ديمقراطية محلية راسخة، فالاستسلام لهذا الواقع المرير سيؤدى بنا إلى توقيف كل محاولة للخروج من الأزمة المفروضة ومن ثم الخضوع والاستسلام لليأس والفشل، وهو ما يتعارض مع أبجديات الديمقراطية التي تتطلب التضحيات والمثابرة والنضال.

لازل النظام السياسي في الجزائر ما بعد بوتفليقة قائما و حازما و حاسما ، و تتملكه رغبة جامحة في ابتكار و تجديد الآليات التي تكسبه الرضى و التأييد الشعبي ، فتعمل حاليا بصفة دقيقة في آلية الإصلاح السياسي و الدستوري ؛ محاولة منها تجديد شرعيتها و الإستجابة لبعض متطلبات الواقع السياسي و الإقتصادي المحلي و الدولي ، عن طريق المزيد من الحريات و التنصيص على مجموعة من المباديء الديموقراطية كمصادر حديثة للشرعية الحاكمة .

ويبقى النقاش حول أهمية ما أفرزته سنة 2019 ، وما إذا كانت أحداثها تمثل خطوة في اتجاه الانتقال الديمقراطي في الجزائر، رهينًا بقدرة الرئيس الجديد على تنفيذ خطته الإصلاحية والتنموية والالتزام بعهوده، و تحدي إشراك الجميع في عملية البناء و التحول اديموقراطي الشامل ، و إشاعة الحريات و احترام سيادة القانون و حقوق الانسان .يضاف إلى ذلك قدرته على التفاهم و الانسجام و التناسق مع المؤسسة العسكرية – التي خرجت منتصرة في معركتها مع نظام بوتفليقة – على حيادها السياسي وإبقائها خارج الصراع السياسي، وخارج دائرة المنافسة على النفوذ مع الرئاسة.

يبقى الحديث عف حدوث انتقال ديموقراطي حقيقي في الجزائر كخطوة أولى في عملية التحول

الديموقراطي، وثم ترسيخ نظام الحكم الديموقراطي في البلاد، أم يحتاج إلى مزيد من الوقت،

ويتوقف نجاح عملية إعادة دمقرطة الدولة واخضاعها مؤسساتيا لحكم القانون. الى مدى التوافق الذي يجب أن يحدث بين جميع المتغيرات الأساسية و مدى توفر الإرادة السياسية الحقيقية من أجل تغيير نظام الحكم و آلياته في التسيير .و مدى تحقق على أرض الواقع مؤشرات الديموقراطية و معاجلة الاختلالات التي تراكمت تاريخيا على مستوى النظام السياسي الجزائري .

في الأخير .. هل ثمة ما يخبيء لنا المستقبل من إمكانية حياة ديموقراطية تفتح آفاق الازدهار الاقتصادي و الرقي الاجتماعي و التطور في جميع المجالات الأخرى ؟ ام أن النظام السياسي الجزائر لن يشيخ و لن يصاب الزهايمر و سيمكث رسوخ الجبال قويا و متأهبا لمختلف التوقعات ؟

إستخلاص أهم النتائج

- أن قضية الانتقال الديمقراطي سوف تظل ضمن أولويات الأجندات البحثية في حقل السياسية المقارنة لسنوات قادمة، وذلك لأن هناك آفاقا جديدة للبحث في هذا المجال من ناحية. كما أن الكثير من القضايا الفرعية المرتبطة به لم يتم حسمها بعد، ولاتزال محل جدل ونقاش على نطاق واسع من ناحية أخرى.
- أن عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذى يضمن استمراريته واستقراره هي في الأغلب الأعم عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا. ولذلك فإن مجرد الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا تعنى بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، حيث أن ذلك له شروط ومتطلبات عديدة لابد من توفيرها وإنضاجها.
- أنه لا توجد طريقة واحدة للانتقال إلى الديمقراطية، حيث أن خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على الصعيد العالمي جرت من خلال طرق عديدة، كان لكل منها ظروف وسمات خاصة. وغالبا ما يؤثر أسلوب الانتقال على نوعية النظام الديمقراطي الوليد وحدود قدرته على الاستمرار.
- الإنتقال الديموقراطي يقتضي أولا التغيير على مستوى القيم و الأفكار و المباديء ، و بالتالي تتوالى عمليات التغيير في البنى و الهياكل و المؤسسات .
- افشاء ثقافة الجودة السياسية في مختلف المؤسسات الرسمية و المجتمعية، لما لها من دور حاسم في تصويب و تصحيح مسارات الفعل السياسي الناجح و الفاعل .

لإنجاح المشاركة الديمقراطية في الجزائر يقتض ي الآمر حرية الممارسة الإعلامية وحرية الرأي والتعبير وكذا استخدام الفضاءات العمومية التقليدية والتي تكتمل بالممارسة الافتراضية الآمر الذي يجعلها قادرة على تنمية الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع.

من المتطلبات الجوهرية لضمان نجاح الإستمرار السلمي الهاديء الهادف المعتدل الوسطي المتوازن للحراك الشعبي في الجزائر تعزيز روح المواطنة والتوافق والإجماع حول مطالب موحدة تخدم المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة. ودعم الكفاءات السياسية التي تتمتع بالنزاهة والقدرة على إدارة الحوار لتسيير هذه المرحلة الحساسة التي تتطلب التعقل والحكمة وكاريزما سياسية تعي جيدا متغيرات المرحلة ومتطلباتها.

– :بالرغم من خصوصية كل دولة، يجب الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في التحول الديمقراطي، لتفادي الكثير من الأخطاء، والتجاوز ات والانزلاق في الصراعات، والحروب .

يجب تحقيق التوازن بين القوى السياسية، و تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، من أجل ضمان نجاح التحول الديمقراطي .

ترسيخ سيادة القانون، واستقلاله عن السلطة التنفيذية، و التشريعية و تر سيخ مفهوم المواطنة.والتقيد بالشفافية و المساءلة و .اضفاء الطابع المؤسسي على عمل الدولة، و ضرورة الحوار و التفاهم و التقارب و التوافق بين جميع الأطياف و الفعاليات و الدولة و مؤسساتها القيام ببعض التنازلات الصعبة إنما الضرورية.

- يجب ان ندرك جيدا و أكثر واقعية عليهم أن انفصال الجيش بشكل كامل ومفاجئ عن السياسة ليس ممكنًا بكل بساطة، وأن التعاون مع المؤسسة العسكرية للتوصل إلى رؤية بعيدة المدى هو أسهل وأكثر سلامةً من أي طريق آخر و الإستمرار في الانتقال من أخوية العلاقة التي تبناها الحراك الشعبي الة حضارية العلاقة بالتعاون معا وفق احترام الدستور و مؤسساته و صلاحياته التي تخول كل طرف من أجل بناء دولة قوية و ذات هيبة دولية . إعادة صياغة العلاقات المدنية–العسكرية بما يتفق وأسس النظام الديمقراطي، على أن يتم ذلك بشكل تدريجي ومن خلال التفاوض وإجراءات بناء الثقة

بين المدنيين والعسكريين. استمرار التفاف الشعب والحراك حول المؤسسة العسكرية باعتبارها ضامنة الانتقال الديمقراطي ومرافقة الحراك، وهي التي أرسلت رسائل قوية لتحريك جهاز العدالة وفتح الملفات الثقيلة للفساد ودعمها في النأي بنفسها على العمل السياسي.

- ، أن الانتخابات الحرة والنزيهة تمثل أحد الآليات الرئيسة للنظام الديمقراطي، إلا أنها لا تكفى بمفردها لقيام ديمقراطية حقيقية، فالأخيرة تستوجب توفر أسس وعناصر عديدة منها: التعددية السياسية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات مع تحقيق التوازن فيما بينها استنادا إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة، وقدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم، وسيادة حكم القانون، وفاعلية مؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة، ووجود مجتمع مدنى فاعل ومستقل، وكفالة الحقوق السياسية والحريات المدنية لجميع المواطنين على قاعدة المواطنة المتساوية، وتعدد مصادر المعلومات مع حرية الوصول إليها .
- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية القيم الديمق ا رطية بالنسبة للأف ا رد والجماعات.
- – انطلاقة قوية في ممارسة العمل الحزبي في الجزائر عند ملامسة القضايا الجوهرية التي تهدد البناء السياسي واالجتماعي للدولة و الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب و فيما بينها أصبحت أكثر من ضرورة في ظل تجربة ليست بالقصيرة، لوحظت فييا الانتخابات المتعددة في الجزائر . و لعل التأسيس لعقد شراكة اعتراف و تعاضد بين الأحزاب الوطنية و الاسلامية وحتى التي توصف بأنها علمانية ، أضحى ضرورة ملحة، إذ لا يمكن الاعتراف بأحقية الاخر في ممارسة السياسة .

قائمة المراجع

1- قيرة إسماعيل وآخرون،" مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، يناير 2002 .

2- السعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري ، ط2 ، الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر 1993

3- أبوجرة سلطاني ، الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية ، الجزائر : شركة زعباش للطباعة والنشر ،ب ت ن.

4- سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

5- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الانتقال إلى اليوم، ط2 ،ب ب ن :ديوان المطبوعات الجامعية،2015 .

6- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1999،

7- نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية للمجتمع الجزائري: 1962- 1998، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002.

8- محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 167، يناير/كانون الثاني 1993.

9- أيمن السيد عبد الوهاب ، المجتمع المدني و عملية التحول الديموقراطي : دراسة حالة المملكة المغربية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2012 .

10- أماني قنديل ، سلسلة كتيبات بناء القدرات ، القاهرة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2009.

11- نصر محمد عارف: الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع، ومن الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن- 2006.

12- إسماعيل قبرة و آخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،يناير 2002م.

13- بلقيس أحمد منصور ،الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي ،مصر:مكتبة مدبولي، 2004 .

14- سعد الدين إبراهيم،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ،لبنان:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،2005.

15- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي،ج 3، الأدوات والآليات، دار المعرفة الجامعية،2002 .

16- احمد مينسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاىرة: مركز الدراسات السياسية كاإلستراتيجية، 2004 .

17- فارس أبو خليل ، وسائط الاعلام بين الكبت و حرية التعبير ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2011 .

18- عيسى عبدالباقي ، بحث حول وسائل الإعلام والتحول الديمقراطى فى الدول العربية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2019

19- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الانتقال إلى اليوم، ط2 ،ب ب ن :ديوان المطبوعات الجامعية،2015 .

20- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1999.

21- نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية للمجتمع الجزائري: 1962- 1998، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002.

22- أيمن السيد عبد الوهاب ، المجتمع المدني و عملية التحول الديموقراطي : دراسة حالة المملكة المغربية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2012 .

23- أماني قنديل ، سلسلة كتيبات بناء القدرات ، القاهرة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2009 .

24- نصر محمد عارف: الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع، ومن الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن- 2006

25- بلقيس أحمد منصور ،الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي ،مصر:مكتبة مدبولي،2004 .

26- سعد الدين إبراهيم،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ،لبنان:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،2005 .

27- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي،ج3 ، الأدوات والآليات، دار المعرفة الجامعية، 2002 .

28- احمد مينسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004 .

29- فارس أبو خليل ، وسائط الاعلام بين الكبت و حرية التعبير ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2011 .

30- عيسى عبدالباقي ، بحث حول وسائل الإعلام والتحول الديمقراطى فى الدول العربية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2019

31- أحمد بخوش ، الاعلام الرسمي في الجزائر و الكبت الاعلامي في مرحلة التحول الديموقراطي ، جامعة الجزائر ، 2019

32- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون ، 1987 .

33- محمد حليم ليمام،ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (الأسباب والآثار و الإصلاح)،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2011 .

34- رشيد بن يوب،دليل الجزائر السياسي، الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون ،ب ت ن.

35- منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة في" الأزمة الجزائرية الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،أوت 1999.

36- بوسكين، إدريس. أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا، عمان، دار الحامد، 2013

37- عبد الكريم هشام ، العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديموقراطي في الدول العربية بين الفعالية الحكومية و الأداء الديموقراطي ، مجلة اتجاهات سياسية ،المركز الديموقراطي العربي ، العدد الثاني ،برلين ، يناير 2018

د /الرسائل و المذكرات

1- محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم 1 السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008

2- أحمد طعيبة،" أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2006

3- محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم 1 السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008.

4- أحمد طعيبة،" أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر دورة 2001)

5- سيد أحمد الكبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية(1989 -2009) (مذكرة ماجيسير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3)، 2009-2010 .

6- عمر مرزوقي،حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظ ل التحول الديمقراطي1989-2004 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم .سياسية وعلاقات دولية، جامعة يوسف بن خدة .الجزائر. ،2005 .

7- شهرزاد صحراوي ، هيكلية التحول الديموقراطي في المنطقة المغاربية : دراسة مقارنة (تونس ،الجزائر ،المغرب) مذكرة ماجستير ، 2012

هـ /الجرائد والمجلات

1- الفترة 95/89 أنظر إلى :Rachid, BENYOUB Annuaire Politique de L'Algérie 2000, Alger:Anep 2000, p 270;Voire Aussi:

2- عمرو عبد الكريم سعداوي ، التعددية السياسية في العالم الثالث "الجزائر نموذجا "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138 ،1999

3- -قوي بوحنية، أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية، العدد 30 ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، 2011

4- لقرع بن علي، التعددية الحزبية في الجزائر .المسار والمخرجات، مجلة المستقبل العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،العدد 111 ،اكتوبر 8101 .

5- عمرو عبد الكريم سعداوي ، التعددية السياسية في العالم الثالث "الجزائر نموذجا "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138 ،1999

6- محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 167، يناير/كانون الثاني 1993.

7- لقرع بن علي، التعددية الحزبية في الجزائر .المسار والمخرجات، مجلة المستقبل العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،العدد 111 ،اكتوبر 8101 ،

8- يوسف أزروال ، آليات ترشيد نظام الحكم في الجزائر : قراءة في الجهود المبذولة ، مجلة العلوم السياسية و القانونية ، العدد 06 ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و الإقتصادية و السياسية ، 2018

9- تلمساني، رشيد. الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 7، يناير 2008.

و /الندوات و الملتقيات والمحاضرات:

1- محمد بوضياف ، ملتقى التحول الديموقراطي ، مطبوعة جامعية ،جامعة المسيلة ، 2015

2- عمر فرحاتم ، مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005

3- قوي بوحنية، عصام بن الشيخ، الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية": المضامين والرؤى، المؤتمر الدولي الـ 17 جامعة فيلادلفيا، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات (المملكة الأردنية: 6- 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

4- عمر فرحاتم ، مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005

5- قوي بوحنية، عصام بن الشيخ، الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية": المضامين والرؤى، المؤتمر الدولي الـ 17 جامعة فيلادلفيا، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات (المملكة الأردنية: 6- 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

ك /التوثيق الإلكتروني

1- عبد الناصر جابي: العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، الواقع (الآفاق) نوفمبر/تشرين الثاني www.aljariabed.net2006

2- مسلم بابا عربي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر (20-11-2012) :

3- http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2

4- دايا غانم ، الحد من التغيير عبر التغيير : ما وراء ديمومة النظام الجزائري ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 2018

https://carnegieendowment.org/sada/55360?lang=ar

5- دابقي يمان ، الجزائر مأزق تحول السلطة: الأبعاد والسيناريوهات، مركز برق للسياسات والاستشارات، 25 نوفمبر 2019، الرابطhttps://bit.ly/34RzOy0 :

6- ماسين بن غالية ، الانتقال الديموقراطي في الجزائر : المفهوم و العوائق ، مقال من الانترنت ، 2019

7- توفيق المديني ، قراءة في كتاب الإنتقال الديموقراطي في الجزائر أصبح ضرورة و ليس خيارا ، موقع عربي 21 ، 2019

8- جابي، ناصر. الجيش والسياسة في الجزائر. 26 نوفمبر 2019، الرابطhttps://bit.ly/34N0GPo :

9- المسار السياسي في الجزائر بعد الاستقلال (1962-2014)، 28 نوفمبر،

الرابط: https://bit.ly/2DIBZb6

المسار السياسي في الجزائر بعد الاستقلال (1962-2014)، 28 نوفمبر،

الرابط : https://bit.ly/2DIBZb6

الفهرس

إهداء

شكر

مقدمة 01

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للإنتقال الديموقراطي 13

المبحث الأول: مفهوم الإنتقال الديموقراطي و المفاهيم المجاورة له.....14

المطلب الأول : المفهوم الشامل للإنتقال الديموقراطي 14

المطلب الثاني : الديموقراطية و خصائصها 17

المطلب الثالث : الإنتقال الديموقراطي و المفاهيم المجاورة له.....20

المبحث الثاني: الإتجاهات النظرية المفسرة للإنتقال الديموقراطي 27

المطلب الأول : المدخل التحديثي.....28

المطلب الثاني : المدخل البنيوي.....31

المطلب الثالث: المدخل الإنتقالي 32

المبحث الثالث : أنماط و مراحل الإنتقال الديموقراطي 35

المطلب الأول : أنماط الإنتقال الديموقراطي 35

المطلب الثاني : مراحل الإنتقال الديموقراطي.....42

المبحث الرابع : شروط نجاح الإنتقال الديموقراطي و حوافزه الكبرى 48

المطلب الأول : شروط نجاح الإنتقال الديموقراطي 48

المطلب الثاني : حوافز الإنتقال الديموقراطي 54

الفصل الثاني : : دراسة حالة الإنتقال الديموقراطي في الجزائر.....70

المبحث الأول: النظام السياسي في الجزائر.....71

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري 71

الفرع الأول : مرحلة الأحادية (1962-1989 72

الفرع الثاني : مرحلة التعددية (1989 – 2017)..75

المطلب الثاني : القيم الأساسية للنظام السياسي في ظل الأحادية.....76

الفرع الأول : الثقافة السياسية في ظل أحادية النظام السياسي 76

الفرع الثاني : مواقف النظام من عناصر الهوية 77

المبحث الثاني : المتغيرات الكبرى في منظومة الإنتقال الديموقراطي.....79

المطلب الأول : المجتمع المدني 79

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية 83

المطلب الثالث : الإعلام 87

المطلب الرابع : المؤسسة العسكرية 91

المبحث الثالث : أزمة الإنتقال الديموقراطي في الجزائر 94

المطلب الأول : معضلات النظام السياسي الجزائري و إشكالياته 94

الفرع الأول : أزمة الشرعية 94

الفرع الثاني : أزمة المشاركة السياسية 95

المطلب الثاني : مأزق السلطة و الإنتقال الديموقراطي 97

المبحث الرابع : عوائق و آفاق مستقبل الانتقال الديموقراطي في الجزائر 101

المطلب الأول : معوقات الانتقال الديموقراطي في الجزائر 101

المطلب الثاني : آفاق الانتقال الديموقراطي في المستقبل في الجزائر.....105

المبحث الخامس : الحرك الشعبي كمتغير جديد في المعادلة السياسية 110

المطلب الأول : مستويات توصيف الواقع السياسي ما قبل الحراك 112

المطلب الثاني : الجزائر و استعصاء رياح التغيير و تداعيات الحراك و نتائجه 115

المطلب الثالث : الحراك الشعبي و المؤسسة العسكرية 118

الخاتمة.....123

قائمة المراجع.....130

مـلخص مذكرة الماستر

يستخلص من هذه الدراسة أن عملية الانتقال الديموقراطي اتسمت بدرجة كبير ة من التعقيد في كل الدول التي شهدت تحولات سياسية، ألنه ليست كل التحولات تفضي إلى ديمقراطية حقيقية، أو تكون بنفس الطريقة، فقد تنتقل الدولة إلى نظام دكتاتوري جديد، أو تنزلق في فوضى عارمة، و حروب أهلية، و تتميز فترات التحول بعدم الوضوح الكبير.

إن الإنتقال الديمقراطي يتحقق بصورة كاملة، إذا ما توفرت بعض المؤشرات، مثل وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين، بشأن النظام السياسي الجديد، المتمثل في إصدار دستور، و تشكيل حكومة من خالل، انتخابات حرة، ونزيهة، مقبولة من غالبية أفراد المجتمع، و تكون قادرة على عن وجود أية قوى أخرى تتنازع ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيدا صلاحيات السلطات التنفيذية، والتشريعية، و القضائية.

إن النظام السياسي الجزائري بمكوناته وفي بنيته المختلة و غير المسايرة لمتطلبات الشعب الجزائري و طموحاته قد أدى إلى التخلف في جميع المجالات. أن النظام في علاقاته الاقتصادية وتركيباته الاجتماعية والثقافية قد بات عائقًا أمام الانتقال الديمقراطي الحقيقي. وأصبحت المؤسسات الصورية عامل في توليد الخيبة لدى الجماهير من إمكانيات التقدم .

و تعثر الإصلاحات السياسية الحقيقية في الجزائر على مدار عقود من الزمن و استمرار النظام على عيشه تحت وطأة الماضي السياسي وفي ظل استمرارية الثقافة السلطوية والتماهي بين الدولة والمجتمع وتآكل الشرعية قد أسهمت جميعا في عسر الإنتقال إلى الدولة الحديثة، و خلقت أزمة بناء نظام سياسي ديموقراطي يستند على النمط المؤسستي .

الدفع بعملية الإنتقال الديموقراطي يقتضي الأمر إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، وأن تقوم الدولة بإصلاح شامل يحقق لها انتقالا من أنظمة قائمة على المصادر التقليدية إلى مصادر ديمقراطية تسند على المصادر الحديثة والمجتمعية

الكلمات المفتاحية:

1/ للإنتقال الديموقراطي 2/النظام السياسي 3/الاحزاب السياسية 4/الحراك الشعبي

Abstract of The master thesis

It is concluded from this study that the process of democratic transition was characterized by a great degree of complexity in all countries that have undergone political transformations, because not all transformations lead to true democracy, or be in the same way, the state may move to a new dictatorial regime, or slide into chaos, And civil wars, and periods of transition are characterized by a lack of clarity.

Democratic transition will be fully achieved if there are some indicators, such as establishing constitutional and institutional arrangements between political actors regarding the new political system, represented by the issuance of a constitution, and the formation of a government through free and fair elections acceptable to the majority of society. And it will be able, without the presence of any other forces fighting to exercise its competencies, in a way that establishes the goals of democratic transformation, away from the powers of the executive, legislative and judicial authorities.

The Algerian political system, with its components and its dysfunctional structure, not in keeping with the requirements and aspirations of the Algerian people, has led to backwardness in all areas. That the system, in its economic relations and its social and cultural structures, has become an obstacle to a true democratic transition. The show institutions became a factor in generating public disenchantment with the possibilities for progress.

Real political reforms were stalled in Algeria over decades, and the regime continued to live under the weight of the political past, and in light of the continuity of the authoritarian culture, the identification between the state and society, and the erosion of legitimacy, they all contributed to the difficulty of the transition to the modern state, and created a crisis of building a democratic political system based on Institutional style.

Promoting the process of democratic transition It is necessary to reformulate the relationship between the state and society on a democratic basis, and for the state to undertake comprehensive reform that achieves a transition from systems based on traditional sources to democratic sources based on modern and societal sources.

key words:

1 / For the democratic transition 2 / The political system 3 / Political parties 4 / The popular movement